المركز القومى للترجمة

كلاوس موللر

لعـولمة

ترجمة وتقديم محمد أبو حطب خالد

1480

يتناول هذا الكتاب موضوع العولمة من عدة زوايا خاصة وبشكل مختلف، ويتعرض لمعلومات أكثر تعقيدًا، مثل معنى الديمقراطية في عالم العولمة، وكيف تتغير؟ وماذا تعنى التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ كما يلقى الضوء على النظام الاقتصادى العالمي، والتوجهات المستقبلية لهيئة الأمم الكبرى الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول "الأعتاب" التي تشق طريقها نحو التقدم.

المركز القومى للترجمة إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1480

- العولمة

- كلاوس موللر

محمد أبو حطب خالد
 الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمهٔ کتاب: Globalisierung Von Klaus Müller Capright © 2002 Campus Verlag GmbH Frankfurt / main All Rights Reserved First Published by Campus Verlag GmbH

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محقوظة للمركز القومى للترجمة شارع المبلانية بالأوبرا - الجزيرة - القدرة. تا ٢٧٣٥:٥٦٦ ، تاكير: ٢٧٣٥:٥٦٦ القدرة. القدرة: El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 727354526 Fax: 27354554

العولة

تأليف ف كالمسالوس موللر ترجمة وتقديم: محمد أبو حطب خالد



بطاقة الفهرسة إعداد الهيئة العامة لدار الكتّب والوثائق القومية إدارة الشُّئون الْفَنيَّة موللر ، كلاوس العولمة/ تأليف: كالوس موللر ؛ ترجمة وتقنيم: محمد أبو حطب خالد. ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠ ١٩٢ ص ، ٢٤ سم ١ - العولمة ٢ - الاجتماع ، علم

(ب) العنوان رقم الإيداع ١٠١٠ / ٢٠١٠ الترقيم الدولي: 6 -900 - 479 - 977 - 978 - I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشنون المطابع الأميرية

T.1.T

(أ) خالد ، محمد أبو حطب (مترجم و مقدم)

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في

ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتَويَاتَ

مقدمة المترجم
توطئة
 I. العولمة والدولة والديمقراطية
الديمقر اطية في ظل عالم العولمة
الموجة الثالثة للديمقر اطية
متطلبات ومعابر للديمقر اطية: مواضع نظرية الديمقر اطية
مشاكل بناء الدولة
أسواق في مواجهة الديمقر اطية
أساسيات السوق و"اقتصاد سياسي جديد"
المجالات الضيقة السياسة - فشل السوق وفقدان الديمقر اطية
خبرات إقليمية في مجال العولمة
66 I all the military dues course !
أمريكا اللاتينية "والأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين"
امريكا اللانبنية والازمة الاولى للعرن الحادي والعسرين
انتقال الديمقراطية إلى العراكز
انتقال الديمتر اطية إلى المراكز
انتقال الديمةراطية إلى المراكز
72 انتقال الديمةراطية إلى المراكز 77 تحديات في مواجية السياسة 11. سياسة العولمة: مؤسسات التمويل الدولية و عولمة الحكومة
72 انتقال الديمةر اطبية إلى المر اكز
72 انتقال الديمةر اطنية إلى المر اكز

128	ما وراء انفاق و اشنطن
132	أفاق مستقبلية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية
135	عولمة الحكومات وديمقر اطية سياسية عالمية
الاستقرار 146	علاقات قوى العولمة : السيادة غير المتكافئة وسيطرة عدم
151	الاندماج الإقليمي: التأثيرات الواضحة للاتحاد الأوروبي
161	المصادر والمراجع
	ملاحق الكتاب:
185	الصفحات الرئيسية
186	قاموس لأهم المصطلحات الواردة بالكتاب

مقدمة المترجم

يقدم كتاب العولمة على مدى ۱۷۷ صفحة من القطع الكبير موضوع العولمة، من تأليف عالم الاجتماع والاقتصاد "كلاوس مولرا" Klaus Müller والذى وشغل وظيفة أستاذ زائر بمعيد شرق أوروبا، جامعة برلين الحرة، بجمهورية ألمانها الاتحادية. وقد قامت دار نشر "كامبوس" Kampus Verlag عام ۲۰۰۲ بطبع الكتاب ونشره.

وفيما يتعلق بموضوع هذا الكتاب الذي يعرض لظاهرة العولمة والتي تتاولتها مئات الأبحاث والكتب في العقود الأخيرة من القرن العشرين، يجيء كتاب كلاوس مولر متمما لما ورد في هذه الأبحاث، حيث إنه تناول هذا الموضوع بشكل مختلف وتعرض لموضوعات أكثر تعقيدا، على سبيل المثال: معنى الديمتر اطبة في عالم العولمة؟ وكيف تتغير؟ وماذا تعنى التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفي مجال السياسة؟ إلى جانب ذلك يلقى الضوء على النظام الاقتصادي العالمي، وعلى التوجهات المستقبلية لهيئة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل العالمية. كما تتاول أيضا هيمة الدول الصناعية الكبرى الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول الأعتاب وهي التي تشق طريقها نحو

ولقى هذا الكتاب بطبعته الألمانية صدى واسعا مما دفعنى لترجمته ضمن إصدارات المركز القومى للترجمة، ولقد شرفت بموافقة المركز على أن أقوم بترجمته إلى القراء من أبناء العربية، وأود أن أعرض فى هذا الشأن كلمة موجزة كإطلالة على ظاهرة العولمة من وجهة نظر عربية. حيث إننى أرى موقف المتقبن العرب غير قاطع تجاه ظاهرة العولمة سواء بالرفض المطلق، أو القبول غير المشروط، وإذا أردنا أن نتعقب الجذور التاريخية للعولمة نجدها حسب رأى بعض الباحثين تعود إلى عصر الدولة الرومانية، التى سيطرت على معظم العالم القديم أذذاك، ثم امندت إلى منتصف القرن التاسع عشر والذى شيد تطورات كبرى في مجال الإتصالات، حيث تم اختراع اللاسلكي والتلغراف والطائرات مما ساعد على الاتصال السريع والمترابط بين مراكز العالم.

ويرى البعض أن العولمة عبارة عن ظاهرة جديدة ساعد على تشكيلها انساع سوق رأس المال.. أو بمعنى آخر الرأسمالية، وكذلك أيضا الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول المختلفة وظهور ما يسمى بالكيانات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي" في أوروبا، و"النافئا" في أمريكا اللاتينية، و"الأسيان" في أسيا، بالإضافة إلى الثورة الضخمة في مجال الاتصال.

وبيدو أن الهدف الإستراتيجي للعولمة هو دمج الأسواق القومية في سوق عالمية واحدة، بحيث لا تحول الحواجز الجغرافية واللغوية دون هذا التبادل الاقتصادي الواسع في تلك السوق، ولكن المشكلة أن هذه السوق تحكمها أساسيات اقتصادية متطرفة هي الليبرالية الجديدة والتي تهدف إلى منع الدولة نهائيا عن التنخل في الاقتصاد، وخصخصة المشاريع العامة والإطلاق التام لحربة السوق.

ويلمس المرء في أيامنا هذه ما حدث في العالم من نجاح للعولمة ونغوقها في خلق هذه السوق العالمية، والتي يتم فيها التبادل وفقا المنظمة التجارة العالمية" والتي تم إنشاؤها عقب مباحثات "الجات" لكي ترعى مبدأ حرية التجارة، وكذلك من أجل المصلحة الاقتصادية الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والتي تحاول تعديل النصوص الطالمة بحقها.

ويعد أيضا قيام الثورة العلمية والتكنولوجية من العوامل التى رسمت الملامح الأساسية لهذه الظاهرة. حيث إنها تعتمد على العلم الحديث ووسائل الإنتاج المميكنة، وكذلك المصادر الجديدة للطاقة. ونجد أيضا على الساحة السياسية بعض الأساسيات التى تقوم عليها العولمة مثل الديمقراطية واحترام التحددية وحقوق الإنسان. ومن أثارها السلبية تلك الفروق الواضحة بين المجتمعات المتقدمة التى تحتكر المعلومات وتنتج المعرفة والمجتمعات النامية المستهلكة دائما. هذه المجتمعات النامية المستهلكة دائما. هذه المجتمعات المتقدمة والتي نمت من ثمار العولمة، واعتمادا على تاريخ قديم من النهب الاستعماري لدول الجنوب، وسيطرة كاملة بعد الحرب العالمية الثانية على المؤسسات الدولية وأبرزها "صندوق القد الدولي" و"البنك الدولي" وهذه المؤسسات سيطرت على مسارات النتمية في دول الجنوب من خلال المساعدات الاقتصادية والقروض.

وبالرغم من أكثرية الجوانب السلبية للعولمة، نجد أن لها أثار إيجابية، فمما لا شك فيه أن يا أثار إيجابية، فمما لا شك فيه أن فتح أبواب المنافسة العالمية دعا عديدا من دول الجنوب إلى رفع مستوى تنمية القوى البشرية، على سبيل المثال نجد الصين وماليزيا. مما فاد هذه البلاد إلى طفرة كبرى في معدلات النمو فاقت كل التوقعات.

وإذا أردنا التحدث عن المظاهر الثقافية للعولمة نجدها نقوم على نسق ثقافى عالمى للقيم، وهذا بالطبع يؤثر على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات. كما أن بعض الدول تمارس بعض السياسات والثقافات الخاطئة لحساب الدولة ولقلة قليلة من أفراد المجتمع الذين يحيطون بالنظام السياسى القائم. وهذا ما نجده واضحا فى تخلف الثقافة السياسية فى المجتمع العربى الذى تسيطر فيه الدولة على الأجيزة الأبديولوجية التى تتمثل فى الإعلام بكل صوره، والتى تعمل على إشاعة الوعى الزائف وإقصاء الجماهير عن المشاركة فى عملية اتخاذ القرار وتقييد حرية المفكرين والمبدعين وهذا ما يعير فى الواقع عن اتجاه رجعى مضاد للعولمة.

ويرى الكثير من معارضى "لعولمة" أن "العولمة" تعنى "الأمركة". أى هيمنة أمريكا على الكون، ولكن الشواهد تغيد بأن الييمنة الأمريكية بدأت فى التراجع، وهذا لا يعنى أن أمريكا تتهار، ولكنها بدأت تغقد "الييمنة المطلقة" على مقومات العالم.

والعولمة ليست أيديولوجية أو مذهبا سياسيا أو اقتصاديا بقدر ما هى تعبير عن أوضاع العالم المعاصر من تطورات تكنولوجية وبينية واقتصادية ومالية. أضف إلى ذلك الاندماج والتداخل بين المؤسسات والبنوك المالية، وكذلك أيضا الارتباط التكنولوجي، والذى جعل من العالم "قرية كونية" تظهر على شاشات التليفزيون والإنترنت والأخبار. حيث يستطيع المرء متابعتها لحظة بلحظة في جميع أنحاء العالم، وجاءت الأزمة المالية الأخيرة فأوضحت مدى الترابط والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي، وأن علاج الأرمة أيضا يتطلب العمل الجماعي المشترك، ومن هنا جاءت مجموعة العشرين لتمثل الصيغة الجديدة للتعاون والإشراف على القضايا المالية والاقتصادية.

ولم يكن غربيا أن تتشكل في مثل هذه الظروف مجموعة العشرين من وزراء المائية ومحافظى البنوك المركزية. وتضم هذه المجموعة تسع عشرة دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي؛ الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد سيطرت على الاقتصاد العالمي لما يزيد على نصف قرن من خلال دورها في المؤسسات المائية مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي ومنظمة التجارة العالمية ويوجه خاص أيضا نتيجة لقيام الدولار بدور عملة الاحتياط العالمي، ومن هنا يمكن أن تكون مجموعة العشرين هي نواة التشكيل الجديد لنظام النقد العالمي المستقيلي.

وعندما بتحدث غالبية المثقفين عن ماهية العولمة الفكرية فإنهم يقصدون بذلك - ونحن معهم- إلغاء خصوصية الأوطان وتفكيك الروابط القومية للأمم وفي مقدمتها الأمة العربية، والعولمة ليست بريئة فيما بحدث الآن من فوضمي إعلامية ازدادت بعد الأزمة المالية العالمية، وما يشهده العالم اليومي من اعتصامات ومطالب اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى ما نشب من فنن طائفية ونزعات عرفية. ولكى يتجنب العالم العربى هذه الأخطار فلا مغر من أن يسلم المرء بأن "العولمة" ظاهرة تعد من أبرز الحقائق الموكدة في عصرنا الراهن وذلك بسبب ما يشهده العالم من ثورة اتصالات ومعلومات والتي حولت العالم بقاراته السبع إلى قرية صغيرة مفتوحة على جميع الاتجاهات والمستويات بواسطة الأقمار الصناعية والأطباق الفضائية، ولأن الأمة العربية لاعتبارات إستراتيجية تعد مطبعا للكثيرين فإن ذلك يدفع المخلصين من أبناء الأمة العربية إلى الإلحاج في بناه رؤية مشتركة حول سبل مواجهة هذه الظاهرة والتصدى لها. وذلك ترسيخا للهوية الموابة ما الأومة المهوية .

وكلما ازدادت العولمة اتساعا كلما تعمقت مفاهيم ازدواج المعايير بكل مخاطرها وتداعياتها المخبفة، وهذا ما يدعو إلى أهمية الإلحاح المصرى المتواصل على مدى عدة عقود من أجل إحياء فكرة السوق العربية المشتركة كمدخل يمكن من خلاله إقامة حائظ صد وحماية للعالم العربي في وجه المخاطر المترتبة على ظاهرة العولمة وذلك قبل أن تتفاقم الأمور بتداعيات اقتصادية وسياسية فوق طاقة الاحتمال.

وتعد من أكبر أغطاء "العولمة" هو تمكن دعاتها من إقناع المجتمع بعدم تنخل الدولة مما أدى إلى تراجع ونقهتر مساحة الاستيعاب الاجتماعى لرعاية محدودى الدخل والفقراء. وهذا عكس ما تريده العولمة اليوم حيث يصبح اقتصاد أى دولة خارج نطاق سيطرتها وتحت تأثير عوامل عديدة من خارج حدود الدولة.

كما برى البعض أن العولمة هى امتداد للظاهرة الاستعمارية وذلك ما يراه زمرة المتخصصين – وخاصة فى المجال الاقتصادى – حيث توجد عولمتان قديمة وحديثة، ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر، واستطاعت تنفيذا لخطتها أن نزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأوروبا إلى البحث عن أسواق جديدة أقامتها عن طريق إنشاء المستعمرات بأمريكا وأسيا وأفريقيا، كما مكنتها أيضا من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة جدا وهذا ما كان من اندماج الدول الفقيرة المستعمرة فى اقتصادات الدول الكبيرة الصناعية الأوروبية، أما العولمة الثانية، العولمة الحديثة فإن تعقيقها لا يكون عن طريق الاستعمار في شكله القديم وما كان يوفره من أليات، ولكن عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنامي على النطاق الدولي بالاعتماد على التقدم التكنولوجي وتطوره في مختلف المجالات.

ومع التركيز على التأثير الثقافي للعولمة والذي يعد من أكثر الأبعاد تأثيرا على هوية الفرد والجماعة معا، وبالتالي على صمود أو ذوبان مجموعة من الكيانات القومية المستهدفة وفي مقدمتها الكيان العربي الإسلامي، ونجد أن موقع الثقافة في نظرية العولمة قد ازدادت أهمية إلى حد بعيد وذلك من خلال ما تلعيه من دور كبير في حملات الترويج الأبديولوجي أو الغزو الاستعماري يراد من خلالها طرح أفكار الغالب على المغلوب، أو تحطيم روح المقاومة من خلال إضعاف عناصر المقاومة لذى الشعوب المستهدفة.

ونجد أوضا أن بعض المفكرين الأمريكيين بصرحون في بعض كتاباتيم
باستحالة تحقيق ثقافة العولمة والتي تجمع العديد من الشعوب غير الغربية في
الثقافة الغربية المنقردة والتي تحل خصائص تاريخية وثقافية ودينية، تجعل من
الصعب على غير أبناء الغرب الاندماء فيها، هذا ما صرح به صمويل هنتجون"
صاحب كتاب صدام الحضارات في بحث له تحت عنوان "الغرب، منفرد وليس
عالميا"، وبقول في هذا البحث إنه بالرغم من أن شعوب العالم غير الغربية تستيلك
البضائم الغربية وتشاهد الأفلام الأمريكية وتسمع إلى الموسيقي الغربية، إلا أنها
لا يمكن أن تدخل في النسيج الحضارى الغربي لأن الحضارة الغربية تختلف من
حيث الثقافة والدين والقيم والعادات والتقاليد.

وبالنسبة المعرفة العربية فقد ظلت أسيرة التأثر بالمعرفة التي ينتجها المستشرقون والعلماء الاجتماعيون الأجانب افترة طويلة من الزمن في العلوم الاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى كان يتعين على الباحث العربي إذا أراد أن يدرس أحد جوانب مجتمعه اللجوء إلى المراجع الأجنبية، حيث يجد بها العديد من النظريات التي تفسر السلوك العربي وتحلله من خلال العديد من النظريات الميدائية في هذا المجال.

توطئة

يصف مفهوم العولمة تلك التغيرات السريعة التي سادت العالم منذ عقدين. و لا يوجد موضوع مهم في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة في أيامنا هذه إلا وفيه جدل ونقاش بشأن أبعاده العالمية الواسعة. ويتمخض عن ذلك حصيلة مكثفة من المؤتمرات الدولية في تسعينيات القرن تتدارس بإدراك ما يحدث من تدمير للبيئة وانتشار للفقر وزيادة للنمو السكاني ولمواقف تجاه المرأة والطفل في كثير من بلدان الجنوب. علاوة على مواضيع حقوق الإنسان ومظاهر النمو الكبير لبعض المدن العملاقة وأيضا التهديد لعلاقات الحياة السوية والمرغوبة في بلدان الغرب. وما تقدمه من أبعاد مختلفة لمشاكل شاملة بفهمها المرء على أنها واجبات حتمية.

وعلى العكس من ذلك كان لزاماً على السياسيين التقليديين والأحزاب أن يقروا ويعترفوا أن صياغة أهداف سياساتيم الداخلية أمر غير ممكن دون الأخذ فى الاعتبار الأوضاع الدولية ذات السمات العالمية.

وهنا تقدم الديمقر اطية الاجتماعية الطريق الثالث من وراء عدم إيجاد أسواق غير منتظمة وبيروقراطيات حكومية كإجابة لتحديث العولمة، في حين أن الأحزاب المحافظة رأت أن الغرصة سائحة لتحرير السوق من القيضة الخانقة للضرائب التي نفرض من قبل الحكومة، وقد نشأت من وراء الأحزاب المستقرة تقافة جديدة معارضة تمثل تبارا مصادا لعولمة النخبة لقمم اقتصادية دولية. ومع تخطى الحدود من خلال شبكة إعلام ناقدة لحركات العولمة مستخدمة وسائل وتقنيات الإعلام، الأمر الذي ترك أثره في وقت وجيز على إعداد الحراك السياسي في الحياة العامة. وتدع المواقف السياسية من ورائها وصف العولمة كنوسع زماني ومكاني لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول ومن خلال العولمة كنوسع زماني ومكاني لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول ومن خلال ذلك تنشأ مؤسسات نولية تتخطى القومية وانتشار نماذج تقافية تكون في حالة انتقال من الجانب القومي إلى الجانب الدولي معتمدة في ذلك على مدى عمقها وسرعتها وانساع مجالاتها بصيغ تظيدية للحدائة.

وقد ارتبطت ديناميكية العولمة في العادة بعوامل فعالة ومتبادلة وذلك من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وتخفيض التكاليف لعمليات الاتصال والنقل والبنية الأساسية وتعميق الصلات لعبور الحدود وخاصة فيما يمس التكاليف والنقات المالية.

وقد ظير في مقدمات المصادر الفاصة في هذا الشأن مع نيابة السبعينبات تطبيق انظم والقواعد الخاصة غير المنتظمة في الاقتصاد العالمي، ومثلت العلاقات التجارية الواسعة وتحرير العملات الصعبة وأسواق رأس المال ونمو الاستثمار الأجنبي والقرارات التي تجاوزت الحدود لأعمال المقارلات كمؤشرات لديناميكية العولمة، والتي تبدو في الفكر القومي الاقتصادي كمقولات قومية للدولة لا مغر من تسجيلها، ويمكن اعتبار ديناميكية هذا الإنساع الشامل العالمي بداية لتوجبهات التغيير الجذري والسياسي للوضع العالمي.

وقد ساعد عدم اندماج الشيوعية ونهاية العالم الثالث على إزالة رفع خطوط العداء العقائدية لمناطق فترة الحرب الباردة، وفقدت من جراء ذلك نماذج تطوير قومية وطرق أخرى من وراء الرأسمالية، التى فقدت قوة قناعتها وأبرزت أشد مشكلة للعالم فى نهاية القرن الفائت ممثلة فى التهديد النووى الأحادى الأسلحة الدمار الشامل، هذا وقد صورتت عاليية المجتمعات التى كانت منضوية تحت التوجيهات الشيوعية مع بداية تمعينيات القرن الصالح قانون واحد العالم (Waelbrock 1998). وذلك عن أولويات ومؤسسات ذات سيادة وأسواق مرغوبة الأمر الذى سبق حدوثه فى عقد سابق لهذا فى بريطانيا العظمى والو لابات المتحدة الأمريكية وذلك باتباع ثقافة قائدة ورائدة المؤسسات المالية الدولية وترسيخ

وأمام هذه الخلفية لم يكن الأمر مفاجئًا من أن الرأى السائد لمزابا العولمة يأتى فى المقدمة. ولعل تأثيرات الأمواق الحرة المتنامية والتنفق الحر للأراء والأفكار وتناقض الصراعات الأخوية لعالم يشتد اقترابًا. وبيدو أن استحداد العولمة حاليا كعامل يتم من خلال وقوع العالم من جديد فى ثلاثة معسكر ك: معسكر عالم الدول الغنية، ومعسكر عالم مجموعة الأربعة والعشرين من المقبلين الجدد والتي بعيش فيها ثلاثة مليارات من البشر، ومجموعة معسكر بقية الدول والبعيدة عن العولمة وبعيش فيها ملياران من البشر.

من هذا ينتين للمرء أن المريدين الجدد للعولمة، وخاصة في القارة الأسبوية يسارعون في تأكيد النمو المطرد وخاصة منذ بداية التسعينيات واعتبار موقفهم في المرحلة الرائدة خلف الدول الصناعية التقليدية، وينتيقي بعد ذلك الأفارقة على وجه الخصوص والذين بأتى ترتيبهم خلف هاتين المجموعتين. [Dollar/ Kray 2001].

وتقف موجة العولمة الحالية أمام شعار لنموذج سياسى يمثل أسواقا ونموا اقتصاديا دوليا وإيجاد صبغ حلول للنمو الاقتصادي والتغلب على الفقر والعبودية، الأمر الذي لا يشكل محصلة جاءت بشكل عشوائي لقوى أسواق غير معروفة، ولكنها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية التي تم اتخاذها [IMF 2002b, S. 1]]. وتتصدر أربع مجموعات من المشاكل بشكل مركزي لما تعرض له المراجع الحديثة للعولمة [Opitz, 2001]:

- (۱) البينة: ولقد تصدرت موضوعات البيئة والعالم المحيط والاستخدام غيس المتكافئ المصادر الشحيحة والأضرار البيئية العابرة للحدود منذ سبعينيات القرن والتي لها أبعاد مأساوية وكارتية طويلة الأمد وعلى أجيال متنوعة لنموذج دولي يلحق الضرر بها، وتبدو في أيامنا هذه كارثة المناخ كرمز طبيعي على مدى عقود من السنوات دون تغييرات ملموسة ودون اتخاذ أية إجراءات حماية لمخاطرها المحسوبة تجاه أجيال قادمة.
- (٢) بمثل الحقل الثاني الفقر وعدم تكافؤ الفرص والإحساس بالعجز: وهي الأمور التي أصبحت معروفة منذ وقت طويل وهي أيضا قضايا تكتسب من خلال المقارنات الفائقة لأوضاع الحياة في عالم تضيق مسلحاته أمام قوى الانفجارات

الجديدة، وحيث بتحصل الغرد من نصف سكان العالم على ما يقل عن دو لارين يوميًا. كما أن لثلث سكان الدول الشيوعية المتخلفة والمتجهة للرأسمالية أن أصابهم فى البداية المزيد من الفقر وعدم الأمان وهذا يعنى على وجه العموم عولمة عدم المساواة الواضحة المعالم كما هو الحال فى دولة البرازيل المشهورة بالتشتت والتمزق وفى مجتمع دولى يمثل الفقراء نسبة ٧٨% من السكان فيه ، بينما ١١% من طبقة الأعنياء.

[Milanovic/ Yitzac 2001, S. 35]

(٣) أسواق تمويل العولمة: تمثل وتعبر عن مستجدات كعامل ثالث لمخاطر نظامية يتم ترتيب وظائفها كأسواق مال لدول ذات بيانات جيدة أساسية يمكن أن يقع في دوامة التقيقر للوراء ملحقة الضرر ربما بشكل محدود للنمو وتشغيل البشر وثبات السياسة الداخلية.

إن الأضرار الجانبية لمثل هذه الأزمات والتى سجلت تراكمًا ملحوظًا منذ ثمانينيات القرن تستطيع أن نقف حائلاً ولمدى سنوات طوال كمعول هدم لنجاحات هذا التحديث.

(٤) اليجرد: تمثل العامل الرابع المكمل للعوامل الثلاثة والذي يؤدى لتدهور الدو وتفككيا وبالثالي إلى حالة عدم الاندماج الاجتماعي والإعلامي، وحيث تنتقد العديد من دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية ودول المنطقة الشيوعية المتخلفة الشروط المبدئية للاندماج الاجتماعي وهو ما يعني عدم ضمان سيادة السلام الداخلي في المجتمع، وفي دول أخرى بتمثل رد فعل الشعوب في الهجرة والهروب من الفقر وعدم المساواة وتزايد الأزمات، بحيث لا يتبقي من خلال ذلك سوى حطام مجتمعات مثلها في ذلك أوطان المراكز الدولية والتي تعتمد على تحويلات مهاجريها من اللاجئين وتكتمب هذه المشاكل رباطها المشترك من سوء الملاقة بين سياسة مركزية حكومية وبين علاقات إنتاج دولي منتوع والذي يواد العالم

"إيمانويل فالنشتاين" [immanuel-Wallenstein] كعاثقة تعريف مميزة لنظام دولى حديث وتكون مأساته الدرامية ناتجة عن فشل الأسواق والسياسة المثلى لعالم غير معروفة أبعاده (Wallenstein 1999, S. 73f). ولم تجد الصياغات التقليدية للسياسة ولا الأسواق وما تقدمه من ترشيد في حل هذه الأمور حتى إن أحد كبار المراقبين من الأحرار الجدد بلخص فقاتص الإستراتيجية الحالية للعولمة وبشكل واضح ومؤلم في نفس الوقت [Sachs 2000, S.101].

ولم يكن النقاش الاجتماعي العلمي للعولمة فقط من منظور تتاقضي ومختلف عليه وإنما من خلال صيغ مختلفة تقف جنبًا إلى جنب عارضة لنقاشات نظرية تكاملية [Held/ McGrew 2000]، وترجع الأسباب في ذلك أو لا إلى صعوبة مجال البحث الذي تكتنفه تطور ات ذات أصول مختلفة تؤدى إلى تقويتها أو إعاقتها. هذه الصعوبة نفتح مجالات فسيحة لتأويلات منتوعة أو متناقضة لأن العولمة كمحصلة اختيارية من أضرار بيئية وأسواق بلا نظام وإستراتيجيات لمؤسسات دولية ولوسائل الإعلام والإنترنت والسياحة والهجرة أو كمكسب أساسى للأز مات المالنة وعدم المساواة وخفض الأجور وهدم البنية الاجتماعية وتبنى الراديكالية اليمينية المتطرفة والأصولية وفقدان الديمقر اطبة. الأمر الذي لا تختلف فيه الأراء - قلت أو كثرت - في كون العولمة تمثل مفهوماً مجمعًا الاتجاهات تقدمية تعطى مؤشرًا للدخول في عصر جديد ولجذب مجموعة من المقولات العلمية والاجتماعية التقليدية. وبرى المرء في المصادر والمراجع المتاحة نوعين من الحجج ينافس كل واحد منها الآخر. ففي علوم السياسة والاجتماع بالحظ عن قرب تواجد مفهوم العولمة وبناء على ذلك فإننا نجد أنفسنا في خصم تحول جنري ينهى تصورنا عن المجتمع القديم وكم نحتاج إلى إعادة نظم كلية لقضايا السياسة الداخلية للميز انيات المطلوبة لشنون الدول والضرائب والعدالة والأمن الاجتماعي والديمقر اطبة.

فنحن نقف عن قرب من فك الارتباط بالاقتصاديات الشعبية وبالحكومات والدول وما هو معروف لدينا بالبنية الاجتماعية، وباختصار كان علينا مواجهتها وخاصة بعد تأكل قضية الحداثة، وعليه فإن العولمة ليست مجرد مرحلة متواصلة من الحداثة المتطورة ولكنها أيضنا تمثل تحديا مباشرا لخلق صيغة جديدة في المجتمع [Albrow 1998, S.411ff].

وتفقد هنا الدول سيادتها وتظهر نظم وظيفية غير مرتبطة بمكان ما، فيما يسمى بالحدود الإقليمية والرفاهية التى تعيشها الدول الأوروبية تحت ضغط منسق لا يوقفه التنافس غير المنظم والهجرة، وفى عالم بلا حدود ملي، بالعديد من سبل الاندماج لطبقات اجتماعية ومؤسسات حكومية قومية وشخصيات وشركا، غير مرتبطين بالأماكن ينتهى مصيرها من خلال شيكات الاتصال إلى مجتمع مدنى قومى [Beck 1998, S.52ff].

فغى مجتَمع دولى عالمى ينتيج سياسة دولية يدفن من خلالها عداوات القومية، الأمر الذى يدعم الإستراتيجيات والصيغ السياسية الدولية التقليدية والحكم الوطنى والقومى الذى حققه المرء ممثلاً فى الاتحاد الأوروبي والذى يفسر كظاهرة مهمة للديمقراطية السياسية الدولية. [Giddens 2001. S.30f].

وتلفت مثل هذه النظريات الكبرى للعولمة [Goldthorpe 2001] الانتباه لظهور قضايا ومشاكل عولمة بشكل حاد وهى من الأمور التى أخذ بها السيد لنفونى جيدنز كنظرية عامة للمجتمع وفى الادعاء بترك علم الاجتماع التقليدى جانبا فإن هناك خطرا بتمثل فى فقدان اتصال أبحاث الديمقراطية المقارنة وتحليل البنية الاجتماعية، وأخيرا الإسهامات البحثية الحالية فى مجال الاقتصاد الدولى والسياسة العالمية.

ويتم غالبًا تحليل دينامكية العولمة من خلال عرض تخمينات إجمالية واقتباسات واستعارات وأمثلة لمثل هذه الحالات، فالأسباب التي يمكن إرجاعها كظاهرة للعولمة يسيطر عليها في الواقع نوع من عدم الاتفاق فبينما يبدى السيد جيدنز Giddens تفهما لتدفق دفعات تمويل غير منتظمة لتجديدات تكنولسوجيــة أو لتبادل نقافى أو لتتغيذ قرارات حكومية. نرى أخرين ينادون من منظور خيال جديد ليبرالى للأسواق الحرة واعتبارها كعملة مقبولة أو كمصطلح يتمسك به الماركسيون بأن الاقتصاد الدولى والعالمي ما هو إلا تحول بنية الأسواق والمؤسسات كاندماج اجتماعي وثقافي [. Willke 2001. S. 14ff. Münch 2001.

ويشكو السيد نبكو لاس رومان ببساطة أسباب عدم اتقاق المصادر الميبهنة والخاصة بالعولمة وفي افتقادها لمصطلح اجتماعي موحد متفق عليه والصباغة المقدمة منه للمجتمع الدولي الذي يعرض فيه بوضوح عدم المساواة الإقليمية على الكرة الأرضية ويستنتج من ذلك أن مراكزها هي أسواق التمويل الدولي الطبيعية أما الترشيد الدولي فيتركز وفقاً لهذا في دول عالم الغرب، ويصبح لبقية العالم وفقاً لهذا التعريف مجرد سمات إقليمية سرعان ما تختفي تحت ضباب من المصطلحات لنظرية النظم والتي تبدو واضحة في عدم تبيان الأسباب. [.1038 Luhmann 1997, S171]

وفى الاتجاه المقابل تعاد بنية تدفق ثان من المصادر المتاحة والتى تدع رموز مسمواتها فى مجال الاقتصاد السياسى للعولمة، الأمر الذى يمثل ديناميكية لتناسق تقدمى دولى قادم من الصراعات بين الاحتفاظ بالسلطة السياسية وبين المصالح الاقتصادية لتوسيع الأسواق، وتعتبر الإسهامات التى تصب فيها أمرا محفزا ومشجعا، وهى نابعة من قطاعات منتوعة من مؤرخين للاقتصاد أو من تحليل لعلاقات صناديق النقد والتجارة الدولية، وكذا لنقد الرأسمالية ونظريات السياسة الدولية("). ويستلزم التأثير المتبادل بين الدول والأسواق هذا اللون من الصياعات من منظور ثلاثم:

 ⁽١) الأمر يخص التجاهات مختلفة ومسبية من خلال مجال التطلع بين السياسة والاقتصاد. حيث يضع المختصون في ذلك الحجج ومنهم جلين ١٩٥٧. شترانجي ١٩٩٤، هيلينز ١٩٩٠، أيشن جرين ١٩٩٨، فيس هويسن ١٩٩٥، كشلت وأخرون ١٩٩٩. ألت فالتر/ مان كويني ١٩٩٦.

المنظور الأول: البحث عن كيفية تسيير الدول وممثليها السياسيين قضايا الاندماج وتعميم الرفاهية في كافة أماكن الاستثمار وتأمين ذلك من خلال توافر الولاد للشعب وتأمينه.

المنظور الثاني: السؤال عن كيفية نأثير نوزيع السلطة والرفاهية من خلال قضايا أسواق العولمة بين الدول والمجموعات الاجتماعية.

المنظور الثالث: يرتبط بإستراتيجيات السياسة والتي من خلالها يتسع تعاون الحكومات والمؤسسات الدولية من خلال الاندماج الإقليمي.

ونصف العولمة هنا وفقًا لهذه الشروط منطقًا غير متماسك وموقفًا غيسر مفهوم. فهى عبارة عن نتيجة نابعة من قضايا السوق ومن تجمعات سياسية جغرافية وقرارات حكومية كى تفتح مجالات عمل موسعة لبنوك دولية وشركات مقاولات عالمية. فأسوق المال الدولية الحديثة لم تنشأ من ذاتيا أو دون تنخل سياسى متواصل، على العكس من ذلك فإن قضايا اتخاذ القرار انتطلب نفسيرا لتحريك الحكومات نحو التحرر، رغم أن ذلك يحد من دورها السياسى ويجعلها لتخاطر بعدم شرعيتها. يرجع فضل الاندماج الأوروبي في التركيبة التاريخية الوحيدة والتي أمكن تطبيقها بالتأكيد على مناطق أخرى في العالم. وإن التشخيص السريع والتحول القومي في مجال السياسة والمجتمع يكون وفقًا لذلك شيئاً أخر كمظير سياسي دولي ونعني به ما يسمى بالمركزية الأوروبية، التي نقدم مقولات الروابط الاجتماعية، التي توضيح حقوق المواطن في هذه المؤسسات الاجتماعية، الأمر الذي بشكل حالة نفسية حقيقية لحديد من المؤلفين الذين يعتقدون في صواب هذه الإمكانية (Sklair 1999, S. 150)

⁼ وودز ٢٠٠٠، وكذلك فالرشتين ١٩٨٤ ص٣٦ إلى ٥٧ ويعتبر أهم كتاب باللغة الألمانية في مجال العولمة الاقتصادية، والذي يعتبر كمقتمة لهذه القوجيات وهو من تأليف هيبنر ١٩٩٨.

وتتطلب صعوبة قضايا العولمة توفير طرق ونظريات متوعة يتم البحث فيها غالبًا عن التأثيرات ودورها في النمو وتوزيع الدخول وأسلسيات الضرائب والنظم الاجتماعية والديمقراطية. ولعل ما يشغل المرء هنا ذلك الارتباط الوثيق المقوة الاقتصادية والسياسية، وكان تحرير أسواق المال في العقود الأخيرة والعمل على حمايتها من خلال سياسة تجارية واتفاق اقتصادي قومي أمراً تم الاتفاق عليه لمواجبة المؤسسات الكبرى المتحددة الجنسيات والتي تمارس سلطة العمائر بالمليارات التي أصابت صناعة الدخان، واستطاعت اللجنة الأوروبية تحصى الخسائر بالمليارات التي أصابت صناعة الدخان، واستطاعت اللجنة الأوروبية ليقاف تدهور هذه المؤسسات الدولية وشركات المقاولات العالمية التي لا تملك وعقود دولية، وعليها أن تحصل على تأمين للشرعية وضمانات حق الملكية ورفع المستوى النقتي و البنية الأسالية ورأس المال الإنساني. إلا أن هناك دولاً ليس لها فوة التحرك وانتخلا القرار وإن مشاركة نلجحة في قضايا العولمة لا تعتمد على متابو، Soskice 1999, S. 102 يتم نوزيعها بشكل غير متساو.

وتكمن مخاطر العولمة والارتباك من خلال صدامات خارجية تتراكم لدى حكومات دول ضعيفة وفاشلة. وتعنى السلطة البنيوية القدرة على صياغة المسار بالنسبة للبنية التحتية وترسيخ مؤسسات قضايا العولمة والتأثير فيها، الأمر الذى يتركز بوضوح فى الدول الرائدة والمتقدمة اقتصاديا.

وهنا يقدم أليان توريان Alaian Touraine في شأن عدم التكافؤ النقد لمفهوم العولمة خلوا من الجانب السياسي والاعتقاد العام في فقدان سيادة الحكومات. واضعا نوعا من الغطاء على العلاقات بين السلطة والحكم.

-[Touraine 2001, S. 57]

ولعل هذا النقاش النظرى فيه الكفاية، ولكن يبقى السؤال: ما الجديد فى العوالمة الحالية؟! إننا نجد صادرات هائلة الرؤوس الأموال وتجارة دولية واسعة وشركات مقاولات عامة قومية وبيوت تمويل وأزمات مالية على مستوى دولى وموجات عديدة من الهجرة والتى يراها الكثير من المؤرخين الاقتصاديين بالتأكيد كظواهر غير جديدة.

ولعل كتاب فيرناند براودل Fernand Braudel المشهور عن تاريخ الدياة اليومية في الرأسمالية التاريخية والذي عرض فيه كيفية توزيع العمل على مستوى عالمي منذ منات السنين من خلال التغذية والملابس والتقنيات التي أثرت في المجتمعات الأوروبية.

ويطمح كارل ماركس Karl Marx في تنفيذ استخدام التلغراف وبناء السكك الحديدية والملاحة البحرية للسفر عبر البحار والمحيطات كأمور مهمة للتغلب على التخلف الاجتماعي.

إن الاختلافات العتميزة بين موجات العولمة السابقة والحاضرة لا تكمن في التجديدات السياسية المرتبطة بالقرن العشرين، والتي تعتمد على إدخال موضوعات العولمة في برامجها. وتطبق عالمية الديمقراطية كميداً وحيد وفادر لحكم شرعى ولترسيخ نظم لمؤسسات دولية لها عضوية عالمية.

وعما إذا كانت العولمة اليوم تمثل تهديدًا للديمقراطية، فإن ذلك يتضح فى الجزء الأول من هذا العرض وببين الموقف المحرج والعربك والمهدد الحقيقى للديمقراطية من خلال طغيان أسواق العال [Barry/Eichgreen] وإرغامات العولمة الحقيقة والتى تم تقريفها من محتواها [Dahrendorf 2002].

وتعتبر العولمة من جانب آخر حدثًا آخر عكس ما كانت عليه منذ قرن سابق، حيث إنها تحتاج إلى مبدأ الشرعية. ولعل الموجة الحالية للعولمة تعمل على توسيع المبادئ الديمقراطية، بحيث يكون مصاحب لها سياسة ذات تغييرات مشروعة ولربما يكون الأمر غير هذا فى حالة الدعاية للأمور اليديبية العراد تحريرها، وليس لأسواق مرتبطة بقيود، ولكن فى انتشار الديمقراطية وشروطها المؤسسية الصعبة كنقطة النزام لمشاركة ناجحة فى قضايا العولمة.

ويتم في الجزء الثاني (من الكتاب) مناقشة الخلاف الثاني والمميز لموجات سابقة للعولمة والتي برزت في إمبراطوريات تاريخية عالمية أو إمبراطوريات منتقبة من عصر الاستعمار وممالك كبرى، الأمر الذي يُشترط قدرة التصرف السياسي ومدى الاستعداد للتعاون الجماعي المتعدد الجنسيات.

هناك مؤسسات يمكن أن تقوم بهذا الواجب ولو بشكل جزئي، والتي يتزايد عددها بشكل سريع وملفت، وهي مؤسسات ذات طابع دولي ولها أهداف محددة، مثل هيئة اتحاد البريد الدولي، أو المجتمعات ذات السمات الخاصة وتمثل أعدادا محدودة مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى [7 6]. ويشترط تعريف وتجهيز سلع عامة ذات سمات دولية المعير العام لقضايا اتخاذ القرار، الأمر الذي يمكن إنجازه فقط من قبل مؤسسات تم إقرارها في منتصف القرن الأخير وهي هيئة الأمم المتحدة. غير أن هذه المؤسسات ذات التأثير الكبير والتي تناولها المرء حاليًا بالنقد الذاتي تمثل دو لا غنية تساند دو لا أخرى لها نفس الصفة كدول غنية أيضا [World Bank 2002. S.12].

هنا نبرز المشكلة الثانية الكبرى لشرعية العولمة، والتى يلتزم فييا صندوق النقد الدولى والنبك الدولى وقتًا الوائحها برفاهية وتطوير كل الأعضاء، وتقديم الدعم السياسى والاقتصادى لكافة الأعمال والاحتياجات وتحقيق الأهداف التى تم تحديدها من قبل بعض الهيئات وحكومات الغرب، وحتى يتسنى لها تحقيق أغراضها الخاصة على النحو المرضى.

العولمة والدولة والديمقراطية

الديمقراطية في ظل عالم العولمة

يتبين الغرق بالنسبة لموجات العولمة السابقة والعولمة الحالية وفق مسيرتها
تحت رمز له صلة بالديمقراطية والدمقرطة. وحيث تقوم العلاقة بين العولمة
والديمقراطية على أكثر من معنى ومزيد من التشوق ولفت الانتباد، يستطيع المرء
وفق هذا المنظور أن يدرك أولاً نزايد انتشار الديمقراطية فى العديد من البلدان،
وثانيا كسب اقتصاد عالمى يتجاوز الحدود الإقليمية من خلال سلطة لتشكيله
وصياغته، وثالنًا محاولة دمقرطة العلاقات الاجتماعية خارج سلطات الحكومات
الحالية.

وقد أكد علم السياسة المقارن أن الديمقراطية تتعايش بالتوازى مع تحرير الاقتصاد وخاصمة في كل من العقدين الأخيرين اللذين عايشا تاريخيا أكبر انتشار لها.

ويساعد في هذا الشأن وسائل الاتصال الدولية والتعليم السياسي وتواجد أسواق علمة دولية سيئة، أضعفت توافر الشروط الاجتماعية للديمقراطية وظهور تتاقضات حادة لعدم المساواة مما أضعف قدرة التصرف للدول، ذلك لأن ديناميكية العولمة تمارس من خلال القوى الاقتصادية وأن نتائجها الأكثر انتشارا تتضح في محال الساسة.

وتبدو التأثيرات البعيدة للعولمة من خلال تعريفات احتكار السلطة الإقليمى للدولة الحديثة وكان ذلك يتم بشكل نسبي. وكثيرًا ما تتحد تفسيرات هذه الحقيقة وبشكل ملفت النظر، إلا أنها تنقق في أن ذلك الأمر سيكون في مواجهة مع الدولة وأيضنا مع الديمقراطية. وهنا يتبين الفارق الكبير والمهم للعصر الذهبي للتعرر الاقتصادى بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩٠١. ففي عصر "مستوى الذهب" كمقياس اقتصادى حيث تمت مقارنات بتساوى فيها تناقضات أعباء الاقتصاد الخارجي دون أية معوقات.

وتعتمد سبادة الدول الكبرى على سيادة واستقلال وسطاء السمسرة المرتبطين بنمويلات ضخمة، بشأن إقراض الدول وبشأن الديون الأجنبية وإنجاز كافة أعمال الرقابة والتمويل وحماية ميزانيات الدول الصغيرة وإدارة اقتصادات المناطق المستعمرة حديثًا والإمبراطوريات التي ذهب مجدها.

وكان لا مغر من أن نرغم الدول القادرة على التمويل ولو بالقوة العسكرية على ترك التصرف في قضايا الضرائب وعمليات التصدير [-17]. Polanyi [944. S. 17-] وبطه بحدث العكس في أيامنا هذه، حيث تطبق العولمة تحت شروط الديمقر اطبة وفي عالم أسسه دول ذات سيادة، الأمر الذي لم يكن في الحسبان منذ مائة عام. وربما تجد النتاتج السلبية للعولمة مكاناً لها في البرلمانات كونها نابعة من حركات المعارضة السياسية، ولهذا كان لا مقر أن تلزم لوائح هيئة الأمم المتحددة الأعضاء في حل وحسم الخلافات والمعارك الدولية من خلال الوسائل السلمية ووفقاً لمفهوم الحفاظ على مبدأ العدالة، وتختلف وجهات النظر بين مؤيدي رفع حالة التعبئة وتحسين وسائل الاتصال وحربة تدفق المكاسب بمشاركة كل المواطنين وكل المجتمعات، يرى كل المتبئين بنهاية العالم أن المكسب المدني الموافق والذي تم إنجازه بصعوبة بالغة في ديمقر اطبات دول الرفاهية وتحت الشمال والموافق دولية غير معروفة، يتبين فيها عدم المساواة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب وبشكل غير فابل للقياس.

ولا تعطى نظرية الديمقراطية إجابة مباشرة للمشكلة من خلال صياعة سياسية ديمقراطية ووفقًا لشروط العولمة. وهنا يتسنى طرح السؤال: ما الذي تعنيه عولمة الديمقراطية على الإطلاق؟! الأمر الذى يعنى التحقيق الدولى لميدأ الدسائير الديمقراطية، وما تهدف به هذه الدول من أجل قيام ديمقراطية العولمة. والتى تتبط المسئولية عنها لممثلين فى مؤسسات دولية، ولعل الأمر غير كاف كسبب ثان بشأن استخدام مصطلح الديمقراطية فى هذه العجال.

وتدعم النظريات النمطية لعلم السياسة الديمقراطية بصياعات قانونية مرتبطة بقرارات سياسية وفى إطار الدول الدستورية، وارتباط كل ذلك بالديمقر اطبة السياسية المصاحبة للدولة ولتكون في تتسيق قوى جيد.

وقد تطورت مفاهيم السلطة، والقوة، والقهر، والحربة، والشرعية، والعدالة، والمساواة، والمحتوي، والتمثيل، وغيرها من مفاتيح المفاهيم الخاصة بنظرية الديمقراطية في الموقم والمكان التاريخي للدولة القومية.

وفى نفس الوقت فإن القيمة الكبرى المتتوعة تاريخيًا لشكل الديمقراطية يعتبر حاليًا أكبر من أن يقارن بمدينة صغيرة، ويصغر بشكل أساسى من العالم ككل [Sartori 1992, S. 25] ويتم تحليل للعلاقات الدولية فى العادة بشكل أقل ومن منظور معيار القيم الديمقراطية وكذلك من خلال توجهات الأمن القومى ونسبية السلطة وإستراتيجيات التحالفات والانتلافات.

ولعله من المفيد ترجمة مفهوم الديمقراطية المطور والمرتبط بعلاقات الدول القوميات في بدايتها والتى بمكن الظن أنها تمثل مقولات سياسية للسلطة، أو ربما بتطلب الموقف الدولى إعادة النظر بشكل أساسى لفهم ديمقراطية راسخة، ونعنى بذلك إنهاء أشكال التجزو للدول. ويسرى نظام القيم الديمقراطية ومحتوى معناها في حتمية علم التطور الطبيعى كمبدأ صديح في هذا الشأر [Apter 1991, S. 463].

ونعنى بالانفتاح هنا الأخذ بهذه المبادئ لإنخالها فى عالم العولمة. وتحل الديمقراطية بشكل مشابه فى اقتصادات مجزأة إقليميا، أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخادع للحواس لإنجازات خدمات التمويل، والعلم والإعلام. وتلقى الخبرات التاريخية الضوء فيما بخص بناء الديمقراطية على الإمكانيات والتي تعنى في نفس الوقت الطموحات وهوة التيور التي تقف في مواجية ديمقراطية Robert A. Dahl المراجية ديمقراطية العولمة. وقد أيان رويرت أ. دال المحاداة السياسية وفي إطار التقاهمات الديمقراطية الحديثة عبر التحولات الأولى للحياة السياسية وفي إطار واضح من دول المدينة في العصر القديم (الأشتيكي) والعصر الوسيط واستمرار حركتها بشكل أوسع وأخبر في الدول القومية.

وربما يبدو أن الأمر غير مقنع للغاية، إذا أتبح للديمقراطية أن تنتشر في مجمل دول العالم، ويمند هذا الانتشار على الأنظمة الكبرى في المؤسسات القومية، إذ إنه رغم النتوع التاريخي للحكم الديمقراطي وصياغته وفقًا لشروط نقافية واجتماعية خاصة، فإن السيد دال يصر على الأطر التحليلية والميدانية لهذا النتوع.

وبداية يكون عدم العدول عن معايير المفاهيم بحد أدني لكل مجالات البحث المقارن للديمقر اطبة في الميدان الثقافي والحضارى والتاريخي والتي يتم التأكد فيها من ثبات ومتانة مستوى البحث، فيدون هذه المعايير، قد ينشأ خطر اتساع المفهوم، والذي قد يؤدي بسهولة إلى إفلاس مشروع الديمقر اطبة، وهو الخطر الذي وصفه دال بالتقصيل بالموجة الثالثة الديمقر اطبة. [2. Dahl 1989, S. 2] هذا ومن جانب أخر فإن تقل وترجمة الديمقر اطبة لأنظمة كبرى جديدة بشكل أمرا آخر وبعيدًا كل البعد عن الابتذال الأمر الذي يؤدي إلى زبادة التحويلات الضاغطة متجاوزة الحدود بالنسبة للسياسة بشكل سريع، أكثر من تجييز وإعداد المؤسسات المتطورة.

وكانت الاستعدادات التى قام بها الاتحاد الأوروبي للمشروع التقدمي المرتبط بالاندماج الإقليمي غير كافية من الناحية الشرعية، مهددة بذلك الملاحظات الساخرة، وخاصة بعد الإقرار بعضويته وحيث لا بفي بالشروط المؤهلة لقبوله كعضو وفق بنيوية مكونات الديمقر اطية. وتقدم تناقضات القيم المثانية الكبرى بحق محاولات تهدف من خلال المستوى الإقليمي لديمقر اطية ذات مقياس دولى والذي اعتبرها دال في فترة مبكرة صياغة مناسبة. فكل قيمة كبرى داخل العالم ككل تشير بصغر حجمها عن حجم المشكلة الملحة. فكلما كبرت أحجام هذه البنية، كلما زادت تكاليف التنظيمات الموحدة وبها تكبر الأقليات البعيدة عن هذا المجال، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف عمليات الرفاية من خلال المواطن كفرد [Dahl 1959. S]

الموجة الثالثة للديمقراطية

تشكل الديمتراطية دون أدنى شك نظاما غير مرتبط بشكل وثيق بالزمن والعصر، الأمر الذى يعزله رغم ذلك عن عالمه التاريخى والثقافي، وكذلك السياسي، حيث نجد فى التحول الجارى للديمقراطية ما يشبه كرة لعب تؤدى دورًا سلبنا فى أحداث السوق الدولي، وقد شاركت المبادئ الديمقراطية بشكل فعال فى تشكيل وصياغة الصورة السياسية للعالم،

وفى إطار هذا المعنى بشخص دانكفارت روستوف Dankwart Rostow حركات الديمقراطية الواسعة التى ظهرت فى العقود الماضية كثورة عالمية حركات الديمقراطية الواسعة التدهور السريع لأنظمة الحكم صاحبة السلطة منذ تسعينيات القرن (القائث) قد أطلق عليها من باب السخرية كتأثير معاكس للعبة الدومينو، فأحجار الدينامو لا تتقلب على أحد جوانبها كما يخشى من ذلك من الشرق إلى الغرب ولكن فى اتجاه مضاد (معاكس).

ولم يكن يسنى الشيوعية أن تتجح في ترسيخ أيدلوجيتها في الخفاء من وعود الديمقراطية (Gaddis 1997. S. 200] ويتضمن المعنى المرحلي ليذه التغييرات بداية، إذا نسبها المرء إلى أفق الزمن المحسوب، الأمر الذي يشخصه صمويل هنتنجتون في دراسات وفيرة في العقود الأخيرة من القرن الفائت كمسلسل طويل ممتد لأمواج ثلاث للديمقراطية (Huntington 1991).

ويتابع المرء هذا التقييم وبجد أن الموجة الأولى الطويلة للديمقراطية اتخذت مجراها وأبعادها في حرب الاستقلال الأمريكية وفي الثورة الفرنسية. ويتواصل تو اجدها فى إعلان سيادة الشعوب بداية فى بعض دول جنوب أوروبا ومستعمرات النزوح الأوروبية وفى أستراليا وكندا وشيلى وحتى إقرار تأسيس دول الديمقراطيات فى وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى.

ويؤرخ منتنجئون للمرجة الثانية القصيرة نسبياً من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٤٣ الأمر الذى السحب على ديمقراطية ألمانيا الغربية والنمسا وإيطالها وكوريا الجنوبية وكذلك من خلال مساندة القوى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية وفى مسيرة إلغاء الحركات الاستعمارية أن قررت كل من الهند والغلبين ونيجيريا وجاميكا الانضمام لهذه الدول. هذا وقد تمددت أحداث موجة الديمقراطية بعد انهيار دكتاتوريات البحر المتوسط فى وسط السبعينيات من القرن الفائت وثبيت وترسخت فى أمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا وأسيا واحتسبت من بين ثورات الذيمقراطية التى حدثت عام ١٩٨٩، ومن الصعوبة بمكان إجراء البحث الميداني فيما يخص عولمة تسير بخطى كبيرة نحو صبغ حكومية ديمقراطية البحث المديداني قيما يخص عولمة تسير بخطى كبيرة نحو صبغ حكومية ديمقراطية

ومع بداية القرن الأخير ورد ذكر وجود ٢٥ دولة فقط من ٥٥ دولة آذاك ٢٠ والم آذاك ٢٠ دولة آذاك ٢٠ دولة آذاك ٢٠ محمية، وكليا دول تتمتع بديمقراطية محدودة. وبحلول عام ١٩٥٠ تنامى عدد الأعضاء المنتخبين من ٢٤ دولة إلى ١٨٠ دولة في عضوية العالم النامي، الأمر الذي يمثل الموجة الثالثة التي أفرها هنتتجنن وبناء عليه ازدادت أعداد الدول الراغية في الديمقراطية من ٣٩ دولة في عام ١١٧٤ إلى ١١٧ دولة في عام ١٩٧٤ وفي أيامنا هذه تمثلك ٢١١ دولة من ١٩٧٣ دولة في العالم قيادات سياسية منتخبة. [Preedom House 2002]، وبيدو من هذا التطور أن هناك اتجاها بنبين منه وبشكل واضح وسريع انتهاء الحقية الشيوعية.

وبعتبر التحول السريع للشيوعية نحو الديمقراطية ظاهرة لها اعتبارها في تطوير أقاليم أخرى في العالم، وحيث قرر اتحاد البرلمان الدولي في خريف عام الأولى الدخول الديمتراطية، يتم فيه توجيه رسالة عام ١٩٨٩ المتضمنة التوجيهات عالمنا ودولنا الديمتراطية. يتم فيه توجيه رسالة عام ١٩٨٩ المتضمنة التوجيهات الأولى للدخول في عصر جديد تصبح فيه ديمقراطية الغرب صيغة حكم دولى مشروع وحيد. وهذا يعنى اعتبار الديمقراطية المتحررة بمثابة اللعبة الحقيقية والمشروعة للمدنية (Sartori 1991. S. 448) ويمثل الأن انتشار الديمقراطية بشكل عالمي أمرًا واقعا، وهذا يعنى تحررًا دون قيود ودون حدود لنظرية حكم مسيطر ويعمل بشكل جدى على خلق نظام دولى وراء فكرة التكتلات ومع توديع الاشتراكية الشرق أوروبية والتى مثلث محاولة حديثة ووحيدة نبعت من خلال الأوراة الغرنسية لديمقراطية برجوازية. والتى لم يكتب لها النجاح من خلال ثورات الإمتماعية والاقتصادية والتي الإسلان توجيهات وإرشادات جديدة تجاد الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والتي مدى يتم سرعان ما وجدت حلاً على أرض الديمقراطية (Furet 1999) وإلى أى مدى يتم تصحيح إحلال أنظمة الحكم في شرق أوروبا من خلال سوء الفهم الذاتي التاريخي للائمتراكية والتي مثلت صيغة عليا للترشيد الاقتصادي وصيغة أساسية لتحقيق الديمقراطية والتمسح الطريق لتوجيهات جديدة نحو المستقبل.

ويبدو اليوم عدم وجود برامج سياسية ذات سمات دولية تتوفر فيها الديمقر اطبة ومشروعتها للاختاذات والنقاش، فيرامج الادعامات الدينية والمنصرية لم نعد تؤثر بشكل واقعى ولكنها تمثل رد فعل دفاعى لثورات أكثر تعرزا وانتشاراً لم نعد تؤثر بشكل واقعى ولكنها تمثل رد فعل دفاعى لثورات أكثر تعرزا وانتشاراً دولياً إلى المحلق والمستبد بحديثها دولياً له خشية المسرح الدولي، اللغة المنادية بحق تقرير المصير نحو التوجه الديمقراطي. وبدعم في نفس الوقت روسنوف تشخيصه من خلال سؤال تقريري، ويعارض هنتجنون رغم تفاوله تفادى هذا الأمر باعتباره وسيلة أستراتيجية لتطبيق الديمقراطية (يمقراطى سابق لا يقف حائلاً في مواجهة أنه ملاحظات نظرية أو تاريخية لهذا التطور الديمقراطي عام ويبدر أن كلا الموجنين الأولى والثانية في الأعوام عام عام ١٩١٧ وحتى عام

١٩٤٥ أبرزت قيادة العصر الأوروبي في مساره نحو البلشفية الروسية أو الفاشبة الإيطالية أو الغازية الألمانية التي استولت على السلطة.

أما اتجاه العودة الثانى الذى برز فى الخمسين عاما السابقة والمرتبط بالدكتاتوريات العسكرية والتى انتشرت بوجه خاص فى العالم الثالث [Rueschemeyer u.a. 1992, S. 303/308] وهنا يتساعل المرء، لماذا لقى زحف مسيرة الديمقراطية الحديثة فى كثير من الدول الشيوعية ضربة موجعة؟!

لقد أصبحت الديمقر اطيات في العديد من الدول الشيوعية المتخلفة محل تساؤل ومشكوك في أمرها. حيث يتحول المسار لدول ذات حكم مطلق و استبدادي، ولعل محصلة الانتخابات الديمقر اطية لعدد مائة و عشرين دولة، كان لزاما أن بحدد نصفهم عبر انتخابات حرة مقيدة مصحوبة بحقوق غير ثابتة وصحافة غير حرة وضاد كبير بين الأفراد ومصوبيات وصراعات عنصرية.

ولهذا يسأل لارى دياموند Larry Diamond مع بداية عام ١٩٩٦ عما إذا كانت الموجة الديمقر اطبة الثالثة هذه قد انتهت فترتها وعمرها؟!

.[Diamond 1996, vgl. Carothers 2002]

لم نقدم الموجة الثالثة للديمقراطية إجابات محددة، إلا أنها تمخضت عن حاجة ملحة بشأن توضيح نظرى يفيمه روستوف بحق على أنه معمل يتم فيه فحص كل الأمور الخاصة بالنظريات السياسية في وقت ما بعد الحرب.

و هذا يعنى بأنه يقصد مواجهة السؤال المطروح أعلاه، بشأن أى التجاه يمكن أن نجد فيه المادة التى توضح العلاقة بين العولمة والديمقراطية ولو نظرنا بالثنتقيق لأمكن للمرء أن يفيم من خلفها ثلاثة أشياء مختلفة:

أولها: الانتشار العالمي الكبير للديمقر اطية كصيغة للحكم.

وثانيها: ديمقراطية العولمة كمحاولة في السياسة وصياغة السلطة لكسب عالم بدون حدود. وثالثها: ديمقر اطية العلاقات الاجتماعية في الدول القائمة.

ونتفق هذه الحقائق الثلاث مع ثلاثة مجالات مختلفة لنظرية الديمقر اطية التي تعرض وجية نظر خاصة للعولمة. فأول مجال في هذا الشأن بتمثل في السؤال الكلاسيكي تجاد شروط الديمقر اطية ومدى حيوية معابر التحول الديمقر اطي، ولعل الإحابة تكون عن هذا السؤال ما يمثل أمرًا مركزيا، وذلك تقديرًا وحرصا على فرص تدعيم الديمقر اطية وتوجهاتها المستقبلية، فهل في انتشار الديمقر اطبة بشأن الالتقاء المشترك يرجع لعوامل تخصصية ونمطية كالحروب الخاسرة وأزمات التطوير وتقادم سلطات القيادات المستبدة والصفوة؟! وهل يمكن إنجاز نموذج فائق بتم من خلاله تقبيم سياسة حقوق الإنسان والوثيقة الختامية الموقعة في هلسنكي والأنشطة للمؤسسات غير الحكومية مثلما حدث في هلسنكي من منظمة المراقبة والعفو الدولية؟! وقد تختلف الموجة الثالثة لزحف خطواتها الديمقراطية والسابقة في كون مسير تيا نحو عولمة اقتصادية وإعلامية. فمن المؤكد هنا عدم مشاركة العولمة الاقتصادية في عودة اقتصادات الشعوب الموجهة، أو مشروعات التطوير الاستبدادية، وهل كان من محض الصدفة أن تكون نهاية دكتاتوريات أمريكا اللاتينية قد حدث خلال صدور إستر اتبجبات النمو الموجية لافتتاح مجالات متعددة للاقتصاد وحمايتها. ولم يثبت بالدليل في دول الأعتاب بجنوب شرق آسيا ترسيخا للديمقر اطبة، الأمر الذي يقدم ازدهارا للرباط الوظيفي للتحرر السياسي والاقتصادي وتأثيره على المدى الطويل. حتى إنه لو أجاب المرء على كل هذه الأسئلة بنعم، فإن الارتباط الوثيق بين الديمقر اطية والتحرر الاقتصادي لا يمثل شبئًا آخر غير ذلك.

وخلافًا لذلك فإن الانتقال التدريجي للديمقراطية سيصطدم بتيار ومسيرة النصر العالمي لتحرر السوق. وليس على إيراز نوزيع التعاطف في هذا المجال.

وهناك جانب ثان بشأن مناقشات نظريات الديمقر اطبة الحديثة، وحيث يبدو السؤال الكلاسيكي عن أحوال التوتر بين النحرر الاقتصادي والسياسي، أن يقوم من جديد ووفق الشروط المشددة للعوامة [70] . [70] (Przeworski u. a. 1995, S. 1-10]. وهذا يمس بداية الشروط الاجتماعية الداخلية للديمقر اطبة. كما أن تنامى النشاطات القومية والخوف الذي يضع عدم الكفاية السياسية للدولة محل الشك وعدم المشروعية. ومن هنا يمكن أن يحدث عدم التوافق لأن الديمقر اطبات تفضل الأسواق، بالرغم من أن الأسواق لا تفضل الديمقر اطبات [3. 243]. [Barber 1995, S. 243] ولو حدث ذلك بمحض الصدفة لأمكن للعولمة غير المراقبة تقريغ المؤسسات الديمقر اطبة من محتواها.

إن الانفتاح الخاص بأسواق التمويل الدولية غير المحمى لا يمثل خطرًا على المجتمعات المفتوحة، وبدلل على ذلك كلمات أحد كبار المساهمين المهمين في أسواق المال الدولية: إن خلق شروط مرغبة وجاذبة لسرأس المسال وخاصسة فيما يمس الأهداف الاجتماعية [Soros 2000. S. 139].

ومن المؤكد هذا أن تضييق إرغامات التوافق الاقتصادي والتي تغضع لها ديمقر اطبات هشة أو ضعيفة فيصبح مجال التحرك أو اللعب باتباع سياسة إصلاحية في نفس الوقت أمرًا حساسًا للغاية. ويكاد أن يكون الإحساس بعدم وجود البديل لقرارات سياسية يرقى للسخرية وعدم المبالاة.

ولقد عابشت أعداد غير قلبلة من البلدان في النصف الثاني من تسعينيات القرن الكثير من الضربات السياسية الموجهة، حيث برز في الكثير من الدول الأوليقية وبعض مجتمعات دول المحسكر الشيوعي المتخلف تبار تراجع الدولة إلى حد التشتت والسقوط وقد تجاوزت الديمقراطيات الراسخة إرغامات الرياح العاصفة للعولمة ومن هنا كان لزامًا على الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا أن تبدأ في تغنين هشاشة المجتمع أو هدمه وربط العيز انيات العامة والمصحوبة بمتطلبات نابعة من الإدارات السياسية المختصة ولمساهمين ملتزمين باليات السوق الدولي.

ويمس من جانب آخر ما يسمى بالتلاقى لأوضاع سياسية يكون التناقض فيها فى عدم وجود البديل الذى لقيه الغرب بعد عام ١٩٨٩ والذى يؤكد وجهة النظر بأن أيديولوجية التحرر الديمةراطى قد انتصر وأصبح أمرًا عاديًا ومطبقًا دوليًا. ويكون التصور الخاطئ فى أن ينظر إليه كخطر جديد. لهذا ومن أجل الأمن الخيالي يكون الغرب قد شق طريقًا شديد الخطورة في مجال العولمة، ونعني بذلك دمج اقتصادات الشعوب الاقلمية في اقتصادات أنظمة عالمية أكثر شفافية.

ويذعم الغرب من خلال مؤسسات الثمويل الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية مصالحه الاقتصادية ويرغم الدول القومية الأخرى على سياسة اقتصادية معنية دراها صحيحة. S. 201 (Huntineton 1906 S. 2011).

وهنا ينقق العديد من المتشائمين سواء كانوا من أحزاب اليمين أو من أحزاب البسار في أن العولمة الممارسة عير أسواق بلا حدود تخاطر بمواجية رد فعل مضاد يصل مداها بداية من حماية جديدة لكافة الهوبات من الثاحية العرقية العرقية العرقية .

ولعله من جراء ذلك يدور التوجه الثالث للحوار النظرى الديمقراطي والذي كان لا مفر من الأخذ به في مجال المؤسسات الدولية في الجزء الثاني من الكتاب و لأجل تأثيرات العولمة الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وما يصاحب ذلك من نتائج.

ومع وجود عولمة الأسواق ووسائل الاتصال وبنيوية السلطة التي تتجاوز حدود المؤسسات الإقليمية للدول، فيل بحظى مبدأ السيادة المرتبط بالنظريات السياسية بالاستمرارية والبقاء بداية من جان بودين Jean Bodin وحتى عهد ماكس فيبر Wax Weber! أو هل تدع الإنجازات المدنية لدول دستورية ديمقر اطبة تعتمد في سياساتها على الحرية وعلى حقوق الإنسان وملتزمة في ذلك بمنهج ديمقر اطبي عدر كافة المستريات القه مدة!!

و هل بستطيع المرء دفن سلطة الدولة واعتبار ذلك فرصة لنشأة ديمقراطية عالمية تحقق و لأول مرة فى التاريخ أسلوبًا ديمقراطيًا يفوق الأنظمة الخاصة للدول؟! [Held 1995 Teil 4. Giddens 2001, S. 86-103].

متطلبات ومعابر للديمقراطية: مواضع نظرية الديمقراطية

يعتبر البحث المقارن لقضايا الديمقراطية فرعا حديثًا نسبيا في علم السياسة. وتبدو مسائل فرص العولمة من الديمقراطية كجسم غريب في نظرية الديمقراطية منذ أمد بعيد، ولهذا تجرى منافشة الحقوق الدستورية وطرق التصويت في المؤسسات من خلال ممثلين للديمقراطية على مستوى المصادر النمطية وبشكل دقيق في إطار الدول وفقا لهذه الشروط، وتنفيذها إلى حد بعيد وفق قواعد الديمقراطية، الأمر الذي يتخطى ببساطة قوة التصور الأن نحو إنشاء حكومة دولية منذ عيد الفيلسوف كانط Kant مفرغة من جانبها الاجتماعي، خاصة لو كانت مسبوقة بإجراءات استيدادية دولية كستار للديمقراطية العالمية.

[Narr / Schubert 1994, S. 233-243]

وبيدو الحال الأقل وضوحًا لنظرية الديمقراطية خاصة فيما يخص فرص العولمة في إدانته، من قبل الوعى والإدراك بانهيار الديمقراطية، الأمر الذي يأتي متأخرًا بشكل نسبي وبالتوازى كقضية تعليمية طويلة المدى لمشاكل الديمقراطية في القرن العشرين.

ويكون تطوير الوعى والإدراك لمثل هذه المشاكل من الوفرة والثراء حتى يفهم كنمط للديمقراطية والمخاطر التى تلحق بها متجاوزة الحدود ومثلقية الضربات التى تتعكس عليها.

ولحل الشروط الواقية وديناميكية قضايا الديمقراطية تفت الطريق إلى الحقل البحثى الخاص بالقانون، الأمر الذي يتطلب مفاهيم خاصة حيث برزت تناقضات من خبرات انهيار الديمقراطيات والمحاولات غير الناجحة وخاصة فى المؤسسات الغربية وما تنضمنه من تقافات غير أوروبية.

ويقترح سيمور ليبست Seymor Lipset المقولة الكلاسيكية لشروط الديمقراطية الاجتماعية وذلك في نهاية خمسينيات القرن ونتم صياعتيا في التسعينيات وتحت انطباع الأحداث الجديدة [1959-1959] ويعتبر نص المسودة المشير لهذا البحث المقارن لديناميكية أطوار الديمقر اطبة والذي تم وضعه عام ١٩٧٠ على يد :اتكفارت روستوف Dankwart Rostow مقدما خدماته لعلم الاجتماع السياسي وعمليات نقل الديمقر اطبة في العقد الأخير كنموذج [Rostow]. وكلا التقديران ببحثان شروطها وأسسها النقدية وذلك من خلال مقارنة دراسة وشكل مبدئي يتواجد جنبا إلى جنب في العلاقات المتوترة.

وتعبر مقولة ليسبت Lipset عن الشروط الاجتماعية للديمقراطية في إطار عصره الذى سادت فيه نظرية الحداثة والتحليل لجزء أساسي مقارن قام به ماكس فيبر Mix Weber ويتطرق فيه إلى أديان العالم وأخلاقيات الاقتصاد والقضايا الثي حكم عليها فيبر نفسه وعمها بشكل تشاؤمي.

ووفقا لأى شروط بمكن السماح بدخول ديمقراطية ناشئة في دول وأقالهم أوروبية. الأمر الذى استوعيه ليبسيت من مفهوم الديمقراطية كمحصلة وكجزء القضايا معقدة من التحول الاجتماعي يصاحبه نطور اقتصادى يلعب فيه دوراً مركزيا وتكون الوساطات الحاسمة بين الاقتصاد والسياسة ومن خلال بنية طبقية المعترجة وتحفيزا التعبئة نشيطة ولعل تجاحات الصراعات الاقتصادية والاجتماعية المحادة ترقي لمستوى المطالب الناجمة من تنافى الأخزاب السياسية وحيث تكون النتائج غير القابلة للاندماج في التنافي الاقتصادي المصحوب بالتخوف من انتسامات اجتماعية وتناقضات سياسية وصراعات عرقية ودينية نؤدي إلى تنامى التأثير المنتوع للاستهلاك الجماهيرى والذى يدع حافز تعديل التوزيع غير العلال الي ما وراء الحديث ونيم الأحزاب.

وتؤكد مقولة ليبسيت أن هناك أربعة صلات (روابط) كأمر مستحدث لبحث ظواهر العولمة. أولها: يتمثل فى الإصلاحات السياسية السريعة للتيمقر اطبات الحديثة والمشعولة بمخاطر صعبة، يكون من نتاتجها تحميل النظام السياسى أكثر مما يطبق، وهى صياغة أشار البها كلاوس أوف Klaus Offe حينما أمعن النظر على الإصلاحات الشيوعية المتخلفة وإعلاة صياغتها كمأزق صعب للمساواة. إذ إن إبخال وتنفيذ قرار حقوق الانتخاب والذي يعطى الشعوب وسيلة فعالة للتصويت نحو إصلاحات السوق.

[Lipset 1959, S. 35, Offe 1994]

وثانيها: فى صياغة ليبسيت للاتجاه الملحوظ بداية لديمقراطبات تأسست وفى مسيرتها للثبات والاستقرار بعد مرورها بفترات متوسطة من الظروف والأحوال غير المناسبة.

وثالثها: المنمثل فى الغرص العالمية للديمقراطية وحيث يضيف ليبسيت العلاقة المهمة للأعمال الحنيثة كتقاليد الحكم والسلطة والقانون والحقوق الشخصية والتسامح السياسى ونرك حرية الأقليات.

كل هذا يتيح أرضاً خصبة وجيدة لتقاليد الدولة المركزية ذات الافتصاد المتميز. وتعتبر السياسة المعتنلة والأحزاب القوية وتقضيل التغييرات من حسنات المواطنة والتى تسمح بالبنية الأساسية للديمقراطية، إلى جانب تأثير المؤسسات الاجتماعية المدنية فى فهم المنظمات وتدعيم الهيئات.

ورابعها: يتمثل في القول المثير لليبسيت وفيه يتأثر حقاً بغرس الثقافــة الــــسياسية
بالتقاليد الدينية، فنجد على سبيل المثال في حركة الإصلاح البرونـــسنتنى
بغضل بنيتها (غير الهيراركية) أي غير المنترجة في مناصـــب رجــال
اللاهوت وفي طابعها الشخصى والفردى في مجــال العقيدة وعالمبــة
أحزابها التي تجد تقاربًا في الاختيار وحربة في لجقاق الحقوق في المجال
الديمقراطي، وكانت وجية نظر الكاتوليكية الهيراركية والتي تعنى نظــام

الندرج في شغل المناصب اللاهوتية علاوة على إيمانها بالسلطة المطلقة المناصب التي تصدرها روما والتي كانت سبياً في صياغة ديكتاتوريات جنسوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأمسيحت المسسيحية الأرثوذكسية والكونفوشيانية (1) اعتمادا على الترابط التقليدي لمؤسسات الدولة ولأحكام تو تنط بالنظام وأداء الواجب.

كما أن تقارب الثقافات الإسلامية وقفًا لمفهوم الدولة الإلهية كمحصلة لتلاقى المجتمع السياسى والديني، الأمر الذى بمثل انصبهار القانون والدين كأمر غير محتمل للحريات الشخصية ولحقوق الإنسان.

[Lipset 1994, S. 5ff, Persons 1966. S. 130 ff] الأمر الذي يسرى على أغلبية ٧٢ بلدا إسلاميا خاضعا لهذه العوائيق وربعا يستثثى من ذلك بلد واحد متحرر. Freedom House 2002, S.4!.

وربما تكون الهندوكية كعقيدة أفرزت نظامًا قيمًا لمفاهيم بناء سياسى مساو لصيغ السلطة المدنية والدينية، ويتتبأ ليبسيت بأن أغلب محاولات الديمقراطية الحديثة تنتهى إلى عدم وجود مستقبل وردى لها، بل ريما يكون في كثير من الحالات اعتبارها ديمقراطيات ذات توجهات شكلية تم تخزينها من خلال أحزاب عالمية عرقية ودينية.

و الأهمية التى ينبغى للمرء أن يستخلصها من تفصيلات ملينة بالتشاؤم قال بها ليبسيت ويقيس بها عالمية الديمقراطية، ويقدم اعتراضه فى تفسير مفهوم الديمقراطية وبشكل متطرف عن المركزية الأوروبية وعن المسار العالمى.

وإذا ما تم تعميم أقوال ليبسيت، في شأن إهمال الديمقراطية والثقافات لغير بلاد الغرب، قد أخذت النصيب الواقر من عدم الاعتبار، ولا يُستثنى من هذا أن

 ⁽١) العقيدة الدينية و الاجتماعية التي قال بها الفيلسوف الصينى 'كونفوشيوس" – المولود في ٥٥١ق.م (١٥قق.م (لمترجم).

نعتبر العالم وثيقة ذات حدود دينية ومدنية صنع منيا صمويل هنتنجئون من خلال كتابه الجديد والعليء بالتحديات والعثير للجدل عن مجالات ومبادين الصراعات المستغبلية بين عقائد الغرب وعقائد المجتمع الدولي. [Huntington 1996, S. 291 ff]

وينتقد ليبسيت بشكل استقرائى وتحت شرط الابتداء من المجمل للمفصل للديمقراطيات القادرة وظيفيا فى الغرب وركائزها المنتقاة كنمط تجدر الإشارة إليه تاريخيا.

ونجد فى العصر الذى يتم فيه إدخال وإقرار الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أستراليا وكندا والنرويج والسويد عدم حدوث تلبية الوفاء بكل الاحتياجات لكل أو لبعض المواطنين (Dahi 1971, S. 68 ft)

وتعتبر نشأة ديمقر اطيات بدون ديمقر اطيين أمرا يطول شرحه وتوضيحه في كثير من بلدان المعسكر الشيوعي المتخلف وجنوب شرق أسيا وأفريقيا وحيث كان لديناميكية عبورها أهمية بالغة. ولعل تصحيحًا كهذا يلقى في نفس الوقت ضوءًا جديدًا على عالمية الديمقر اطية وفقًا لشروط العولمة.

وليهذا اقترح فارت روستوف Dankwart Rustow الإسراع بديمقراطية العقود الأخيرة وذلك من خلال مقولات ثلاث:

أولها: بتمثل فى تطوير روستوف للمفهوم الديمقراطى مصحوباً بنظرية الصراع وتطورات فاتونية ذات تطلعات غير واقعية للهوية الثقافية ولتفاهم ديمقراطى بمعطيات نمطية قوية تعمل على خلق نظام سياسى يكون فى الغالب معوفا ويمثل مدعاة الاختيار بدائل لموضوعات متغيرة وفى نفس الوقت تعميم تشكيلات حزبية متعددة. [Rustow 1970. S. 3616. u. 342]. ويتم تقسيم المعابر نحو الديمقراطية من خلال استقطاب التجمعات وفى إطار تنافسى جاد.

ولعل صفوة المنتقبلين للبدائل في النقاش العلني في أمور حقوق الإنسان العامة انتهوا إلى نتيجة ربما جاءت بشكل متأخر نسبيا في قضايا الديمقراطية. ووسنطوع العرء أن يتصور بسهولة أن هذا لا يحدث فى ألهر الدولة التى يتطلع إليها روستوف ويتمناها. إلا أنه يتفق بداية مع تجاوز قضايا الاندماج ويعتبر القائمة المنسقة ليذا أمرًا واضحا.

وینشأ الاتحاد الأوروبی کمجمع اقتصادی أوروبی بدایة دون بنیة صیغ دیمقراطیة لإدارته. وحتی یومنا هذا نری خطی قضایا التکامل والاتدماج السیاسی وفی نفس الوقت دمقرطة الاتحاد تسیر بشکل ایجایی نحو الأمام ویحدث ذلك دون وجود قانون نهائی هادف یرسخ النظام المؤسسی النهائی. المراد الوصول إلیه.

وثانيها: ما يتعلق بقضايا التعليم المناسبة التى يعول عليها روستوف لانتشار المبادئ الديمقراطية وفى إطار شروط غير آمنة، و لإرغامات التوافق الإستراتيجية واستبعاد البدائل غير الواقعية والخبرات الإمجابية للديمقراطية، وحتى يتسنى للمحقرين سواء كانوا من السياسيين أو من مجموعات الشعوب اتخاذ إجراءات دمقرطة مصحوبة بأمان سياسي، وربما يصعب شرح انتشار الديمقراطية عبر مناطق وأقاليم غير متجانسة سياسيا وتحت شروط اقتصادية غير أمنة.

وثالثها: ما يخمنه روستوف تجاه محدودية المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بانيبار القضايا الدينية والقومية والعرقية التي يصعب ربطيا بشكل مؤسسي. كما يتقق روستوف في هذه النقطة على دمغرطة علم الاجتماع السياسي مع التقاليد التي قال بيا ليسيت، ويعترف بالغطوات الديمقراطية الملازمة في غالبية عدد من الشعوب ولفي إطار حدود دوليم كوحدة سياسية مشروعة، كما يعرض جوان لينز وألفريد ستيفان. [Juan] دراسة مقارنة معضدة دوليا عن قضايا الديمقراطية في القرون الأخيرة والتي تلقى الهتماما بالغا لمشاكل بناء الدولة. [Linz (Stephan 1996, S. 16-37 vgl. Dahl 1989 S. 207] بوتمثل الحل بتوافر عوامل ثابنة للهوية غير ضرورية عرقيا ولغويا ودينيا وحتى تكون واضحة فيها يخص حضورية اللواخص، واضحة فيها يخص حضورة المواطن اللولة،

مشاكل بناء الدولة

قد بيدو أمراً متناقضنا وفق شروط العولمة عدم وجود ديمقراطية أمنة ومؤكدة دون وجود دولة ذات سيادة، وقد يبدو الأمر غير ذى معنى إذا ما وضع المره نصب عينيه الحالات التي تعرضت النقد لموجة الديمقراطية الحديثة والتي تتنافس فيها الأقطاب السياسية من أجل مشروعيتها في نفس الموقع وينتهي الأمر بغشل وانهيار هذا اللون من التنافس غير البناء.

إن عدم اندماج الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا الأمر الذي تم تنفيذه من خلال التخابات، حاولت فيها القيادات تكوين بنية سياسية معينة يظير فيها بعض الخلاف على الحدود علاوة على بروز قضايا جماهرية للأقليات مهددة لها. وليس من باب الصدفة اتفاق المصادر والمراجع العلمية في أن المخاطر الأساسية التي تصاحب الموجة الثالثة للدمقرطة والاختلاف على الحدود ونشوب الحروب الأهلية والادعاءات بسياسات القومية والعرقية، التي شخص خطرها بنيامين باربر Barber 1995, S. 8-1.

ويعنى بذلك أنه نمط من أنماط الصراعات التى لا نتشأ بين الأمم. ولكن بين القبائل التى تتبذاها وتعمل على تنفيذها من خلال وسائل القوة، انتباغا لمبدأ شرعية التحقيق الذاتى للقومية ونقرير المصير.

ويمثل السيناريو المضاد لعولمة الديمقراطية الذى صاغته مارى كالدور Mary Kaldor، الأمر الذى يمثل اقتصاد حرب شامل ودولى نابع من رفض مركزية الدول. [Kaldor 2000. S. 144-176].

وقد سجلت تسعينيات القرن زيادة سريعة ومفاجئة من المسراعات التي حركت السياسيين وحاشيتهم من خلال نداءات التحفيز لهوية عرقية، وبينية ولغوية، وتكون بنيئها وعقينتها لا تتجاوز حدود تحركاتها ومتمثلة في تعريف هوياتها وفقًا لتوجيات قومية ولتتضمن في النهاية مجموعات دول بأكملها، على سبيل المثال لا الحصر دولاً في القوقاز أو في وسط أفريقيا، عاشت مثل هذه الصراعات مع دول الجواز الذي لا تتمتع بسمعة حسنة.

وتشير كالدور إلى أوجه الشبه بين تشابك المجموعات القائدة للحروب مع المؤسسات الحديثة الراغبة في العولمة. وليس من منظور التقريب أن تلعب المؤسسات العسكرية الخاصة دورا كبيرا في عالمنا المعاصر في خلق حروب صغيرة، ودول ضعيفة. [Economist 16.2.2002, S. 36].

وكأمر محزن تسبع دمقرطة العلاقات غير المؤكدة في المؤسسات في حدة وتناسى هذه الصراعات، فمثلاً نجد في نيجيريا بعد نيلها الاستقلال عام ١٩٦٠ أنها عايشت عددًا كبيرًا من الدكتاتوريات العسكرية، وبدأت شق طريقها عام ١٩٩٩ نحو الديمقراطية والتحفيز السياسي لها، الأمر الذي أدى بدوره إلى اختلافات دينية وسياسية وقابلية. وأظهرت سلسلة من الانقلابات التي نتج عنها آلاف القتلي.

[Economist 15.9.2001, S. 43]

ويتم استبعاد أحداث السياسة الخارجية للديمةراطيات الحديثة وفقًا لوجهة نظر أنتونى جيدنز (Anthony Giddens] تحت مسمى الدول التى ليس لها أعداء، الأمر الذى يعنى فى الواقع تزايد دخول هذه الدول حروبًا بيننية فى العقد الأخير من القرن.(١)

⁽١) حدث فى النصف الأول من التسمينيات ما يقرب من خمسين صراع داخلى وبيني، أما أعداد الصراعات الكبرى والتي بلغت ضداراها ما يزرب عن ألف قتيل عام ١٩٩٨ قد ارتفع إلى شراعا (Wallenstrem/ Sollenberg, 1999). وتحسب كلفة الصراعات المسلحة التي حدثت بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١ كصراعات داخلية بين الحكومات بهدف الرقية على مناطق محدودة، أو على الدولة فضها خاصة وأن هناك ممثلين من الخارج شرك راه الشيئة المناطق محدودة، أو على الدولة فضها خاصة وأن هناك ممثلين من الخارج شرك راه الشيئة والمناطقة المستمين من الخارج شرك راه الشيئة المستمين من الخارج شرك راه الشيئة المستمين المستمين من الخارج شركة والمستمين المستمين من الخارج المستمين المستمين من الخارج المستمين من الخارج المستمين المستم

ولعل السبب الذى لم يغظه هنتنجون Huntington عن التناقض الديمقراطي، في كون الخطر الذى يهدد دول الموجة الثالثة والذى لا تكون نتيجته نابعة من الثورات الاجتماعية، وتكون المخاطرة الجادة قادمة من بعض السياسيين ومن حركات محددة توصلهم من خلال الانتخابات إلى السلطة ولكى يكرسوا جيدهم في نهاية الأمر توجيه الديمقراطية لمصالحهم.

إن وسائل الضغط الواقع على مرشحى المعارضة والتأثير الفعال لوسائل الإعلام وممارسة دور الحكومة التنفيذي من خلال صدور قرارات، أصبحت أمورًا! ملحوظة بوجه خاص في الكثير من دول المعسكر الشيوعي المتخلف وفي تركيا وفي الأرجنتين وفنزويلا في تسعينيات هذا القرن.

ولحل مشكلة دمقرطة العوجة الثالثة لم تكن فى العمل على فشليا وإسقاطها ولكن فى إضعافها وتأكلها ندريجيا من جانب قياداتها المنتخبة، الأمر الذى يقر به هنتجنون ويراد كأمر محزن، مع نضمنه لشىء من الحكمة والتعقل.

[Huntington 1996b, S. 8]

ورغما عن ذلك فإن ميزان الموجة الثالثة ومواجهاته لكل الضربات التي تلقاها لا تزال إيجابية بدون ميالغة، لدرجة السماح بالتحدث عن اتجاء عام للعودة إليه. وينجه المجال الدولي لحماية نفسه تجاء ما يسمى بالديمقراطيات الهشة والمشكوك في أمرها وذلك من خلال الفشل والسقوط أو الوقوع تحت سنابك الدكتاتوريات والفوضويات. وهناك تأثيرات عامة دولية ينظر إلييا في الواقع كعامل حاسم على التكرج الداخلي والاجتماعي لمراحل الديمقراطية وهو الأمر الذي يتقرر بوجه خاص لوسائل الاتصال الحرة والتزامها بالتأريخ للأحداث السياسية، الأمر الذي يطلق عليه أحداث توقيت العصر.

ولعل العوقف الذي يوضح خطوات الانتقال الحديثة نحو الديمتر اطبة كموجة من الموجات المتعارف عليها، وتعنى أنها تسير في هذا العالم وفقا لشروط أيديولوجية وسياسية واحدة. وربما نلعب تأثيرات العدوى دورها في هذا النسأن. إذ إن التعاون الزمنى لا شك له تأثيره في نتامى التجانس ولعل ذلك أدى إلى استفادة الديمتراطيات الجديدة من بعضها البعض في أن نرسخ أوضاعها. [Przeworski 1991. S. 986].

[Vgl. Linz/ Stephan 1996, S. 72 - 76]

وتبعا لذلك تكون الموجة الثالثة لعالم يتغير دوليا، قد استفادت من خلال مساهميها ومعثليها السياسيين عبر التأثير المتبادل الذي تطبقه المؤسسات الدولية.

ويشارك التقرير الانتخابي المقدم من منظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) والأنشطة الأجنبية الواردة من أحزاب ديمقراطية ومؤسسات وقفية، وكذلك السياسة الخارجية لدول الغرب بشكل عملي في الدعاية الفاتقة والتدعيم الكبير لأحوال الديمقراطية.

ووفقاً ليذه الشروط كان ليبسيت على أنم الاستعداد أن يعيد التفكير في مباحث ملينة بالأمل عن الديمقراطية وحيث لم تعد الحواجز الدينية أو الثقافية والعرفية عانقاً في ذلك. ففجد دمقرطة الفرنكية الكاثوليكية المشروعة في إسبانيا يتم دعميا وحمايتها من خلال السوق الأوروبية المشتركة، ومن خلال النعو الاقتصادى الذى هيأ لظهور ديمقراطية من خلال التحول الثقافي والاجتماعي الموثر في الدول المسترشدة بالسوق الدولي في جنوب شرق أسيا والتي كانت على أتم الاستعداد لتقبل النظام العقائدي الكونفوشي، باعتباره قيمًا ديمقراطية.

ومع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، لم تستقد دكتاتوريات العالم الثالث وعلى المدى البعيد من تبنى الأحزاب لها، وريما يرجع هذا الدور الداسم للمؤسسات الدولية حاليا وبعض الوكالات الدولية المختلفة والوحدات الكبرى كالاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي (الناتو) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكافة المطالبين بأنظمة ديمقراطية كشرط أساسي للمساعدة في قبول العضوية. وحيث تبدو فعالية تأثيرات الانتشار والعدوى أو تأثيرات النظاهرات بالغة الأهمية().

أسواق فى مواجهة الديمقراطية

يقر الليبراليون من علماء الاقتصاد بشأن قرارات الأسواق على أنيا ببساطة
نموذج للحرية السياسية والفردية، كما يحللون العولمة كفرصة لإبقاء الأسواق
خارج التنظيم الحكومي تمثل حريثها مكسبا وفائدة للجميع على المدى الطويل.
وعلى العكس من ذلك يرى منظرو الديمتراطية بأن سياسة الدولة تكون في العادة
أقل قدرة في تصحيح أوضاع الأسواق وعنم فشلها، وتكون المحصلة المتوقعة
ممثلة في أساسيات فرض الضرائب وإعداد وتجهيز السلع العامة وحقوق
المواطنين الاجتماعية والمهددة من خلال تأكل وافتراس الأساس الضربيي.

أساسيات السوق و"اقتصاد سياسى جديد"

بيرز هذا الاختلاف الثانى والمصاغ بداية، والذى يدور حول التوازن المختل للعولمة الاقتصادية والتنعيم الديمقراطى الذى يكمن وراء الاستقطاب غير الودى الذى يبدو واضخا عند الاقتصاديين الليبراليين الجدد وخصوم العولمة، الأمر الذى يجعل مواقفهم المصادة مصحوبة بأراء نمطية منافسة لدور الدولة وبنصورات لأهداف متتوعة ومتعددة للديمقراطية. وبهذا تتمكن الجبهات المعادية وغير الودية من فهم الاختلاف البين للعولمة السياسية، فمثلاً يرى الرئيس الاقتصادى من الليبراليين الجدد والذى يشغل منصب مدير البنك الاتحادى الألماني وجود جبية متشادة بداية من الطالبان وحتى الأكاديمية الغرنسية تقف في مواجهة مضادة

⁽١) يعثل ليبسيت [عام ١٩٩٤ ص١٦] هذا الظن واعتباره أمرًا مضللا حيث إن صندوق النقد الدولى WF] والبنك الدولى استخدما وسائل وإجراءات نكتاتورية وطرقا ضبابية ومظلمة فى منح القروض التى يقدمانها.

مستمرة معيم وعلى العكس من ذلك يدافع أعداء العولمة الفرنسية عن مدنية الدولة وعن الديمقراطية ضد إرهاب الاقتصاد.

.[Issing 2001 bzw. Forrester 1997]

ويعمم فيم ديمقراطية الاقتصاد السياسي الجديد الخطة الاقتصادية المتحررة والمحبذة لحربة الاختيار القربية التي تتجاوز فيها لغة السوق عابرة الاقتصاد إلى Doct جموع الممثلين والاتحادات والمؤسسات وأليات القرارات السياسية [/Doct وبناور دستور الحربة" الذي صاغه فريدريش هابك Velthoven 1993 وبناور دستور الحربة" الذي صاغه فريدريش هابك السوق ومتجاوزا 1934 المعود الديمة الديمة الذي مالكي السوق ومتجاوزا في ذلك كل الحقوق الديمقراطية.

وينبغى وفقاً لنظرية الدستور الاقتصادى على الدولة أن تقلص من دورها في شأن ضمان حقوق الحرية الغربية وحماية الملكية الخاصة وعدم الاعتداء عليها بالتوزيع أو إرغام توقيع العقود وضمان الدعم المالي وترتبيه بشكل منظم وترك حرية التنافس وتحت إطار هذه الشروط تكون الرأسمائية والحرية وجهان ننفس العملة [Friedman 1984].

من هذا المنطلق يتم تطيل ما يدنث في السوق من مفاهيم سياسية تحت مصطلح المقولات الاقتصادية، وأن قرارات الحسم الخاصة بالأسواق تتم من قبل استقلالهة المستهاكين وتصبح بذلك في نفس الوقت نمطاً تقليديا لسلوك ديمقر الحي. ويحسب المرء نلك الصياغة الاقتصاد سياسي جديد ويحكم أن لها دورا مغايرا الهذه السياسة، الأمر الذي يجعلها تقف حاجزة من خلال إصلاحات مؤسسية ومن خلال التأثير المشكوك في أمره لمجموعات أصحاب المصالح المستقرة بشأن مستوى الأشطة الاقتصادية والقضايا السياسية.

يتضمن هذا النقييم صورة عاقلة نسبيًا عن الديمقراطية والانتخابات الديمقراطية بحيث يلعب السياسيون - كأهل سياسة محترفين- ويعدون ناخبييم من خلال وعود براقة ومكلفة توحى بالفساد حتى لو جاء ذلك على حساب التمويل والضرائب وديون الحكومة فى المجتمعات الديمتراطية التي تسمح بحرية الانتلاف الحزبى والذى يشجع تكوين الاحتكارات التي تؤثر ضمنا فى التضايا السياسية وخاصة على بعض مصالحيم المتميزة، فنجد انتلاف التوزيع والذى يحدث بالدرجة الأولى فى التقابات وأيضا فى الصناعات المدعمة، والذى يعوق ليس فقط النمو ولكن أيضنا النصيب من الإنتاح الاجتماعي من خلال محاولات إعادة التوزيع.

وهم بذلك يعملون على فشل القضية السياسية ككل وشليا وتخفيض مستوى الأنشطة الاجتماعية، الأمر الذي يرتبط بمخاطر تواجه الديمقراطية في هذا السياسي الجديد والمرتبط بأمراض فيم الديمقراطية. والاعتقاد بأن الدولة مسئولة عن الرفاهية العامة، فإن ذلك يفسر كيجوم مضاد تجاه حقوق الملكية وشروات المال عبر فرض ضرائب وتمويل ميزانيات متضخمة. ويحتسب في هذا الشأن ما يُطلق عليها دولة الرفاهية الكينزيائية (المحمدة) على عددية شرق أوروبا، وتجمد غرب أوروبا إلى حد التوقف. وتبدو العولمة من خلال وجهة النظر هذه كمهرب من حارة سد، سارت فيها الديمقراطيات القديمة بدلية من فترة السبينيات، الأمر الذي أدى إلى تنامى وازدهار علاقات القوزيع بغرض الرفاهية الشعرب، عد الحرب.

فالقضية هذا ليست مقصورة على اتباع سياسة الاعتدال، حتى لو كان الأمر بتطلب الادعاء بالاندماج الاجتماعى وتحليل السياسة أكثر من طاقته وتنص مفاهيم الشجد أو التيبس وعدم الصلاحية للحكم، المفردات الأساسية بشرح ضعف النمو في أوروبا منذ عصر السبعينيات.

⁽۱) جون مایرك كینز John Maynrad Keynes خبیر مالی واقتصادی بربطانی (۱۸۸۳–۱۹۹۶). (المترجم)

وقد قدمت أزمة الديون العربَبطة بالعالم الثالث قدرا كبيرا من الاقتصاد الشعبي المرغوب فيه، الذي يعد بتمويل الوعود الانتخابية لمواجهة الأسواق الدولية تجاه الصناعة المحمية عبر تضخم وقبول الديون الخارجية [Dombusch/

وتمثلت مواطن الضعف للديمقر اطيات الحديثة في شرق أوروبا وفي العالم الثالث في عدم مواجية التحديات ودواعى التوافق، ولكن من خلال الإصلاحات الودية، والتي ترحب بالوقوف إلى جانب الشعب صاحب الاختيار، وما من شك في أن التجارة العرة تحاصر احتكارات المؤسسات ونقلل بشكل غير مباشر القوى الاحتكارية لسوق العمل.

فالتجارة الحرة تقلل احتكارات شركات المقاولات وتخفض بشكل غير مياشر قوة الاحتكار في أسواق العمالة [Olson 1982, S. 142] فما تم تقييمه منذ قليل من الوقت كيروب لرأس المال والضرائب يتعول إلى تقييم آخر بأنه حدث تم تحريره من كافة القيود. وتبدو أسواق رأس المال المحررة في مصطلحات ألبرت نحويره من كافة القيود. وتبدو أسواق رأس المال المحررة في مصطلحات ألبرت من الاختيارات فالأمر هنا لا يقتصر على مجرد صوت يُعلى به في الانتخابات أو في الإسلاحات، الأمر الذي يعنى هنا أيضا كصوت هروب من قبل الاعتراض أو في الإصلاحات، الأمر الذي يعنى هنا أيضا كصوت هروب من قبل صاحبه بمثلكه لمصلحته، هذا الأمر ليس موجهًا فقط نحو الديكناتوريات، ولكن أيضا نحو فع واستبداد دول الضرائب بشأن ممثلكات الأقليات، وأن تكون وسائل الضلط في أطر محددة ومفتوحة الحدود وحيث يكرن بإمكان الناس أن تهاجر حاملة معيا موفور اثيا وفي تلك الحالات تمثل الأسواق الدولية العامة ببساطة حلفاء

وما كان ليصلح فى ثمانينيات القرن كرأى مركزى للاقتصاديين الليبراليين أصبح الأن فى العصر القريب مظهرا أساسيا من الثقافــة الفائقــة والتى كثيــزا ما تعتربها ظلال متنوعة قادمة من علوم السياسة والاجتماع. وبخصوص تيار الانتصار لنماذج الفكر الاقتصادى عبر علوم الاجتماع حتى الوعى العام في كونه متتبعا إذا ما أعلن علماء الاقتصاد كلمة ليا وزن في إعادة تحديد سياسة حسنة وفقا لشروط العولمة.

ومن المؤكد حقًا أن العولمة تحد من مجال التصرف في السياسة وخاصة في التباع سياسة غير جيدة إذ إن سياسة حسنة لعصر العولمة تكون ك تشكلت وقفًا لمؤسسات دولة ما تريد الإصلاح، بمعنى آخر أنها تنتيج طريق العولمة وقادرة على استيعابها وصياعتها فالعولمة تواصل السؤال والاستفسار عن كل أنواع المؤسسات في شئون حق تواجدها [7.8 الاو 2001]. وقد أبرز أحد مديرى البنك الألماني الاتحادى السابق تعريفًا جديدًا للديمقراطية في إطار ما رآه جيمس بوشمان المصالح لدول الرفاهية وإفراغ التضخم للثروات الخاصة والدفاع عن تطورت غير مرغوب فيها، الأمر الذي يُحدد فيه الناخيون أسواق رأس المال ويقرروها [7. الداليسة الداخليسة عبر العديد من السياسيين في تقييمهم الجزئي لمزيد من المجالات الذاتية الناجمة عن سلوك وتصرفات برلمانية بتم نقلها إلى بيروقراطيين متخصصين.

من خلال الوف المسئول عن السياسة المالية للبنوك المركزية المستقلة تم ضم مؤسسة مستقلة لمحضم مؤسسة مستقلة لمعضم دول التعاون الاقتصادى والتطوير (OECD) في كلا العقدين الأخيرين تكون ألياتها تحقيق الميزانهات العامة وسياسة سوق العمل والاقتصاد بوجه عام. وهذا يعنى استقلالية هذه المؤسسة وقدرتها التأثيرية كنموذج يمكن تعميمه في قدرته الإدارية غير المرتبطة بالسياسة والسير نحو مجالات سياسية أبعد من ذلك.

إن تغيير أوضاع أنظمة المعاشات على إجراءات غطاء رأس المال يحدث التأثير المتأتى لأسواق رأس المال الدولية ويكون بذلك بمثابة طليات وتعليمات مقدمة لعملاء صندوق الفقد الدولى IWF والبنك الدولى.

المحالات الضبقة للسياسة – فشل السوق وفقدان الديمقراطية

يُفهم من هذا كله ازدياد التصبيق في مجال الديز السياسي وحرية التحرك فيه. الأمر الذي يؤدى إلى كثافة فقدان السيادة للدول حتى لو اتفق الاقتصاديون الجدد ونقاد الديمقراطية المنطرفة وهو الشيء الذي يصحب فيه الاحتفاظ بالادعاء الذي يتضمن مفهوم السيادة ويكون تأثيره معوفًا ومثبطًا.

[Narr/ Schubert 1994, S. 257; vgl. Camilleri/Falk 1992]

تمند تأثيرات الإعلام وشيكات الاتصال الاجتماعية وتتسع مجالاتها على أماكن ليست متساوية تماما لأقاليم الدول ويكون المتضرر من ذلك أربعة. وخاصة ما يمس جوهر حقوق وسيادة الدولة العليا والمندرجة تحت ميادين السياسة:

أولاً: بشأن فقدان احتكار النظام النقدى وتدبيره والذي بمثل الأمر الضرورى عند كل من جين رودين وحتى عهد ماكس فيير كرابط أساسى للحكومات الحديثة، وكان لوفد المتخصصين في السياسة النقدية في البنك المركزى الأوروبي [EZB] باعتباره مؤسسة عابرة القومية إلى الدولية فقد اعترف حتى الأن بثلاثة عشر دولة أوروبية في أمر تضييق حيز اللعب السياسي في شئون النقد منذ أو اسط سيعينيات هذا القرن.

وقد بدأت دول الإصلاح الأوروبي المركزي خطوات على الطريق نحو مجال المنطقة الأوروبية وحتى دول شمال أفريقيا الخاضعة للمنطقة الفرنكية التي ارتبطت بقرارات البنك المركزي الأوروبي في أمور السياسة النقدية.

وهناك أيضنا دول أخرى في مناطق أخرى من العالم تخضع لضغوط التوافق في السياسة النقدية على سبيل المثال: الأرجنتين التي ارتبطت منذ عام ١٩٩١ بآلية مجلس نقدى ثابت بشأن الاحتياطات الدولارية التي يمنحها البنك المركزي، وقد اتخذت الإكوادور خطوة أكثر تقدمًا لتعبش عالم الدولار متبنية بذلك العملة الأمريكية. وتحدد إجراءات التشاور للاحتياطات الاتحادية في والمنطن للسياسة النقدية لما يزيد عن خمسين دولة في العالم. ومن هنا يمكن تخمين التوجه عن إمكانية تحديد مثالى نتنبيت العملة بصفة مبدئية ودون الارتباط بالحدود القومية مستقبلا. وعن إمكانية تضاؤل أو إقلال أعداد العملات إلى التين أو ثلاث مع نزايد التكامل والاندماج نحو عملة واحدة، ولهذا كانت إجراءات الحسنبات الداخلية للمؤسسات الدوية الكبرى والمساهمة في استخدامات شبكة الإنترنت، الأمر الذي يؤدى إلى تقليل رقابة الحكومات والدول والبنوك المركزية، ويسير على هذا النحو القوى المحركة لهذا التصور في المشاركة لحدوث ذلك خارج نطاق الأنظمة التقلينية الإمترام المدفوعات [Sowoboda u. a. 2000].

ولربما تتحدد مسئوليات صفقات اليينات الدولية والتجارة الأوروبية والتقد الجذرى الإكتروني والأنشطة العابرة للحدود والمشتروات الأجنبية في التحديد الجذرى القدرة التصرف الحكومي في تأكل وتناقص سيادة فرض الضرائب [2000]. ويشارك في كل ذلك المنتجون والمستهلكون بنفس القدر وليذا فإن فرض ضرائب على مؤسسات دولية تخلق مشاكل من نوع جديد أمام الدولة ولهذا فإن رأس المال المتحدك يستطيع في كل وقت البحث عن أماكن مستقرة تقرض فيها ضرائب مخفضة أو تمنت فيها إعفاءات ضربيبة أو تحظى بدعم من خلال استشمارات

وقد أبانت بوضوح متوسطات التخفيضات لعمليات المقاولات بالمؤسسات للحاون التعاون الاكتصادي والتطوير [OECD] في الأعوام ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٨، الأمر الذي يمثل تنافسا في مجال الضرائب وخاصة في الأماكن المستقرة اقتصاديا (Gropp/ Kostial 2000). هذا وقد يضغط للمضاربون كاتجاه بالنسبة لهذه الحالات التي نكسب فيها المؤسسات الكبرى المليارات وبحيث يكون الدين الضرائبي عند رقم صغر [Jonston 2000].

وبالرغم من النقل الحقيقي للأعمال فقد طورت المؤسسات الدولية نظاما معقدا تحت مسمى أسعار التحويل، الأمر الذي يخدم تأجيل قلة المكاسب للأسعار وخاصة الضرائب أو المكاسب، الأمر الذى يعنى خدمة تجنب فرض الضريبة وك ينجح هذا النظام تماما عند شراء خدمات أو البجازات سابقة قامت بها فروعها وخاصة في دول ذلت عوائد ضرائبية قليلة.

ونكون صعوبة تقييم هذه الإنجازات من خارجها، الأمر الذي يقل من الصرائب العالمية المرتفعة عبر رفع أسعار التحويل لمثل هذه الإنجازات المرتبطة يدول ذات عوائد ضريبية ملزمة، ولعل عدم تقدير القوة لمثل هذه العمليات يودى إلى الهاء ما يقرب من ٢٠% من تجارة العالم داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات [14] (Bishop 2000, S. 14]، الأمر الذي يجعل دول التعاون الاقتصادي والتطوير (الاتحاد الأوروبي في احتباج جاد إلى تطبيق تنظيمات وقواعد التخطر الحكم مات .

ويسهم المستغلون والمستهلكون في حالات التعبئة بشأن تأكل الأساس الضربيي على مدى زمن طويل كأن يتم نقل العناوين الضربيبة إلى الخارج كامتياز لكبار القوم والرياضيين وكبار العاملين الشاغلين لمراكز عليا في مؤسسات متعددة الجنسيات. إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فالخدمات المعتمدة على شبكة الإنترنت عبر الحدود لم نترك إمكانية واضحة لتحديد أحوال التشغيل أو الضرائب في مكان عبدة.

إن تنامى أهمية المؤسسات المتعددة الجنسيات في سماحيا بزيادة أعداد العاملين وزيادة دغوليم وعوائد رؤوس أموالهم أمام السلطات الإدارية لدوليم وأرطانيم ولهذا فقد ثم إحصاء ما لا يقل عن ٣٠% من الدخول الأجنبية لمستغرين المال الإدارية المالية الألمانية وتصدير سلع الرفاهية المعفاة من الضرائب وأجيزة الكومبيونر التقليدية والنقالة (اللاب توبس) والسيارات الفخمة، التي تمثل تأثيرا جانبيا وربما مؤقنًا بالرحلات التي تتم في الخارج.

والأمر الميم في هذا الصدد يتمثل في صفقات الإنترنت التجارية الصناعدة و المستوبات غير المادية لمجموعات الإنتاج المختلفة وطلب سلع وخدمات من خلال بولبات شبكة الإنترنت متفاديًا بذلك أحراب ثالثة من قبل كبار التجار ووكالات شركات التأمين ومستشارى الهيئات الذين يعتمدون فى معلوماتهم على الإدارات التقليدية بفرض الضرائب.

فمن خلال تحويلات رقعية ومراسلين لصفقات مغلقة، الأمر الذي يصعب فيه تحديد هوية من يحق عليه فرض الضرائب. ويمكن التخفيف في ذلك من خلال تغيير أو استبدال الكتب، والمجلات، والموسيقي وكلفة الإنجازات الخدمية بواسطة تلك الصيغ الرقعية. وهذا يسرى وبخاصة في التنامي السريع لخدمات تمويل شبكة الإنترنت.

ويتعامل مقدمو هذا اللون من الخنصات مع أفرع مؤسسات تمويل جادة عبر بنوك الإنترنت والتي يتم تقديمها على برامج بروكرن أون الاين (أ) [OnlineBrokem]. ويبلغ عدد الحسابات من هذا النوع في ألمانيا الاتحانية ١٠ مليون حساب، كما تم إجراء ما يربو عن ١٣٠% من عمليات توزيع الأسيم عبر برنامج البروكر المباشر، ويتقادى المرء، في حالة الاستفادة من هذه الخدمات، الاتصال الشخصى وأن يكون الاتصال معتمدا على الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت وبيذا تتنفى الصلة المباشرة بالأشخاص المشاركين وحتى باماكن إقامتهم.

ونظير المشاكل العملية بوجه خاص أثناء تنفيذ اللوائح القانونية القومية (Deutsche Bundesbank 2000, S. 59]، وما من صحيفة في أيامنا هذه إلا وتتضمن تلميحات أو بيانات لفتح حسابات في مجال دول واحات الضرائب، ودون الحاجة إلى الدخول في مراحل بعيدة المشوار، وبحيث تكون الحدود بين تجنب الضرائب المشروعة وبين اليروب الضريبي أمرًا غير مشروع وتصبح جرائم غسيل الأموال من الأمور التي تحدث دون توفف، ولهذا أطلقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) مع ذكرها السبب في ذلك، الأولويات التي تراها مجموعة دول

 ⁽١) عبارة عن بنوك تقدم خدماتها التجارية عن طريق الإنترنت و هي بنوك ذات مميزات متعددة لأصحاب رؤوس الأموال. (المنرجم)

التعاون الاقتصادى والتطوير OECD واستخدام تنظيماتها للوسائل المتعددة لغسيل الأمه ال عير بنوك الانترنت (FATF 2000, S. 2-4].

وتتزايد الصعوبة في فرض ضراتب على المكاسب والعوات القادمة من تجديدات التمويل، وإدارة الثروات المقدمة من مركز برامح الخاصة بتوسيع فطاع الأعمال والوظائف المالية لمراكز ال Off- Shore والواردة من بلدان الشواطئ والتي يراها كبار العملاء الأثرباء حقاً من حقوقهم، وهي أمور مسموح بها حاليا لعملاء البتوك من الطبقة المتوسطة. ويربط صندوق مؤسسة هيدج للتمويل المالي المحداد البتوك من الطبقة المتوسطة، وغيرها من صيغ المؤسسات الصناعية بنماذج محكمة الإدارات المخاطر والمجازفة وذلك من خلال تجنب هذا الاتجاه الضرائيي.

ويشارك بشكل مكثف في هذا الشأن عملاء القطاع الخاص كأفراد، وأبضا المؤسسات الدولية، ففي منتصف تسعينيات القرن ثم اكتتاب ٢٦% من القيم المودعة للهيئات، ٢٦% للمكاسب الصافية للمؤسسات الأمريكية المرتبطة بمؤسسات منزائب عادلة يطلق عليها مصطلح ال Tax-Haven والتي تنتج ما قدره ٣٣ من ضرائب عادلة يطلق عليها مصطلح ال Tax-Haven والتي تنتج ما قدره ٣٣ من الضريبية والتقليل من شأنها عبر اتفاق الحكومات، مثلما هو حادث في مجال الشجارة والمعاملات البنكية الإلكترونية ال E-Banking والد في مجال التجارة والمعاملات البنكية الإلكترونية ال واضح قيادات الأنظمة المدعمة بنكنولوجها الإنترنت، وحيث أصدر المؤتمر المنعقد عام ١٩٩٨ ما يسمى بوثيقة الحرية للإنترنت، وحيث أصدر المؤتمر المنعقد عام ١٩٩٨ ما يسمى بوثيقة المدي عدة أعوام. سواء كان ذلك داخل أو خارج الحدود وذلك كضمان أكبد لكافة تدريجية. بداية في قارووبا، لأن تجار سلع الإنترنت يفضلون فرض ضرائب على سلعيم وفقا للوائح الدولة المستقبلة لهذة السلع والتي يتم فيها تحصيل المبالغ سلعيم وفقا للوائح الدولة المستقبلة لهذة السلع والتي يتم فيها تحصيل المبالغ

المطلوبة. وبالتالى فليس هناك ما يمنع من التعامل معيا. وتنتقد الإرادة فى الغالب دورها بشأن إضعاف وتقليل هروب رأس المال والتنافس الضريبى غير المحمود. وتشنير الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استعدادها للتعاون فى مجال الضرائب.

وبعود الفضل للنمو الذي عايشته أيراندا في الازدهار الاقتصادي الفائق في العقد الأخير من هذا القرن المتنافس بشأن الحصول على استشارات أجنبية بضرائب مخففة بجانب الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبي لها، ورغم من ذلك في كنافع بشدة ضد نوافق و اتحادات المؤسسات الضرائبية.

ويتبين عدم نجاح كاقة المبادرات الغرض ضريبة المصدر ادول الاتحاد الأوروبى أمام المصالح الخاصة لكل من لوكسمبرج والنمسا وبريطانيا العظمى، الأمر الذي تتخوف منه وبحق مجموعة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD من تنافس غير عادل قد يؤدى إلى عدم قدرة الحكومات على التجاوب والاستجابة لمنطلبات مواطنيها بشأن نقديم الخدمات العامة.

[Hufbauer 2000; Bishop 2000, S. 9-11]

ونقلل تعاونوات المال والسياسة الضريبية المتغيرة من مجال التحرك السياسي والاقتصادي للحكومات كعامل ثالث وذلك عبر حدود جديدة لديون هذه الحكومات، ولمعل إيجاد وتوافر سياسة تشغيل كينيزيائية وفي إطار حكومي قومي وليصبح في ثمانينيات القرن محل تساول الانضوائه تحت مسمى ندويل العملة وأسواق رأس المال ويناء مستوى ربوى دولي.

[Scharpf 1987, S. 300ff]

ولم تعد الحكومات تمثلك القوة القابضة والمتميزة على الفوائض والمدخرات القومية، وليس هناك من بديل سوى وجود مؤسسات نلتزم بتمويل أسواق رأس المال، الأمر الذي يعنى تقييما السياستها في تجنب نقاط المخاطر والعوائد ويؤخذ في الاعتبار كأمر واقع للبرامج المكلفة وبصفة أساسية مخاطر سنون الميزانيات وقضايا التضخم والتي تجذب نحوها المزيد من الإضافات الربوية. وتينف فكرة المديونية الإنتاجية زيادة النمو السباسى إلى حدوث العكس. وفي أيامنا هذه نرى تواجد العيزانيات المتساوية وقرارات فواتض التمويل من أجل تتفقصن المديونيات في إطار البرنامج المعد لذلك.

وتسعى الدول الثلاث عشرة لمنطقة أوروبا إلى وضع برنامج ثابت من خلال البرمجة لعلاقاتها السياسية والاقتصادية وبهدف التوصل إلى وشؤقة نعو وتدعير للاقتصاد وذلك من خلال دراسة دقيقة بعند سريانها حتى عام ٢٠٠٤ وبحيث يتم تحقيق التوازن المطلوب الميزانيات العامة.

وتغضع بعض الحكومات طواعية. ولأول مرة فى التاريخ، للمقاطعة من خلال دول مجاورة لها حينما نزيد حدود النسبة العنوية عن ٣٣ فى عجز ميز انيتها. ولا مغر نها من دفع غرامات مالية للمجتمع الأوروبي.

وينبين العامل الرابع في مشاركته العميقة للتغييرات كتفاهم طبيعي قائم حتى ذلك الحين لدول الرفاهية الغربية، وتمثل قضايا التساوى الضمان الاجتماعي والمدالة والمرتبطة على الدوام بنظم اجتماعية وضرائبية وبعوامل التأثير الفعال للكفاية والإتفاق.

ویتحدث علماء الاجتماع من اللیبرالیین الجدد عن حکومة اجتماعیة من صیغ الزمن الماضی فی خضم اقتصاد دولی یصبح الموقف القومی المساند نوعا من الفوضی، ولیذا یقرر ریشارد مونش (Richard Münch 2001. S. 124) اقتصار ذلك علی ما یسمی أزمة نظام دول الرفاهیة الأوروبیة ولم یعد تواجد إمكانیات حیزات توسط مفتوحة، سواء كان ذلك لمساندة ودعم قومی ووطنی أو استداذا لدولة قادرة علی التصرف فی تأكید وتدعیم مستوی معیشی عام مرتفع لإنجازات السوق الفودیة .

ويمثل توجيه التكاليف الإجتماعية بيدف تحديد الاستثمارات أمرا لا بمكن تحاشيه أو تجنيه وحتى يتسنى اللحاق إلى المستوى التكنولوجي لأوروبا المتخلفة بالنسبة للهابان والولايات المتحدة الأمريكية، علما بأن التخفيضات التى أجربت في ميزانيات الحكومات الاجتماعية وفي حدودها الدنيا كانت أمرا مطلوبا، بن قد يتطلب الأمر في حالات الضرورة أجورا متنوعة وتمويلا خاصا للمعاشات وحتى يتطلب الأمر في حالات الضرورة أجورا متنوعة وتمويلا خاصا للمعاشات وحتى يتم تحويل نماذج الاجتماعات الأوروبية إلى الاتجاه الأمثل المتحرر لهيئة الأمم المعتمدة أساسا على ثبات الاقتصاد الإجتماعي في وقت الأزمات وحتى من وجية نظر أهل الغرب المستقينين من عواك العولمة وتفسير هم امستندات الشراء كرسوم لأصوات الدولار، وتقدم بذلك حلا أكيدا للوصاية على كل القضايا المشروعة، فالذي يشكر من مصير وقدر الديمقراطية في مجال العولمة وبنادي بالمزيد من الدينة من أجل المزيد من الرقابة ولتحقيق اقتصاد متحرر، بغض النظر عن وجود نقطة مهمة متمثلة في علاقات الأموال الذي توصف بالعولمة وممارستها بأسس مؤسسية وبروز ديناميكيتها من خلال قرارات ديمقراطية مشروعة وبرلمانية.

ونتم صباغة العولمة من جمهور العامة من المستهلكين والناخبين، وتمر القضية بشكل هامشى مستندة فى ذلك إلى مبدأ الديمتراطية فى مقابل العولمة، والناخبين فى مقابل المستهلكين، وعليه تكون العولمة هى الصبيغة الجديدة للديمتراطية الاجتماعية. [Rieger/ Leibfried 2001, S. 48] وتوقف القيود المرتبطة بالأسواق المحررة الحكومات من الخارج مؤكدة لسياسة مصاغة تحمل معها الكثير من التجارب والقضايا الصعبة.

وتعتبر سياسة الإجراءات الحكومية في تطوير الاقتصاد والتشغيل من الأمور التي لا يتطرق الحديث عنها، ويمثل علامة على انتقال السياسة النقدية للبنوك المركزية المستقلة ولا مفر من أن تخضع الميزانيات العامة للسياسة الضرببية والحكم على أسواق رأس المال من خلال هذه البنوك.

وتفسر ردود فعل السياسة لعوامل تعيئة الإنتاج في حدودها الدنيا في مجال التنافس البيني للحصول على تكاليف الإنتاج بشكل منخفض، الأمر الذي يتعرض لمجازفة أعلنها مارشال(۱) T. H. Marshul بشأن إعادة تطوير حقوق المواطنين إلى مرحلة سابقة ومن خلالها يتم إيراز الصراع بين الطبقات من خلال مؤسسات مؤمّنة. ويشارك هذا الفوف علماء الاجتماع وعلماء السياسة ويشخصون ثورة عروض العولمة التى تلعب فيها السياسة من جانب واحد دور الالتزام بتحسين شروط السوق وذلك بتقليل قوة الاندماج في مجتمعات دول أمريكا اللانتينية ودول شرق أوريا.

ويشخص بنيامين باربر [Benjamin Barber] فداحة قضية الجهاد من أجل تحقيق الهوية، الأمر الذي يتبين منه الحكم الخاطئ وحسن النية في الليبرالية الجديدة، كما يصعب فيم الديمقر اطبة من خلال حملات من جانب أحادى للأسواق المتحررة من عالم العملات المعدنية والورقية Barber 1995. S. 236] Mc World ولا تشترط المشاركة الناجحة في قضايا العولمة توافر حكومة اجتماعية بحد أدنى وإنما ينبغى توافر مؤسسات قوية تستطيع أن تستوعب الصدمات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية.

ويحتاج النظام الإجتماعي أفاقا كبرى من المستويات والقيم الثابئة التي
لا تضعف أو تذوب في صالح السوق. ولم تتوافر الأسواق الحرة بشكل كاف. حتى
إن روبرت أ. دال Robert A. Dahl إن تضي ذلك، بينما اعتبر بيتر ل. بيرجر
Dahl إلا الإنتصار لرأس المال الديمقر اطبي أمرا غير أمن تقريبا. [Dahl الموافقية
1992-Berger الموافقية ويشكك بارير بوجه خاص فيما يدعيه ربير Rieger بين المستهلكين والمواطنين السياسيين.
وليبغريد Leibfried نحو هوية المصالح بين المستهلكين والمواطنين السياسيين.
حيث أجد نفسي كواحد من المستهلكين في الرأسمالية مستحقا لما أقدمه من خدمات.
ولكن في مجتمع ديمقر اطبي لم أعد مجرد مستهلك فقط، ولكن أيضا كمـواطــن،

⁽١) مشروع مارشال (صدر رسمیا باسم برنامج الانتخاش الأوروبی، ERP)، هو برنامج اقتصادی لتشجیع لاول الأوروبیة علی المعل مما للانعاش الاقتصادی بعد الحرب العالمیة الثانیة. (المترجم)

بل أستطيع كمواطن مع الآخرين التأثير في تغيير النتائج العامة غير المرغوبة لقراراتي الخاصة التي اتخنتها. [Barber 1995. S. 244].

وتتأكد مسببات تلك التقيرات من خلال وظائفها المختلفة تجاه الأمواق وخلال الموسسات السياسية وخاصة خلال الخبرات التي يصحبها تواقق ظروف نمطية بثميز فيها منطق التنقس للسوق وبدون أن بينف لتحقيق حل غير مرض، وتبرز مثل هذه الحالات في العادة لفشل الأسواق في مجال اقتصادات السوق كحدث ناتج من تنخل الحكومات [134-134] وتتأثر ديناميكية عدم التساوى المرتبطة بفشل الأسواق، واعتبار تنخل الحكومة وقدرتها في إخضاع الوحدات الاقتصادية العابرة للحدود محل تساؤل. وبطرح السؤال عن كيفية التصدى لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواسط التسعينيات بعدم إقرار التعريف بدول الرفاهية والتي أعلن عنها بيل كلينتون Bill Clinton باعتبار ذلك نهاية لهذا الذو ع من الدول كما هو معروف في دساتير حقوق المواطنين.

والسؤال الذى يمكن طرحه هنا، هل اعتبار نمو المعدلات للأسواق المتحررة بلا حدود ما يمثل الطريق المميز الذى يحظى بقيادة رشيدة فى المجتمع الأمريكي من جانب العولمة أكثر من المجتمعات الأخرى؟ أو أن الأمر يتعلق ببرامج سياسية ليدائل أخرى كصيغة نموذج لمجتمع أوروبي؟!

وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات، ولماذا يحدث كل ذلك في نلك المجمعات، ما هي إلا امتحان لمقولة لبيست (Lipset-These) عن علاقة الاندماج الاجتماعي والديمتراطية وشروط العولمة، ومن أولى المشاكل التي ترتبط بالأطر القومية الآليات السوق ذلت صلة وثيقة بعدم تساوى النتائج، ونعد الأسواق كمناطق لا علاقة لها بالأخلاق برغم عدم تجهيزها غير المتكافئ مع دخول سلطات التفاوض التي يشارك فيها المساهمون.

وتتم مشروعية النتائج المرجوة لهذه الشروط وبحيث تسيم هذه الأسواق فى استخدام أمثل لكل المصادر، والتي لا يرغب أحد في أن تكون أمرا غير مقبول. ويصبح عامل الرفاهية، الذي يرجع لفيلفزيدو بارينو Vilfredo Pareto مناسبا مع بداية التجهيزات المختلفة، أي بمعنى عدم التساوى الفائق.

وتجذب علاقات عدم تساوى التوزيع نحوها جولات تأثيرية ثانية وثالثة بتمخض عنيا كمحصلة لتراكم عنم التساوى هذا، ويمكن لأشخاص من أصحاب الدخول المنخفضة تكوين وفورات غير كافية من أجل جمع رأس مال لدعم استثمارات وتقديم عوامل العدالة من منظور العدل والشغافية والتأثير الفعال، تصحيحا لسياسة وضع المدخل إليها في طريقه الصحيح، وذلك للحفاظ على عدم التساءي الدينامكي للأسواق في نطاق ما يمكن تحمله.

وتعتبر المقولة الثانية لقشل الأسواق مطلة في قلة الرعاية بشأن مدها بالسلم العامة والتي تشمل التأمين وطرق النقل الأساسية وأساسيات البحث والثقافة والتعليم. وتكون تلك الأمور حرة إلى حد بعيد بسبب إمكانية عدم تقسيمها أو عدم استبعادها وبحيث لا تقف مساندة لمصالح مشروعات اقتصادية خاصة.

وتوجد إمكانية تواقر أشخاص للإدارة في أسواق العمل فيمكن للمؤسسات أن تنخل وتشارك دون أن تسيم في قضايا و عمليات التعليم أو التأهيل، وكي نضمن رعاية كافية للسلع العامة، فلا مغر من أن تحرص الدولة على تطبيق الأنشطة القانونية والضرائيية فاذا لم يحدث ذلك، فستكون النتيجة العجز والنقص في مجال التأهيل المهنى وفي خفض تمويل النتائج العلمية والتي تكون كافية لمهدأ المنفذ الدولي أو لإضعاف عام للعوامل والتي تذخل في أيامنا هذه تحت مفيوم المكان أو المسترى النصطم.

وترتبط نوعية السلع العامة بشدة كعامل ثالث بالتكاليف الاجتماعية وكذلك العوامل الخارجية السلبية لاقتصاد السوق. وذلك من خلال تقديم أمثلة الاستفادة الاجتماعية والخاصة باقتصادات السوق، والأمثلة المشهورة لهذه التأثيرات السلبية الخارجية غالبا ما تكون ناشئة من خلال التلوث البيئي، الناشئ عن مصاريف الاقتصاد الشعبي. وتتنصل المؤسسات من المشاركة فى التعامل المنظم وغير الكافى فى استهلاك المصادر الطبيعية مثل الماء والهواء بالنسبة اشركاء السوق أو لجمهور العامة. ذلك أن التكاليف هنا ليست فى صالح ميزانها ولكن من أجل مراحل ابتاجية منقدمة أو لأجل ميزانية عامة للصحة.

وإذا كانت الأسواق لا ترصد هذه التكاليف بشكل مساو فإن واجب السياسة أن تتحمل هذه التكاليف الاجتماعية أو أن تتحرك المؤسسات المسببة لذلك من خلال إصدارات قوانين تحد من ذلك وتكون في صالح ميزانها.

وتوجد حالة توافق رابعة تتمو من موقع السلطة السياسي وتكون في صالح المؤسسات الكيرى، الأمر الذي يودي إلى اتفاق الرأي بأن كل الأفراد لهم نفس الهدف وهو الوصول للسلطة والحصول على المعلومات التي يبغونها أو يكون لديه نفس النقل في قضايا التفاوض.

وتمثلك المؤسسات الكبرى بلا شك من العزايا الغائقة في مجالات الاقتصاد وفي محظورات المشاركة في الأسواق أو في تكوين تحالفات أو في خلق أوضاع احتكارية في السلطة كي تستخدم في التأثير السياسي، ونظرا لقوة حجمها الكبير تستطيع كمؤسسات إعداد التشغيل أو كمؤسسات للنقل والإمداد أو لأسس الضرائب، بأن تتحكم في أقاليم كاملة، الأمر الذي لا يتمخض عنه تشتيت اقتصادي، ولكن يخلق مدخلا مميزا لأصحاب القرارات السياسية. وذلك لأن منطق مؤسساتهم لا يرغب في الحصول على مكاسب متوسطة على حساب المتنافسين، وأصبح مبدأ مراقبة التنافس عنصرا غير متتازع عليه لكل سياسة ترتبط بتنظيم السوق.

وتربيط كل هذه الصيغ الأربع المذكورة هنا والمسببة لفشل السوق صلاتها بعمق فى القدرة الوظيفية لصياغة السباسة الديمقراطية والتى اعتبرت نوعا من التنخل الحكومي - كثر أو قل - فى مجالات المجتمع.

ولذلك بقيت حتى ذلك الحين اقتصادات السوق المعروفة وذات الطابع الديمقراطي. الأمر الذي يشكل خليطا في هذا الشأن (Dahi 1993). واعتبرت ديمتراطية فترة ما بعد الحرب أمرا ناجما. وعلى مدى طويل فى الوابان عبر كوربا الجنوبية وحتى إسبانيا، والتى لعبت الدولة فيها دورًا جادًا، سواء كان ذلك عن طريق تطبيق دعم الضرائب أو منح إغراءات للتصدير أو لدعم سياسة التعليم والتصنيم.

وتكتسب الحالات الأربع المذكورة وفقا لشروط العولمة قوة الفجارية جنيدة، إلا أنه يخشى فى المقام الأول من أن التوزيع غير العادل كثمار موجودة فى الأفق للعولمة، الأمر الذى يوحى بتأثيرات سلبية على التماسك الاجتماعى وعلى مثانة وصلامة الديمة اطبة.

ولهذا أبرزت قضایا عدم التساوی فی السنوات الأخیرة من جدید لفت النظر فی شأن التراکمات التی تسبیت فی تطور عدم التساوی هذا وبشکل معقد فی داخل المجتمع وفی نفس الوفت فی إطار دولی(۱۰).

وبتحرك بالتوازى - كشىء ملفت للنظر - النتامى السريع لعدم التساوى نحو تحرير أسواق التمويل ودعمها. وهى لا تقدم اتجاهات طويلة الأمد وبتأثيرات بعيدة المنظور، ولكن فى التعييرات داخل إطار عقد من العقود والتى شملت فى هذا التوجه دو لا ذات بنية مختلفة تتمتع بمجتمعات متساوية فى تقاليدها مثل تايلانه، أو ما كان منها ما يرتبط بعدم تساو صخم كالمكسيك أو بلاد فقيرة كينما وإثيوبيا وكذلك البلدان ذات اقتصادات الأسواق المفتوحة والناجحة على المدى البطىء مثل هرنج كونج، أو دو لا ذات معدلات نمو عالية كالصين وأستر الها، وأيضا دو لا ذات اقتصاد راكله مثل ، وسنا و و مائنا و بلغاراً با

⁽١) البنك الدولي والسادة كالبور ولوستيج عام Lustig ۲۰۰۰ وهي العراجم التي عالجت توجهات العوامة وترضيح القروق العهمة بين عدم التساوى الداخلي والبيني في المجتمع، وذلك بمشاركة السادة كورسينيريز وموران عام ۱۹۹۷ وهيئة UNDP عام Korzenieniez/Moran 1997 - UNDP 2002, S. 1991.

وت ع حقيقة عدم المساواة على المستوى الدولى والقومى المتزايد والتخمين بالقول بأن هناك عوامل خلفية عامة تكون تأثيراتها غير كافية فى المجتمع وخاصة تلك التى ترتبط ارتباطا وثيقا بوجه عام بالعولمة. وبشكل غير واضح عما إذا كانت الحكومات تمثلك حقا الوسائل - قلت أو كثرت - وتتحمل المسئولية تجاه الانتماح الاجتماعي.

ويرجع توضيح عدم تساوى الدخول المعتاد إلى ما يطلق عليه بمكافأة المهارة. الأمر الذى مكن تيار التحول المطلق والتكنولوجي لقوى عاملة وذات تأهيل عال من رفع دخوليم فوق مستوى أعلى من مستويات الدخول المعتادة.

ويظهر على النقيض من ذلك في مؤخرة الجدول بيان الدخول لمن هم ذوى تأهيل محدود أكثر انخفاضا وذلك في دول يصبح المتنافسون فيها يراقبون رصد الأجور المنخفضة ويخضعون لضغوط العمال المهاجرين والعمل على رفع مسئويات أجورهم. وتصبح الشروط الاجتماعية لديمتراطية العالم أمرا غير سوى وليس في الصالح إذا ما تنامى عدم التساوى مصحوبا بحركة تغيير اندماج اجتماعي وثبات سياسي للاقتصاد. وهذا يمس في المقلم الأول بلدان العالم الثالث النامى والتي لم يحدث تقدم في معظمها، وهو الأمر الذي تم التنبؤ به في خصينيات وستينيات القرن ونعني به محاولات الافتراب من الدول الغنية.

ويحدث للأسف العكس فعدم التساوى الدولى قد نما بسرعة مدهشة فى الخمس وثالاثين سنة الأخيرة. والتى حدث فيها أن بلغ متوسط الدخل عام ١٩٦٠ لعشرين دولة من لعشرين دولة من العالق العالمية ثمان عشرة ضعف متوسط دخل عشرين دولة من العالم الفقر. ويواصل الفارق ارتفاعه فى عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٣٧ ضعفا.

وإذا ما تأمل المرء وعلى مدى أطول تباعد واختلاف هذا التوجه بشأن قضايا اللحاق المدهشة للصين منذ منتصف السبعينيات وفى اليند منذ نهاية الشانينيات، لنجده أمرا طموحا، (Weltbank 2000, S. 59: Pritcher 1995)، حيث حاولت هذه الدول الإهلال من ظاهرة عدم التساوى الداخلي الفائق وأن الاستعداد المفقود لبعض الحكومات فيما يمس عدم التساوى داخل المجتمع وما بنبع ذلك من صراعات، الأمر الذي يضعف أمال وطموحات النمو على مدى طويل.

وتتوافق القدرات المنتوعة لدول أمريكا اللاتينية وكذلك دول جنوب شرق أسيا مع شروط السوق الدولى المنغيرة منذ ثمانينيات القرن. الأمر الذى يرتبط بشكل جذرى بما تملكه المؤسسات المندمجة اجتماعيا والتى بدت أخيرا مناسبة لتوقف صدامات قادمة من الخارج.

ويمكن أن نوجز القول أن إصلاحات أسواق دولية دون توافر شبكات أمان الجنماعية أو أجيزة حكومية تقدم نوعا من الثقة للمواطن (Rodrik 1998b). وعلى العكس من ذلك. حيث تعوق القلاقل عدم الثبات السياسي والأحوال القانونية غير الأمنة تدفق الاستثمارات الأجنبية ويزيد من حدة عدم تطوير البلاد المراد تطويرها.

خبرات إقليمية فى مجال العولمة

تبدو تأثيرات العولمة بشكل مختلف ومتحد وفقا للإقليم الدولى الذى تتواجد فيه. ففى دول أمريكا اللاتينية التى حاولت فى البداية تحديث صيغ السوق بشكل جذرى وانتهى بها الأمر إلى تسوية غير سوية لميزانياتها.

وتشق معظم دول أمريكا اللاتينية طرق أنظمة حكم سبادية نحو الديمقراطية وفي نفس الوقت جذبت هذه المخاطر الحيوية في نوعها أسواق تمويل العولمة للإكليم إلى نوع من العطف والشفقة والتتافس الحاد للاستقطابات الاجتماعية. على سبيل المثال ما حنث في الأرجنتين الأمر الذي يمثل نموذجا لعولمة غير ناجحة.

ونرى على العكس من ذلك في الدول الصناعية لغرب أوروبا التي استفادت من عند أسواق العولمة ووجدت معظم المؤسسات الضخمة والينوك استقرارا كاملا ويستطيع ساكنوها الحياة بقوة شرائية هاتلة وخاصة للسلع المنخفضة الأسعار علاوة على سهولة ونوفر وسائل الاتصال والتواصل والرحلات اليعيدة إلى الخارج. إلا أنه قد برزت رغم ذلك أحوال واتجاهات بعدم الشعور بالأمان وبالتضامن فى أمور عدم التساوى والتعييز فى الحقوق. وتُنظير تطبيقات البلدان لضغوط العولمة أن السياسة تملك دون شك ما يمكن أن يتجاوز حدودها.

أمريكا اللاتينية و"الأزمة الأولى للقرن الحادى والعشرين"

يقترن الافتراب من مصطلح التحرر بقضية اندماج السوق الدولى للمجتمعات واعتبار أنه ليس بالحدث السهل أو البسيط لفتح السوق، الأمر الذى قد يؤدى إلى فقدان الروابط الرأسية بين الفرص وبين أخطار العولمة وبين الطموحات المستقبلية لجذب الثبات الديمة لطى.

وتعتبر النتائج الاقتصادية لفتح السوق أمرا جانبيا وهامشيا، أما ما يؤخذ بعين الاعتبار فهو ديناميكية بنيتها الاجتماعية والتى تحدد تنظيم اختيارات التفاوض للدولة، كأمر طبيعى للسياسة وهى أمور ذات أهمية بالغة لمشروعية الديمقراطية.

ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال أهمية التوافق البنيوى لأسواق العولمة كأمر ملموس لمشروعية الديمقراطية مقدمة خبرات عايشتها دول أمريكا اللاتينية، باعتبارها الإقليم صاحب الخبرة الطويلة ببرامج السوق المنطرفة واعتبار إعادة التنظيم الأساسى للسياسة أمرا لم بحدث عبر التاريخ السابق للدكتاتورية العسكرية أو الارتباط بصراعات مذنية وعسكرية.

ونقود تراتكات أحمال الوراثة الاقتصادية إلى حالة توافق الظروف المربطة بالمشاكل الاقتصادية والمظاهر السياسية للتحويلات المالية للخارج، الأمر غير الضرورى في ندعيم الديمقراطية (Linz/ Stepan 1996, S. 220) ويقر المرء هنا دون توجس بتصريف ذاتي متغير السياسة، فمع مرور سنوات قليلة قبلت معظم دول الإقليم تصرفات التصويت للأسواق كقاعدة نمطية اسياستها وكإجابة على سياسة السيطرة الاقتصادية الكبيرة لسنوات السنينيات والمقد الضائع لأرمة الديون، ونمت صياغة برامح لأول مرة للتوافق النينيوى في الاقتصاد الدالمي،

حيث تدفق فى الفترة ما بين عام ١٩٨٢ ما يربو على ١١٦ مليون دولار فى الينوك الأجنبية.

وتشهد عن قرب معظم حكومات الكرة الأرضية سياسة التحرر الاقتصادى والخصخصة وأنظمة الميزانيات كعلاج جيد ضد التضخم وضد هروب رأس المال ولا يمكن إنكار نجاحات مبدئية ومؤكدة ظهرت بوادرها لهذه السياسة والدليل على ذلك انخفاض التضخم الذي ساد فترة منتصف التمعينيات من ثلاثة مجالات إلى مجال واحد، الأمر الذي يقوى النظام المالى الحكومي وبخاصة الاندماج الإقليمي العالمي.

ويمثل تأسيس منطقة التجارة الحرة عام ١٩٩٤ مثلاً أعلى تجسد في منظمة النافتا [NAFTA] والتى ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، ومنظمة الميركسور [Mercosur] والتى تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأورجواى، في تعاملاتها منذ فترة وجيزة بدول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعطى إشارة واضحة للعودة من العزلة القديمة وكإجابة على الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدتها ثلاثينيات القرن.

ويعتبر التوسع الفجائي والسريع للصادرات كوسيلة اتصال لنموذج ناجح لدول جنوب شرق آسيا مع الأخذ في الاعتبار عودة فواتض رأس المال المتراكمة بكميات، والتي تبدو تأكيدا لإستراتيجية الانفتاح، ويتم تسجيل فائض صافي رأس المال الخاص بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ بمقدار يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار ومن بينها إعادة القود المهربة إلى الوطن وأيضنا الاستثمارات الخاصة الكبرى، ويعتبر قبول عضوية المكسيك بمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD فرصة رمزية للإقليم من خلال المشاركة النشطة في العولمة ولتكون في مصاف

وتبقى معدلات النمو - على أى حال - خلف التوقعات المنتظرة، لارتباط ذلك بالمكافأت الحقيقية، وبحيث يظل عدم التساوى وتطور الفقر أمر يشغل البال. ویشکل متوسط النمو السنوی للإقلیم عبر سنوات طویلة من عام ۱۹۹۰ إلی عام ۱۹۹۹ بنسبة ۲.۲% وهو ما یقع تحت متوسط ۵٫۵% للأعوام ۱۹۵۵ و ۱۹۸۰.

وأظهرت أبحاث مقارنة للبنية الاجتماعية تعدد ثمانى دول من أمريكا اللاتبنية عام ١٩٩٧، أن ٢٠% من العاملين تمثل مواقعيم أدنى فئة من أصحاب الدخول، و١٤ من أصحاب الدخول المتوسطة و٩ % من أصحاب الدخول العالمية.

وتزايدت مع بداية تمانينيات القرن أعداد العاملين المؤهلين تأهيلا كيفيا. وهذا يعنى أن التعبئة المهنية والوظيفية لم تعد تعينة التقدم للأمام المحصول على بدخول أعلى الأمر الذى لا يرتبط برفع الوضع الحالى، ولكن كمقياس أعلى لحالة التعاسك للموقف البنيوى الاجتماعي.

ونَشَيْم مجتمعات أمريكا اللاتؤنية بأنها ليست على الطريق نحو مجتمعات الطبقة الوسطى (UN/ECLAC 2000, Kap. 2) (الاستخداص متوسط الأجور الحقيقية عن مستوى عام ١٩٨٠، ولهذا لم يكن الأمر مفاجئ أن يكون نجاح مقارمة ظاهرة الفقر أمرا محدودا نسبيا في العقود الخمس المفابئ أن يكون نجاح مقارمة ظاهرة الفقر أمرا محدودا نسبيا في العقود الخمس السابقة. وحيث تراجع من ٢٠٨٠ إلى ٣٥٥ وبلغ العدد المطلق للأشخاص الغارقين في الفقر بأخذ اتجاها معاكسا ويتزايد بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٥ بمعدل الثلث. العولمة الحديثة (Dollar/ Kray 2001) وحيث يقطن في الأزمنة الحديثة ٨٤٠ من السكان تحت خط الفقر والتغريف العصرية والتميز الخاص بالجنس وتجزئة أمريكا اللاتؤنية ممثلا للتمييز والتغرقة العنصرية والتميز الخاص بالجنس وتجزئة أسواق الأعمال والتجزيفات الإقليمية، حيث تزايد نصيب الخدماعية، ويصبح في المؤسسات الخاصة والعامة ب ع١٥ من النقات الكلية الاجتماعية، ويصبح في

 ⁽١) اللجنة الاقتصادية لنول أمريكا اللاتينية ودول جزر الكاريبي، ومقرها الرئيسي في مدينة سنتياجو، شيلي. (المترجد).

نفس الوقت الوضع الأمنى فى المدن الكبرى أكثر مأساوية مع بداية هذه الإصلاحات، ويرى أكثر من نصف السكان أن علاقات التوزيع غير المتساوى أمرا غير عادل بالمرة، وتعتبر التأثيرات المضادة للإنتاج تمثل من جانب واحد إصلاحات ودية للسوق كونها صيغة برنامج مقدم من البنك الدولى عام ١٩٩١، وأصبحت سارية المقول فى أيامنا هذه.

ونقر نفس المؤسسة في تقرير خاص بالتطور الدولي لعام ١٩٩١ بالفشل الكبير الذي حدث للسوق، الأمر الذي تمت مناقشته في الثمانينيات والتسعينيات، حيث حدث عجز ضخم في استثمارات البنية التحتية وفي شنون النقل والمواصلات ووسائل الاتصال والطاقة وإمداد المياه (Weltbank 1994) وتعتبر عمليات التحضر والتعمير والتوسع في التعليم العالى واقتصادات الأسواق عالمات نمطية تقضايا التحديث، ورغم ذلك لم تتمكن أمريكا الجنوبية من الوصول إلى مرحلة الحداثة هذه.

ويبدو أنه لا مغر من البحث عن الأسباب التي أدت إلى تقيقر دول أمريكا اللاتينية تجاه الديمقر اطبة [Economiss 30.11.1996; S. 23-26] وتبرز العبوب التي الملاتينية تجاه الديمقر اطبة على المحدث في باراجواى (١٩٩٦- ٢٠٠٠) وبزويز وفنزويلا (١٩٩٦)، وبالإضافة إلى النهيار الحكومات في البرازيل (١٩٩٣) والإكوادور (١٩٩٧)، وبالإضافة الانتخابات وارتكاب الحكومات لمأسى طاحنة الشعوبها في بيرو و والأرجنتين، علاوة على اللورات المصحوبة بحروب أهلية في المكسبك واختفاء المشاركة في حدودها الدنيا في الانتخابات وغيرها من النواقص، الأمر الذي ألقي المزيد من الضوء الخافت والضباب الكثيف على الديمقر اطبات في أمريكا اللاتينية في عقد التسمينيات، ونجد في البرازيل كأكبر بلد في القارة أن نسبة من اختاروا طريق الديمقر اطبة من المترو اطريق عد الديمقر اطبة من المتكان المودة الديمقر اطبة من المتكان (١٠ ويقيل ما يقرب من ربع المسكان المودة الم النظام الذكاتة وي، ويعز حوالي ٧٣% عن رضاهم عن الانجاء نحو

الديمقراطية، وتتمتع الكنيسة والجيش في شيلى في هذه الأيام بالنقة الكبيرة أمام البرامان، ويصبح تضاؤل عدم النقة هذا محدودا ضد النيمقراطية وكصيفة حكومية أكثر من كونها ممارسة في الواقع العملي، ويبدو واضحا أن الطريقة الودية للسوق في إطار اتفاق واشنطن كحزمة للإصلاح لم تلفت النظر للعرض المقدم بشكل كانف وخاصة فيما يمس قدرة تصرف المؤسسات الحكومية على إدارتها ويمكن تفسير فروق الدخل حتى درجة ٢٠٠ بين دول أمريكا اللاتينية ودول الشمال الغنية من خلال عدم كفاية أنظمة المؤسسات، ولعل ضعف المشروعية في انتشار الفساد، وخاصة فساد إقراض أجيزة الدولة للعملاء، الأمر الذي لا يساعد على تكوين ائتلاف يعبد وإصلاحات ناجحة ولمدة أطول.

وتواجه كل المحاولات ليناء الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية نوعًا من الإعاقة، ليس فقط من خلال ضعف الإعاقة، ليس فقط من خلال الفقر وعدم التساوي، ولكن أيضنًا من خلال ضعف ومشروعية الحكومة. وترى الإيكونوميست أن ذلك يستوجب عقدًا من الزمن تتلف فيه إصلاحات جذرية وحتى يتسنى إيجاد توازن إجتماعي، الأمر الذى عايشته الأرجننين عام ٢٠٠٢، حيث بلغ إفلاس بنوكها الحكومية حدوده القصوى.

[Economist 13.5.2000, S. 56 u. 2.3.2002, S. 27-29]

ولا تدع تطورات الإقليم بالتأكيد الإتيان بأية تسمية. فالمنتج الاجتماعي الأرجنتيني وفقاً لكل مواطن يزيد بمقدار عشرين مرة عما هو الحال في دولة نيكاراجوا. وتوحى مختلف الاتجاهات الإحصائية الموجزة على تواجد شروط منتوعة وتكثلات سياسية حكومية وأبحاث ذلت أبعاد مختلفة عن العولمة في أمريكا اللائتينية تبين الغرق بين المجال الدولي والعلاقات القومية التي تؤدى في النهاية إلى برامج إصلاحية متشددة، الأمر الذي يتسبب في إنفاق الكثير بين الإصلاحات الاجتماعية واللائتصادية والسياسية وبين أقساط الاستثمارات المختلفة والتجديدات عمليات مواجهة أمام (الكثولوجية، ونجد قضايا النمو والتشغيل وعلاقات التوزيع نفسيا في مواجهة أمام (Stallings/Peres 2000, S. 10)

ويلاحظ في كل ذلك وجود نقطة معرضة للنقد بأن الانفتاح المرتبط بدول أمريكا اللاتينية تم تنفيذه من أجل كدفق رأس المال العالمي لم يكن الطريق الملكي الذي يتبين فيه بشكل نسبى مظاهر التخلف وتدعيم الديمةر اطيات. وكان لا مفر من العودة إلى القيادات الحكومية كي تفعل سيطرتها – كمحاولة قيادية لنصرة الجماهير – كقصنية حتمية لا يمكن إغفالها. ولهذا كان تناوب التصويت بالنسبة لأسواق رأس المال الدولية خارج حيز حكومات الإصلاح. ويرى كل هو لاء أنهم في مواجهة تلقى الصدمات الخارجية التى تهدد نجاحات الإصلاح الداخلي.

وتدافظ سياسة التحرر بشكل مرضى على عودة رأس المال مع بداية التسعينات وأبانت فى نفس الوقت زيادة حرية التراجع للمؤسسات، ويمكن تنفيذ تحرير تداول العمالت الصعبة ببساطة من خلال إصدار القرارات، الأمر الذى يؤدى إلى تراجع اشتراكات التحديث الداخلية إلى الوراء، وبدا ذلك واضحا منذ فترة طويلة فى أمريكا اللاتينية حيث تم نقل الثروات القومية المحلية إلى حسابات أمريكا الشمالية الأمر الذى ينبئ بزحف حر ومحدود للأقليات أكثر من عدم اهتمام الصفوة بإصلاح مجتمعاتهم.

وقد أبان هيرشمان نفسه Hirschman هذه العلاقة غير البناءة مفسرًا وشارخا لمفاهيمها؛ فبدلاً من اتباع سياسة معوقة وغير متروية وفوضوية، انتهج سياسة مفهوم الخروج بوضع صعوبات كى يخلق منها مخاطر غير محمودة، وتشكل تعيئة رأس المال والميل إلى سياسة التراجع سببا رئيسيا فى أن تكون الدول المحبطة ضعيفة وغير مدعمة.

[Hirschman 1992, S. 94]

انتقال الديمقراطية إلى المراكز

يمثل تنامى عدم المساواة كمحصلة لغطى تقدم العولمة أحد علامات عدم الرسا في العلاقات السياسية وتتضح المشكلة بوضوح عند القادمين الجدد، مع ظهرر اتجاء جذيد في الديمتر اطيات الراسخة، فيينما ينز إند الدخل بشكل مضطرد في الأعوام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥، ينز إيد في نفس الوقت تساوى الدخول الأنه رغم ذلك تنامت الفروق واتسعت في الثمانينيات بشكل ملحوظ وخاصة بالنسبة للقادمين إلى العولمة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، أما المثقلون بالألام من مجموعات الدخل المتدني، فيكون الحدوث عن تقريغ توزيع الدخول الأمر الذي يمس مجموعات الدخل المتدنى، فيكون الحدوث عن تقريغ توزيع (Smeeding 2000: وبخاصة في المجتمع القيادي الأمريكي للعولمة، والذي يضع في المجتمع القيادي الأمريكي للعولمة، والذي يضع في الاعتبار المستقبل المأمول في القرة الأوروبية.

وتمثل النجاحات التي أحرزت ما يشبه الخليط حيث واجهت الولايات المتحددة الأمريكية في النصف الثاني من التسعينيات السيناريوهات المصادة للفشل ومعايشة الازدهار الذي لم يكن في الحسيان، ويصاحب النمو للاقتصاد الجديد تزايدا في التشغيل وفي الإنتاج، الأمر الذي اعتبر تذكرة دخول العصر الذهبي للرأسمالية في الستينيات، في وقت لا يمكن فيه وقف انخفاض الدخول في إطار هذه الشروط، وتنخفض الأجور منذ الثمانينيات في العمل المرتبط بالصناعة بنسبة ٢٨%، ويتنامي دفع الأجور المتعددة فئانة للعاملين بشكل ملحوظ ما بين الثمانيات والتسعينيات [Fishlow/Parker 2000].

ويؤدى تحرير الأسواق إلى المزيد من الوقوع فى مخاطر النقر حتى حدوده القصوى وانخفاض فى مجاميع الدخول، حتى يمكن القول بأن دخول الطبقات المسوحة وميز انبات الأسر قد نالها شىء من هذا التخفيض، والذى لقى فيه الجزاء الأوفى مما بقدر بثلاثة أخماس المواطنين. فى نفس الوقت الذى نجد فيه عشر

السكان يحقق نموا قويا. وكل ذلك يمثل القضية التي يحق للمرء أن يعبر عنها بعدم التساوى في حدوده العليا.

[Burniaux 1998 S. 13; Kerbo 2000 S.24]

وتنتوع وتتحدد الأسباب في كل ذلك لأن التوازن بمثل أمرا قابلا للمناقشة والجدل, بل لعل دورا معينا يؤكد الضغط الناتج من تزايد عمليات الاستيراد على الأجور المنخفضة لمعدد من العمال غير المؤهلين. وتؤثر هجرة العمالة بشكل ثنائي، أولها عير الدخل المتدنى للقادمين منذ بداية التسعينيات مقارنة بالأزمنة القديمة، ونانيها من خلال الضغط على مستويات الأجور المحلية.

وتمثل الواجهة الخلفية للاقتصاد الجديد الذي يعتمد على تشتيت أو إذابة التكنولوجيا الرقمية المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة لتمعينيات القرن، ولتكون كالمقص الفاصل (القاطع) بين ثلاثة أرباع المنتفعين بالأجور الدنيا وبين ٣٥٠% من المنتفعين بالدخول العليا، الأمر الذي يمثل تطورا للتجديدات الأساسية والتكنولوجية كحدث نمطى الصفح (Greenwood 1999).

وتبحث العوامل الحاسمة ذات الطابع المؤسسي في تشريعات قوانين الضرائب، الأمر الذي سيستقيد منه العشر العلوي من المواطنين بشأن عودتهم إلى الوراء مع مواطني دول الرفاهية، ونعتبر المهلة التي أدخلت لحماية الحكومة عام 1997 ولمدة خمسة أعوام مع مستوى حياة المرء وما يتبعها من نظام مكلف الدواعي العمل واضعة بذلك خط النهاية لبرامج دول الرفاهية في المجتمعات الكبيرة، والتي اعتبرها تالكوت بارسونز Talcott Parsons تناميا للتساوى كاتجاه رئيسي للحداثة، وليضمن التأثير الصافى لهذا الإجراء من حيث إن العمل والفقر لا يقدمان البدائل؛ اللهم في إطار مفيوم العمل في مجال الفقر الذي يصبح غير ذي

ويعتبر نفرد وعدم مركزية دول الرفاهية الأمريكية موقفا غير موفق نحو السلم العامة والعمل على تخصيصها في المجال الحر والمغتوح. ولم تعد منذ فترة المدن السكنية مقصورة فقط على البرازيل بل امند الأمر إلى مجتمعات دول أمريكا اللاتفنية مع عدم توافر المساواة الفائق وخاصة لما تم تدبيره الطبقات العليا عير حجم التميز والتفرقة في حوادث الإجرام والفوضي وعدم القدرة على الرقابة ، الأمر الذي أدى بعدد محدود من المدن أن نفقد نموها.

ويعتبر انفصال الأغنياء حسب قول روبرت رئيش Robert Reich، اكتمالاً لهيكلة المجتمع القائد للعولمة، ويصبح نمطاً وأسلوب حياءً. ويعيش في الوقت الحاضر ما يقرب من سدس السكان الأمريكان في مجتمعات كبيرة، وهذا يعني أن الأحياء السكنية تمتلكها مجتمعات بعينها، مقدمة مقابل ذلك خدمات الأمن وطرق المواصلات والنقل والمدارس والمؤسسات الصحية، ويفهم كانفجار للميكنة البيروفراطية مصطلح المدن الكبرى في مناطق محاطة بالأسوار، وعليها أن تنفع في مقابل ذلك رسوما من خلال إدخال مفاتيح شفرات التصرف وقواعد الدخول. ولا يعتبر هذا التطور أمرا خاصا لأفراد بعينهم، وإنما انجاد متقدم الخطى نحو تأكل وتنقض الجوهر العام للذات.

ويجىء التساؤل: لماذا يدعم المرء الخدمات العامة إذا كان المرء يحصل عليها بشكل خاص؟! [Deconomist: 1.9.2001. S. 40]. والإجابة: لأن التغيير في هذه المجتمعات أمر محدد بل ومقصور على ما يمس السكان البيض والمرتبط بعزايا اجتماعية وعنصرية، الأمر الذي يؤثر بشكل بالغ على الديمقراطية كأمر شائع ومنتشر. ويبدو أنه لم يعد في الإمكان الحصول عليها. ويرسم جيمس ك. جالبريت James K. Galbrait زيادة عدم المساواة في الدخول كاتجاه مهدد للوقت والجهد.

ونعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لتطبيق فرص العولمة وفي تزليد النمو الداخلي، حيث انتقلت مع بدايات الثمانينيات من ديمقر اطبية الطبقة الوسطى الى ديمقراطية مستفلة ومنفردة صاحبتها فجوة عميقة بين الطبقة العلبا والطبقة الدنيا، وبحدث ذلك في السياسة بمعناها الحرفي، والتي يتجه فيها الميل نحو مجموعات المصالح ذات التأثير الواسع وفى إطار ما يطلق عليه 'بأصوات النه لا '' (Galbrait. 1998)

ويلاحظ في مجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD الأخرى عدم النساوى الاجتماعي الجديد في صيغة استقطاب اقتصادي اجتماعي منميز ويكون شكل التراكم لعدم التساوى رأسى كي يتلاقى مع التوافق الثقافي لعدم التساوى الأفقى.

ويعتبر فقدان الشرعية والاستقلالية للحكومات الوطنية القومية في أغلب الأحوال من الجواتب المظلمة للعولمة، ويتجسد ذلك في أزمة التعثيل السياسي والتبرم الناتج من قوء الربط للأحزاب والنقايات والإتحادات التي تمثل اتجاهات نحو الاستقلالية والشرعية. [Loch/Heitmeyer 2001 bzw. Heitmeyer 2001]

وتبدو أحزاب الاندماج الإجتماعى الذي تحدث عنها فرائز نيومان Neumann باعتبارها تخص الزمن الماضى، وأن الأسباب المرتبطة تناقض الالتزام السياسى لمواطنين بعتمدون في غذائهم وفق الانطباع الواسع الانتشار بأن السياسة تمثلك في الواقع من الوسائل التي لا تمكنها من تساوى التأثيرات الخارجية السياسة تمثلك في الواقع من الوسائل التي لا تمكنها من تساوى التأثيرات الخارجية تأكل وتناقض الشروط الاجتماعية وقضايا الديمقراطية، وتتبين أولى هذه اللحظات تأكل وتناقض الشروط الاجتماعية وقضايا الديمقراطية، وتتبين أولى هذه اللحظات المرتبطة بالأقاليم التابعة له، والتي يراها إيمانويل فللرشنين الاستراعات المحالين الاستادة الحكومات كمنطق وظيفي للأنظمة الحديثة التي تسرى عليها [Wallerstein 1984: S. 29ff]

وتتكون مع مسيرة موجة الإندماج العالمي للعقد الأخير مجموعات من مؤسسات المقاولات العامة والتي تتيح ازدهار لسلطتها السياسية عما تملكه بعض الحكومات. ويعتبر المفهوم التقليدى لسياسة نظم السوق والتي يتسنى لها أن تملك السلطة لبعض أصحاب مؤسسات المقار لات بشان تطويق عمليات فشل السوق في مقابل الاحتكار، وإن كان ذلك ببدو من أبعاد أخرى أمرا غير قابل للتنفيذ، اللهـم إلا إذا ساعت الأمور في الاتجاه المعاكس، ولكى يحافظ هولاء على مستوى حياة جبد لبلدائهم ورفع مكانة وسلطة حكوماتهم، كان لا مغر من أن تتنافس الحكومات كى تصبح الأنشطة الرئيسية لقيادة الأنظمة القومية نموذجا قياديا.

[Narr/Schubert 1994; S. 47-88]

وإذا ما لقى ذلك فيولا، فإن السياسة ذاتها تصنع نفسها بشكل نشط فى خدمة هذه المؤسسات والتى لا مفر أمامها من أن توفر وندير كافة النفقات الخاصة بالتطوير للتكنولوجيا الضخمة المستقبلية، كرحلات الفضاء، وبناء الطائرات وتكنولوجيا الجينات وصناعة كافة المركبات ووسائل الاتصال، وهى أمور نقع فى أياما هذه فى إطار طموحات الاتحادات الإستراتيجية والانتماجات الدولية.

ويجىء العنصر الثانى فى هذا المجال المتمثل فى الاستغراب الذى يعنى كيفية القرض السياسى. الأمر الذى وضحته مارجريت تاتشر Margaret Thatcher فى صياغتها المعروفة وتخميناتها الحادة بصيغ السوق.

وبصيغ كبار التكنوفراطيين في كثير من بلدان الديمقر اطيات الحديثة ودون تشاور مع المجموعات الاجتماعية مرورا بالبرلمان ومن خلال فوة السلطة التنفيذية وهي سياسة خاضعة لوجهات نظر الكفاية والسرعة ولأنبها ليست في حاجة إلى عمليات التصويت، ولعل الانطباع الذي يؤدى في الواقع إلى عدم وجود بدائل وفروق، بل إلى فقدان الإحساس السياسي، الأمر الذي يمثل أسلوبا سياسيا يقنن كل القرارات الممكنة بشأن التصويت لأسواق المال أو لمتطلبات العولمة، وربما تولد هذه المخاطر المزيد من الضعائن والأحقاد المضادة للعولمة.

ويتمثل العامل الثالث في التهديد المتمم للديمقراطية والناتج كلية من هذا الاعتقاد. ويبرز الانطباع بتناقص سلطة الصياغة للحكومات بشأن حركات سياسية ممهدة الطريق الأمور مضادة لمحاولات العولمة ولبرامج سياسية تعويضية للبههة من أجل تثبيت سمات إقليمية وثقافية ونغوية ودينية وعرفية بحيث تعد بالتواجد في عالم سوى وعفى مصحوبا بعقائد متكاملة ومندمجة، يشكل تاريخيا مناطق ووحدات غير قابلة للذوبان أو التشتت ولمجموعات عمل جماعى وما لهم من حقوق وامتيازات في مواجهة الأخرين. وكان لتدنى التعليم المدرسي وزبادة الأعياء بشأن نتظيم سبل النامين الاجتماعي من خلال البطالة والشعور بعدم الأمان وانتشار العنف والإجرام، الأمر الذي يزيد من أعياء المراقبة على حركات الهجورة.

وبمثل تراجع الدولة في عمليات بيع المصالح القومية لموسسات عالمبية أو لدول الاتحاد الأوروبي مخرج هروب من أوضاع الحياة الصاغطة، وتصبح عمليات التفضيل الوطني في التشغيل إنجازا ضروريا وليس أمام هذه القيادات للحركات القومية الجديدة غير أن تتحرك نحو الاتجاء العالمي إنظر مقالات وإسهامات لوخ/ هيتماير. [2001 | Loch / Heitmeyer لما أن يميلزوا ولسو بحد أدني المناطق القومية في تولم السلطة والسيادة والظاء.

تحديات في مواجهة السياسة

ماذا بحدث لو تركت للسياسة الديمقراطية ومالها من إمكانيات التأثير في مجال العولمة السلبية غير المرغوبة، وأن كافة الأحجام السياسية للتحرث قد فقدت لماما! الإجابة لا تخرج عن أنه لا مفر من أن تسير التخمينات والتقديرات في اتجاهات متباينة، كل منها في اتجاه بعيد عن الأخر، بحيث تكون مقولة ققدان سيادة الحكومة المرحب بها تقف في الاتجاه المضاد وأن تحدد واجبات سيادة الدولة وفقاً لشروط العولمة بشكل مرضى عنه.

ولعل وجود المتسع لكل الكماليات الحقيقية والتى ليها رد فعل ضد الصراع من خلال الأبحاث المقارنة لتتوع المؤسسات مع الدول المتقدمة فى الديمقر اطيات الرأسمالية. [Kitschelt u. a. 1999] إن عدم تجاتس النظم الاجتماعية والضرائبية الأوروبية يناقض المقولة العامة بققدان السيادة في السياسة. وأن دواعي التناسب من منظور عالمي في اتجاه المحكومات الصغرى والتي لا يمكن الاعتراف بها، فكيف يمكن لتحديات العولمة المتغيرة في السياسة أن تطبق؟! وهي في واقع الأمر تتتوع وفقاً لنظم المحكم المنتجة وفي أي بلد، وهذا يعنى وفقاً للعلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع التمويل في عمنيات النتقيف الميني كنوع من تتظيم وتعاون السوق ونظم النقاوض بشأن الأجوام، ويمكن تغطية هذة الترتيبات المؤسسية إلى مستوى ثان من خلال العوامل السياسية.. أي من خلال العوامل السياسية.. أي من خلال سياسة عامة مفتوحة والقدرة على التألف بين المجتمعات.. [Hall 1999, S. 136 ff.; Alvarez 2001. S. 8 ff]

وهنا تصل الأبحاث المقارنة لديناميكية حكومات دول الرفاهية المنضمة لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD فى العقد السابق إلى النتيجة بأن مسئوى الأمان الإجتماعى للدولة يرتبط بداية بالتقاليد المؤسسية والتكوينات السياسية فى هذة البلدان، أكثر من مقاييس الاندماج الاقتصادى الدولى.

[Stephans u. a. 1999]

وتؤكد خبرات ألمانيا الاتحادية بعد الحرب وأيضا خبرات الاقتصاد الشعبى العام لدول شمال أوروبا على إستراقيجية النمو للتصدير المرشد وكى يتنق مع التوسع فى الخدمات الاجتماعية بشكل سربع وعلى درجسة أعلى للانفتاح. كما توضحه الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ليبرالية وضد كل ألوان البلاغة الحديدة لليبرالية، لأن الخدمات الاجتماعية فى ألمانيا الاتحادية قد ارتفعت فى الماضى القريب عام ١٩٩٨ إلى أعلى مستوى تاريخى. وتؤكد الإسهامات الاجتماعية لدول السوق الأوروبية والضرائب وإفرارها على مستوى الدولة، والاستعداد للتضامن كما سبق من قبل حكومات ومجتمعات وطنية.

وكان لمجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD في حملتها تجاه مقولة ضغوط العولمة في دول الرفاهية دور في أن تحافظ على استمرارها، ويكون نصيب التمويل الاجتماعي لعدد ١٧ عضوا من الدول الأكثر نقدما بمتوسط ٨٠٠ % من الناتج المحلى لعام ١٩٦٠، وليصل إلى ١٩ % في أواسط التسعينيات [2000] [Caroll 2000]. ويعتبر الشيء المرغوب فيه والمتمثل في ميل بعض الدول الاستفادة من معيزات الانفتاح الاقتصادي وهي الدول التي تمثلك مؤسسات قوية مدعمة لتنظيم الصراعات الاجتماعية، ولعل ذلك يرجع إلى سببين: أولهما: تحديد العولمة لمجموعات كبيرة من الشعب وذلك دخول مرتفعة ويعيدة عن مخاطر التشغيل وبحيث تكون الدول ذلك أسواق رأس مال مفتوحة وذلك استقلالية في التجارة لأجل المزيد من تأمين الحكومة. وثأتيها: يتمثل في واجبات التأهيل والمعدلات المنخفضة في الإجرام وعلاقات عمل سلمية وعوامل إيجابية المويد، حيث كان موقعها في النمو وميز انيتها وبيانات الاقتصاد الخارجي للخمس سنوات الماضية أكثر من المتوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير المرغوب في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل الوقوف في الاتجاه المضاد في مجال الضرائب لسياسة دول الرفاهية أمام عوائق ميدانية وإرادة سياسية مققودة، أمر لا يمكن التطرق فيه إلى الحديث عن إلغاء الأساس الضريبي. [Quinn 1997]. وقد ارتفعت في الدول المهمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير الـ OECD بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافات الضرائب المؤثرة منذ منتصف السيعينيسات، حتسى لو كان هذا التعديل اصالح دخول العمل.

[Carey/Tschiliguirian 2000, S. 31]

ويحدث ذلك فى الدنمارك وفرنسا والنرويج والسويد وأيضا فى بريطانيا العظمى والو لايات المتحدة الأمريكية وحيث تبلغ الحصة الضرائبية الحالية حدودها العلبا. وهذا يعنى أن النصيب المخصص للضرائب ومبالغ التأمين الإجتماعى للإنتاج فوق العستوى الذى بدأ مع التسعينيات، وتتساوى حصة الضرائب فى ألمانيا الاتحادية فى عام ٢٠٠١ مع ما وضع لعام ١٩٦٠ (ميزانية وزارة المالية لألمانيا الاتحادية، عام ٢٠٠٢ ص ٤٠ وما بعدها).

[Bundesministerium der Finanzen 2002, S. 450f. u. 1316] ويستمر ذلك مستقبلا ودون أدنى تغيير .

وتعودت بريطانيا العظمى – ريما تحاشيا للسخرية – ساعية منذ سنوات خلت، أن ترفع نصيبيا العام من الضرائب، ولكى تحقق بذلك فى عقدين من الزمان حكومة ليبرالية جديدة فى المجال الصحى ومجال المواصلات للمستوى الخاص بدول الاتحاد الأوروبي [Economist 20.4.2002, S. 35-37]. كما تستخدم فى مناقشتها بشأن السياسة الضريبية على المستوى الدولى أفضل الوسائل لمجتمع الإنترنت، والأخذ بنزع منطقة بعيدة عن تأثير الدولة ولتصل إلى الوضع الأنسب.

ويتشاور حاليا ممثلو للحكومات سويا مع خبراء من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عن التقنيات الفاعلة لهويات المستفيدين من الإنترنت وللرقابة على مستخدمي خطوط الإنترنت، ويكون الأمر أكثر سهولة في النيابة أن تتعم حتى الآن و لأمياب صناعية سياسية، تحويلات الكثرونية معقاة بشكل ملحوظ عما هو الحال في الاقتصاد الحقيقي (Economist 22.9.2001. S. 66) ويُشْشُر شرح الحقيقة المفاجئة بأن الاقتصاد الشعبي العام لا مفر من أن تديره دول وحكومات كبرى، وقد حاول داني رودريك Dani Rodrik في هذا الشأن

[Rodrik 1998a 1998b u. 2000]

وتقدم هذه الأبداث ُنغييرات لتوجيات مفاجئة. وحيث لسم تعت الجسوى أو النفع لعولمة الدولة هى المشكلة. وإنما المشكلة تكمن فى قدرة الديمقراطية على استيعاب العولمة. فإذا ما صادفت الأبداث المقارنة التى أجراها رودريك Rodrik لخبرات العولمة على مجموعة تزيد عن مائة دولة، الأمر الذى أبرز لدى الدول وظيفة إضافية لتصحيح عمليات فشل السوق. ويُعنى بذلك الواجب الحتمى الذى يقع على عابق هذه الدول بشان أبعاد المخاطر الخارجية.

ويؤخذ بعين الاعتبار الالتجاء لتجديدات مؤسسية تكون أولى مهماتها الثقة المطلوبة في الدولة كعامل لرفع وتنظيم الصراع وثانيها لفتح حيز سياسي لمبادرات سياسية ولتركيلات المصالح النقابية وثالثها لتعويض التوليع السياسية الخاصة بالتوزيع للعولمة.

ويمكن على هذا المستوى البحث عن الأسباب لتطور عدم التساوى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD وتطبيقاتها المختلفة. وقد أقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ويريطانيا العظمى على إدخال اتجاه عدم التساوى الحاد منذ الثمانينيات، إلا أن ذلك لم بجد طريقه إلى النجاح في كل من فرنسا الحاد منذ الثمانينية ونجحت أيضا الدنمارك وكندا بفضل إجراءات سياسية واجتماعية وضرانيية من خلال سحب وإقراغ الدور الحكومي (Smeeding 2000) وتعتبر أيكانية توقع حدوث مشاركة ناجحة لعمليات العولمة فقط في مجتمعات تمتلك صياعات اجتماعية داخلية وقدرات سياسية كافية. وعليها أن تسير غورها في حالة التفاوض وتدع التحديات تجاه السياسة ولتصاغ بشكل متطابق. ولا مفر من أن تؤخر امضادا في تأكل المؤسسات الديمة راطية.

و لا تجد كل هذه الاختيارات طريقاً مفتوحاً أماميا في كل المجتمعات وحيث تكون تصورات نظام حكم ليبرالي أو فوضوى قابعة وراء دول تراجه اعتراضات ساخرة، وفي كثير من الدول غير الناجحة والتي يضطلع بالحكم فيها عصابات النهب في كثير من الديمقر اطيات الحديثة وتصبح بذلك الدولة ضحية من خلال المكاسد الخاصة. ونقع مسئولية التأمين المتوافر للسكان إلى حد بعيد بالمؤسسات الدولية مع اتخاذ الإجراءات ضد فشل الدولة أو عنم نجاحها المرتبط بأجندة هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات المال الدولية والتي تكون حركتها في العادة إلى الأمام.

و لا يقتصر الأمر على وفاة أو موت الدولة أو الحكومة ولكن في حساسيات الدولية السياسة من أجل الاحتياج لمزيد من التعاون من خلال المؤسسات الدولية (Smith/Naim 2000)، وتوضح القضايا المركزية وفقًا لصياغة العولمة على هذا المستوى وبشكل فعال القشل الذي يلحق سوقًا دوليًا أو إضعاف قرارات هيئة التحكيم للموسسات العابرة الحدود أو لتقليل استهلاك سلم دولية عامة .

ويبرز دور معظم المؤسسات الدولية القادرة على التغاوض وبشكل أفضل من قبل حكومات الدول الديمقراطية، رغم أنها لم نبدأ أساسياتها بشكل ديمقراطي. فإذا كانت العولمة تجلب معها مسئولية متنامية للمؤسسات الدولية وأن ذلك يتضمن أيضًا ودون أدنى شك ضرورة أن تكون العلاقات البيئية للدول والمرتبطة بعالم المال والعمل المشترك للتطوير، وأخيرا المؤسسات الدولية نفسها خاضعة لإجراءات مشتركة.

II

سياسة العولمة مؤسسات التمويل الدولية وعولة الحكومة

نعرض لحلقة نقاشية في شكل سيمينار للسياسة الدولية نحو صياغة عادلة نقدمها هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من مؤسسات دولية وذلك من منطلق عضويتها الدولية وقراراتها العامة الهادفة، ويمتلك نظامها شرعية عليا وفائقة ذات سمات قانونية شعبية كمنظمات خاصة ومتعيزة لمجموعات من الدول بعبنها... ولم تكن هذه المجموعات - بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب - قادرة على التعامل كما كانت تأمل على إدارة قضايا العولمة، من خلال قوة تأثير فعالة تملكها الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية.

ويشغل استيعاب ثقافة العولمة كمجال خصب للبحث مساحة كبيرة من قبل عالم الدول ولمناطق متعددة الجنسيات وممارسات لمؤسسات مشابهة وتشكيلات لحكومات عولمة من واجبها الاضطلاع بالحكم دون وجود حكومة، وتكون الدول بالمعنى التقليدى مجرد مساهم وممثل إلى جوار مشاركة المؤسسات الدولية والمؤسسات الأكبر المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs)،

وتبرز هنا إشكاليات من نوع جديد نتجت عن تنظيمات وطنية الاقتصاد دولى ليبرالي، الإبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية، وحتى يتسنى التخمين في نفس الوقت الإيجاد حلول فورية لتطويق الجوانب الهدامة، لهذه الديناميكية وحتى بلوغ ذلك يتم إعداد وتشغيل المؤسسات لقضايا العولمة. وتقصد هنا في المقام الأول منظمة هيئة الأمم المتحدة والتي كان تأسيسها يمثل حدثا ميمًا في ناريخ العولمة في القرن الأخير، فعم مبدأ التأمين الجماعى ومنع استخدام قوة الدولة وفقا لميثاق هيئة الأهم المتحدة على مدى منات السنين للعلاقات الدولية كنظام لتوازن القوى والتحالفات العسكرية بين الدول يكفل المصالح المشتركة ويتفادى استخدام القوة أو منافسين ومعارضين من الخارج وذلك استدادا لمبدأ العضوية الدولية.

[Czempiel 1994, S. 791ff.]

وتعرسخ مؤسسات هيئة الأمم المتحدة نظاما بيدف تحقيق السلام والأمان والعدالة من خلال إجراءات دولية في المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وربطه بأجيزة مختلفة وبمؤسسات المساعدة والعون المتميزة بتعددها. يرتب نظام هيئة الأمم المتحدة من خلال التعاقد كما هو الحال في منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وتحسب تلك المؤسسات من منظور وظائفها المتحددة والموضوعة في مقدمة خطوات العولمة السارية. ومع والإقليمية تجاه وضعها القانوني المتميز لميثاقها من جهة ومن جهة أخرى تجاه منظور عالمية أهدافها وعضويتها رغم كل النقائص في وجود دستور للمجتمع الدولي في الوقت القريب [5. 200] (ق. ويدأت هيئة الأمم المتحدة عضويتها ب ٥ دولة إلى أن وصل الأن رغم العضوية إلى ١٩٨٨ دولة مع نهاية الألفية، الأمر الذي يعبر عن الرغبة الجامحة للمجتمع السياسي لدول العالم.

ويتغلب نظام هيئة الأمم فى نفس الوقت على التحالفات التى حملت معها أشكال الصراع بين الشرق والغرب، والتى لم يتوافر لها الانتقال أو العبور إلى موقع مركزى فى عالم السياسة، وتمت صياعة ميناق هيئة الأمم المتحدة من خلال منظور دولى وعلى أن يكون للصين والاتحاد السوفييتي أماكن فى مجلس الأمن والجمعية العمومية كمسرح واسع يتضمن كل دكتاتوريات العالم الثالث. نتم سياسة الأمن الموثرة بشأن تنظيمها وفقا للوائح هيئة الأمم المتحدة ولتكون فى أعين ناقديها بديلا عن الأمن الجماعى مجرد بيروقراطية غير عاجلة وراء كل إصلاح.

ويعمل هذا النظام العالمي الجديد على استخلاص المزيد من المتشابهات المرتبطة بالتحافات بين البلدان الليبرالية بحق والتي يكون أمنها الجماعي والدفاع عنها ضد تبديدات الأقاليم المجاورة والدول غير الديمتراطية، وهذا يعنى مزيدا من التشابه مع دول حلف الأطلسي NATO ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD أو مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى 7 أن من المسار التاريخي لنظام جيئة الأمد المتحدة. [Fukuyamu 1992. S. 281-284; Righter1995]

وبينو المركز المسيطر للنظام العالمي للولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنطور كضمان للثبات بل ويعتبر بمثابة أمر تغرضه الضرورة. ومن زاوية أخرى تعتبر أجيزة المؤسسات الدولية وقضايا تدرج السلطة الداخلية فيها وتوجهاتها نحو المصالح الغربية مدعاة لنوع من الشك والربية. فالسيطرة الجماعية للقوى النووية في الحرب الباردة على الدول المتبقية في عضوية هيئة الأم المتحدة والتي ندخل في دائرة الثميز في مجلس الأمن لم يتم إلغاؤها بعد وإنما استمرت مع تكتلات أخرى.

أما في حالة فقدان أهداف التطور العليا التي لم يحالفها النجاح من قبضة الاستمعار وهو الأمر الذي يرتبط بدوره بالتوجه من جانب أحادى لسياسة هيئة الأمم المتحدة تجاه التمويل غير الكافي لهوامش أجيزة التطوير المهمة كاللجنة الاجتماعية والاقتصادية (ECOSOC) وبرنامج تطوير هيئة الأمم (INDD). ولقد فشلت مناقشات الإصلاح المتواصلة في دعم تطوير القوة السياسية لهيئة الأمم المتحدة. ويلاحظ كبديل عن ذلك مشروع أمن قمعي (Bertrand 1995, S. 435] وذلك من خلال تنامى عدد من التنخلات المسلحة بشكل غير مسبوق، علاوة على ذلك منافق الإنساني و التطور المتمثل في التنافس بين هيئة الأمم وبين غيرها من التنظيمات نحت رعاية مؤسسات التمويل الدولي (IFIs). ويمكن التعبير بشكل مباشر وتفضيل أعداد كثيرة من دافعي المساهمات وفق نظام مؤسسات

البريتون وودز (Bretton Woods-System) أن لكل دولار صوت واحد، وهو نفس نظاء هيئة الأمم المتحدة أن لكل دولة صوت واحد (UNDP 1994. S. 83] والسوال الذى يطرح نفسه: هل دمقرطة المؤسسات الدولية تعبر عن ديمقراطية سياسة دولية وفقا لتلك الشروط؟ وهل تمثل توجهات حقيقية؟

إن الإجابة على هذا السوال تحتاج بداية إلى المزيد من النقاش بشأن قوة إذاحة العولمة الجديدة نحو مركز اقتصادى جيولوجي لسياسة العالم نحو الخلف (Link 1998, S. 143]، وفي نفس الوقت تعد السلام والتطوير والديمقراطية كمكافأة ليبرالية ناجحة، وبذلك يمكن القول بأن المبادرة ليست في كون مسيرتها الإكتصادية فقط، وإنما أيضا في مسيرتها السياسية من اجل تدعيم وتقوية قواعد اللعبة والتحرك في عالم العولمة وذلك عبر مسيرتها لمؤسسات التمويل الدولية (Stiglitz المعمل الجماعي الدولي. [2000. S. 246]

ولعل نفهما للإطار السياسي للعولمة والمنتقد في نفس الوقت وما تمثله مؤسسات التمويل الدولى والتطوير (Ers) بسيل قراءة واستيعاب القضابا المرتبطة بها، والتي يمكن من خلالها تطويق مخاطر العولمة بشكل مؤسسي.

نظام اقتصادى عالى.. ومؤسسات تمويل دولية.. وبنية تمويل عالية

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) من أعمدة الاقتصاد العالمي. وقد تأسست هيئات التمويل الدولية والبنك الدولى من أجل ثبات استقرار العملات ومشاريع التتمية.

ويتسع مجال عمل هذه المؤسسات مع مرور الوقت وتضطلع برسم وتوسيع سياسة الاقتصاد للحديد من البلدان التى ارتبطت منذ التسعينيات ببرنامج ليبرالى جديد لموجة العولمة الحديثة وفى إطار ما يطلق عليه اتفاق واشنطن. ولهذا سميت

حركات عولمة ذات أهداف متميزة والتي تلقى الضوء على الديون الضخمة لعديد من الدول المحانب النفوقة في أعمال النجارة، ويكتبب المشاركون من ذوي النفوذ في محال العولمة – دون شك – تبعيتهم لمؤسسات التمويل العالمية (IFIs) وما يتبعها من منظمات والتم أصبحت مع الوقت تكتب شخصية مؤسسات ذات ار تباط و ثبة بالعولمة. والأسباب كثيرة تمثل الخيرات مع هذه المؤسسات تجارب غنية بشأن المتطلبات لنظام عالمي بتضمن مجموعة من القرارات القومية. والملاحظ بوجه عام ما تقدمه مؤسسات التمويل العالمية من حلول اقتصادية لقضايا التعاون التقاددية، وتأمل كل دولة لنفسها في الواقع أن تصدغ قدر الإمكان نظامها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية، بل ريما تخاطر في نفس الوقت بتحقيق مميزات لصالح دول أخرى. ويرتبط نجاح إستر اتبجيات حسن الجوار بمزيد من التكاليف وبقبود ناتجة عن قرارات الدول الأخرى. ويمكن في عالم دوله غير مستقلة استقلالا تاما أن بيدد ذلك التصرف غير المتعاون وتأثيراته اليدامة للاقتصاد العالمي ككل سواء أكان ذلك ممثلا في استمر ار التنافس غير الحميد أو التصرفات الأحادية الحانب أو المحمات الساسية أو الأزمات في الأنظمة، وهي كلها عوامل تهدد القدرة الوظيفية للاقتصاد العالمي. ويناقض التواجد والحضور الدائم لمثل هذه المخاطر الاعتقاد اللبير الى في أن كل بلد من منظور مصلحته ينشد سياسة حرية التحارة وحربة الأسواق على المستوى الدولي والعمل في نفس الوقت على تنظيمها. ويمكن فهم أزمات الاقتصاد العالمي والمتسبب في القنوط والاكتتاب الكبير اللذان ارتبطا بالأزمة الأسيوية الحديثة والتي تمخض عنهما فشل واضح للسوق. ويمكن الاستفادة من الحيثيات الدولية والاتفاقات والمؤسسات التي تبذل محاولات الانتفاع من أجهزة البت في قضايا التعاون الاقتصادي المتعددة الجنسيات ومن أجل مواجية فشل الأسواق من خالل قدرة التصرف الجماعي .[Stiglitz 1999]

ولعل تواجد ترتيبات دولية كانت في الماضى في حاجة ماسة إلى التعاون من أجل توفير اقتصاد عالمي ليبرالي وباعتبار ذلك توافقا للظروف الجيوسياسية. وكما يرى برى إيشنجرين (Berry Eichengreen) في تأريخه الخاص بنظام النقد الدولي وسعر الذهب التقليدي وحتى المناقشات الدائرة حاليا عن بنية مشروع معمارى للتمويل الدولي والتي توضح أن النجاحات التي تقدمها الترتيبات لولا منفردة تقاطع هذا النظام، ومن هنا يكون الاستثناء كالقاعدة سواء بسواء. لدول منفردة تقاطع هذا النظام، ومن هنا يكون الاستثناء كالقاعدة سواء بسواء. عام ١٩٤٤ من هينات البريتون وودز الأمريكا الشمالية والمرتبط بالأزمات العديدة عام ١٩٤٤ أن نظام التمويل التاريخي المنتقى عليه بالإمبر اطوريات أو تكتلات القوى أو الأقابم، وينشأ بذلك نظام جنيد للعالم بعد الحرب العالمية الثانية يبرز فيه دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التغلب علي الصراع بين الغرب والشرق والوصول إلى التقارب من خلال مشروع على الصامع بن الغرب والشرق والوصول إلى التقارب من خلال مشروع التخاص بالمنظمة العامة للتجارة والجمارك الجات (GATT). الأمر الذي

ومع مضى نصف قرن من الزمان وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على مواد الاتفاق تنامى عدد الدول الموقعة من ٢٩ دولة إلى ١٨٤ فى هيئة صندوق النقد الدول (١٨٤)، وبحدث الشيء نفسه لأعضاء البنك الدولى من ٣٨ إلى ما يزيد عن ١٨٠ دولة. ولعل معاناة البنك الدولى والهيئية العامة النمويل من جراء أعباء الودائع المقدرة ب ٢٠٠ مليار وتكمن فى قلة المبالغ التى تسيم بها منظمات هيئة الأم و التى كان لزاما عليها فى وقت الأزمات رفع حصصها وتحويلاتها. وتضم منظمة التجارة العالمية (WTO) حالها مجموعة متعاونة من ٤٤٠ بلدا تعمل على الهاء الحواجز المعوقة التتمية وخلق نظام متعدد الجنسيات قادر على رفع شأن النظام التجاري. وقد انضم إلى هذا النظام بداية ما يقرب من ٢٠% من تجارة العالم في منظمة الجات (GATT) والذى تنامى حالها إلى ما يوازى ٩٠٠ وفقا العالم في منظمة الجات (GATT) والذى تنامى حالها إلى ما يوازى ٩٠٠ وفقا

لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، ولهذا تعتبر منظمة (GATT) في أعين رؤساء الاقتصاد الحاليين لمسندوق النقد الولى (IWF) أنجح مؤسسة في النصف الأخير من القرن. [Krueger 1998, S. 2017]

والراقع أن تاريخ مؤسسات التمويل الدولية (AFI) لم يتبع تصميما ضخما ولا جدولا متطورا، فبداية من نشأتها وتعرضها للأزمات وتغيير البراسج التى تتغذها عبر الطلبات والمصالح المتناقضة التى تتعرض لها نترك في نفس الوقت قضايا العولمة في مجملها بشكل واضح. وريما يصدر حكم هذه المؤسسات بشكل مختلف الغاية، الأمر الذي يبدو جليا المؤيدي تلك الهيئات سوء وضع القوة السياسية الاقتصادية على المستوى العالمي الراغب في الإصلاح وفي تقييم أنظمة التمويل والضرائب والأحوال الاجتماعية لكل الدول الأعضاء وفقا لمستوى دولي وفي الموارد من التجزرة الدولية وحركة التمويل. أما بالنسبة لناقديها فيمتلون صبغة خاصة لمولمة سوق رائد المعتقدات ليبرالهة جديدة الاتفاق والمنطن. هذا وتضيف لهذه الدقيقة هيئات (AFI) صباغة حقيقية قوية بأن نتولي مجموعة الدول الصناعية الكثري السبع (GT)) وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ عصالح السياسية الخارجية بشكل الي. والسوال الذي يطرح نفسه هو هل الهيئة لم تحد قادرة على الاتفراض في إطار الأزمات الجديدة للمقد الأخير من القرن العشرين؟ أم أنها الرتبطت مع تركيلات سياسية اقتصادية لها أهداف تطوير واسعة كي نمنح العولمة أن با وحيا الميناة المناساة أن با وحيا السائدا؟

وليس من باب الصدفة أن يستقطب معسكر الرافضين والمناهضين للعولمة التقديرات المتعارضة لهيئات التمويل الدولى (IFIs)، حيث إن فريقا منهم بمكن الاعتراف بكونه الأقوى والأقدر من خلال الإغراءات وقوة المقاطعة للمؤسسات المجيزة لعالم العولمة غير المحدود. وتتطلب العولمة مسودة نص مشروع سياسى نقدم به المفكر القوادى لهيئات التمويل الدولى (IFIs) بغرض شراكة عولمة متعاونة شكل طبيعي لمؤسسة [Köhler 2001. S. 14] وقد اضطلعت هيئات التمويل الدولى (IFIs) في السنوات الأخيرة يكثير من الوجبات الوفيرة لعدد غبر قليل من منظمات هيئة الأمم المتحدة، والتى تلعب اليوم على مستوى العالم بشأن أحوال البيئة والسكان والتعليم وسياسة المسنواة الاجتماعية دورها الثابت والموحد بهدف الاستفادة من فرص العوامة بشكل ايجابي ونشط مع الإهلال من مخاطرها. وبحيث تأتى الصياغة للبرنامج الجديد منيئة ١٠٧٠ والتقيض من ذلك ما يراه الأخرون، حيث تبدو في نظرهم هيئات التمويل ١٢٠ والتقيض من ذلك ما يراه الأخرون، حيث تبدو في نظرهم هيئات التمويل الدولى (IFIs) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لم توزع شمار العولمة بشكل متماو باعتبارها لم تمثل وحدها حلا للمشكلة وإنما باعتبارها أداة تحرر جديدة لتأمين مواقع السلطة الغربية على حساب الثقافات الإخبنية ونصوص المسودات البديلة وبل على حساب الطبيعة وكثمن در اماتيكي ومأساوي لعدم المساواة الحاد. [Danaher/Mittal 2002].

فيالنسبة لتوزيع الأصوات وأوزائها وفقا لودائع رأس المال بين الدول الأعضاء والممثلة لأقاليم عالمية كاملة ومؤسسات نقافية مقرها عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية توحى بالشك في شئون مصالح الدول الصناعية وأجندتها في هذا الصدد.

وباعتبار اتفاق واشنطن صيغة قيادية يتحرك في إطارها نموذج رأس المال الليبر الى منذ شمانينيات القرن تعد الأجندة المطروحة من قبل الدول الصناعية وفقا لمصالحيا كإجراء مضاد لحركة العولمة من جانب آخر نحو العواصم سياتل ويراغ وكوبنهاجن. إن التجارة العالمية العائلة وتتظيم حركة رأس المال وفرض ضرائب على المضاربة في العملات وعرائد مشروعات التطوير التي نتص على توفير سياسة ثابئة يلقون قبولا حسنا، ولمل وجود العديد من الخلافات داخل مؤسسات الاقتصاد العالمي تؤدى إلى عدم وضوح الأمر لتلك التحالفات السياسية غير العادية، ولمل المطالب نحو إلغاء صندوق النقد الدولي (IWF) والبنك الدولي

ينقق عليه بعض الفوضوبين اليساربين والمتشددين للموق وذلك باعتبار مؤسسات التمويل الدولى (IFIs) تمثل شكل دولة اجتماعية عامة على حساب دافعى الضرائب من أهل الغرب. ولعل عدم السماح لسماع لتلك الأصوات فى الخضم السياسى أدى إلى فشل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من البنك الدولى فى عام ١٩٩٣ من خلال نقص صوبتين فقط فى مجلس الشيوخ. وخلال مؤتمر عقد بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد قريب وفيه قيمت لجنة التمويل العالمي للنتائج طالب مرار ارئيس اللجنة جل صندوق النقد الدولى (IFIAC 2000).

صندوق النقد الدولي "والبنك الدولي" ومنظمة التجارة العالمة

يتم استخلاص العظات والدروس بشأن التخيط القومى الذى حدث أثناء العرب عبر توجهات تاريخية وبدءا من تأسيس هيئات التمويل الدولية IFFs، الأمر الذى أدى إلى قيام محاولات حماية فردية من جانب أحادى وكرد فعل مرتب لهموم وضغوط الثلاثينيات وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويتميز الوقت بعد نهاية الحرب العالمية من خلال التكوينات الجيوسياسية الجديدة بحلول إستراتيجيات تعاونية، والتى ظهرت تباشيرها في غالبية المؤسسات الدولية والتى لها اليوم النصيب الأكبر في المسئولية عن تنظيم العولمة. وكان للمؤتمر الذي عقد في مدينة برينون وودز Bretton woods في يوليو ١٩٤٤ بشأن التمويل النقدى لهيئة الأمم، وحيث التقى هناك جمع كبير للتفاوض ولمراقبة أجواء التأثير القوى للحلفاء المنتصرين في الحرب والتنظيمات الاقتصادية المستقبلية. ويجدد ميثاق حلف الأطلبي عام ١٩٤١ ثلاثة من مبادئه كمحاولة للوصول إلى ينبة النظام العالمي الذي نقدم به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودروف ويلسن Woodw Wilson دد الحدب العالمية الأيالي، فقا لتصدر كالم بكية.

إن التشخيص الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية كان يعير عن نمط لعالم واحد لبير الى تحت إدارة روز فلت Roosevelt من خلال توافق مبادئ ثلاثة: حق تقرير المصير للشعوب، وارتباط ذلك بنظام الأمن الجماعى للسلع، والتدفق الحر ورأس المال.

وقد كان لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي وفقا لمبادئ هيئات البريتون وودز أن تعجل بوضع المفتاح في مكانه الصحيح، ويتمثل دور تنظيم التجارة العالمية المتعددة الجنسيات وعلاقات التعاون النقدى العالمي وتأمين المؤسسات الاستثمارية الأجنبية في اعاقة وابقاف العودة إلى الوراء مرة أخرى لمناقشات غير سوية وحتمية الاستقلال الاقتصاد القومي. وتتدمج هذه المؤسسات التي نم إنشاؤها وفي مقدمتها هيئة صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولي بشأن إعادة البناء والتطوير من خلال عقود التعاون التي تضمنها نظام هيئة الأمم، الأمر الذي يعنى تدعيم الأمن العالمي بشأن تنقية وتصفية كل الأسباب والصراعات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ويتم الترابط الجيد والأول مرة في تاريخ السياسة العالمية بشكل أمن للأهداف السياسية والاقتصادية والتي يدت مناسية في تحقيق الطموحات العالمية والقومية. ويتم إعادة بناء الاقتصادات التي تهدمت في الحرب في ثبات أسعار النبادل النقدى والتخفيف التدريجي من الحواجز المعوقة للتجارة والنمو المتوازن في معدلات التشغيل والوصول الحر للمواد الخام ووضع الأساسيات للأمان الكامل والحرية والعدالة. وتتحقق من خلال التميز الذي صاحب هذا المشروع المتمثل في قدرة الدول الأعضاء لهيئة الأمم مصالح النجارة القومية الحرة من خلال وعود الرفاهية العالمية ولتبق في وئام مع نظام العولمة عبر النظام الأمريكي للاقتراض في القرن العشرين. [Gaddis 1992, S. 9-11]

وتتعكس إزاحات السلطة فى النظام الدولى والتى اضطلعت فيه الولابات المتحدة الأمريكية بالسيطرة، ويعنى ذلك بتغييرات مشابهة التحديات الأمريكية بالترجه نحو العولمة. [Keohane 1980, S.90; vgl Wallerstein 1996, S. 210 f]

وترجع هذه السيطرة بحق إلى القوة العسكرية بجانب التقدم بعيد المدى في القدرة الإنتاجية للصناعة الأمريكية ولحجم احتياطات النقد المخزنة في البلاد، الأمر الذى أدى إلى أن يكون الدولار قائدا لكل العملات الدولية دون منازع. ويعتبر تأسيس نظام اقتصادى عالمي ليبرالي نتيجة ومحصلة تحققت من خلال سياسة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تكن في نبتيا التأثير على علاقة التجارة العالمية فقط ولكن بتحفيز السياسة الاقتصادية لبعض الدول في اتجاه التعامن المتعدد الحنسات. (1)

وتعتبر تلك الخطوة البداية للتكتلات الدولية حيث لم بعد شمة ارتباط مع دول الكومنولث البريطاني وما صاحبه من تأثيرات استعمارية وتفصيلات لم تعد مقبولة. وخلافا لمجالات الاقتصاد الاستعماري لقوى الدول الأوروبية الكبسري وما جاء بعدها من توزيع للعمل الاشتراكي العالمي من خلال قوة الاتحاد السوفييتي والذي تم إعلانه وفرضه من موسكو كاتفاق شائي يبين الفارق مع دول الاتحاد الأوروبي ومشروعات الاتحاد الأولوبي ومشروعات الاتحام الإطليمية الأخرى حيث ترسخ وثبت الاستقرار لصندوق النقد الدولي 777 وللبك الدولي وأصبحا كليهما نصيرا اللتوسع الدولي وأصبحا كليهما نصيرا اللتوسع الدولي واعضوية العالمية. ونستقر التجارة العالمية الحرة في إطار مصالحها في المجتمع الدولي وتحت الاشتراط المسبق ودون أن تحتاج إلى التعامل بإمكانية وبنظام العالم الحر دورد المسيطر على أية بك من بلدان العالم.

وبعتبر صندوق النقد الدولي WF مؤسسة متعددة الجنسيات مبنية على إنشاء نظام نقدى دولى مصحوب بثبات تغيير أسعار العملات والمساعدة فى التغلب على العجز فى ميزان المدفوعات. ولأجل تحقيق هذا الهدف بدت التنخلات المحددة فى سيادة عضوية الدول أمرا مشروعا، وأصبحت المحاولات التى تعت فى أزمنة الحرب لدول من جانب واحد ومن خلال تقييمات هابطة وغير سوية، الأمر الذى أدى إلى تخفيض أسعار صادراتها والتعامل من منظور مميزات تجارتها على

⁽١) يتحدث هنا هارداخ Hardach عام ۱۹۹۶ ص ۱۱ وما بعدها ولأول مرة عـن الممارســة المعلية قت سياسة القصادية تقدو التجاها دوليا في مجمل مسوداتها وحيث شكلت هيئات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبي OCCD عام ۱۹۶۸ ويداية عام ۱۹۶۱ مــع البيئــة الدوليــة لدستشارة والإعلام.

حساب جيرانها مما أدى بالضرورة إلى سباقات ومنافسات غير سليمة فى التقييم بمعدل ٧٠% [Kindleberger 1986].

ولكي نوقف هذه التقييمات التنافسية عن طريق إيجاد الإمكانيات التي تتبح تغيير أسعار العملات بالتشاور مع هيئات صندوق النقد الدولي IWF بغرض تصحيح الأساسيات أوزان عدم المساواة. وتمثل الإزعاجات قصيرة الأمد في مواجهة ذلك بالعملات الصعبة صناديق مشتركة وبحبث بشارك كل الأعضاء بالنصيب المحدد وفقا للحصص التي يدفعونها كاحتياطي مغيب وأية حصص تزيد عن هذا المعدل تعتبر قروضا مغيبة لارتباطها بتكاليف ربوية عالية وودائع سياسية واقتصادية، والتي يمكن بها إعادة الدولة المقصودة بهذا التوجه إلى طريق الثبات الاقتصادي الخارجي لها، وإلى المدى الذي لا يعتمد فيه نظام هيئات البريتون وودز الكلاسيكي على نظام اقتصاد خارجي ثابت وإنما يكون اعتماده في محاولة تَثِيتُ أسعار العملة والتي غالبا ما تتم عن طريق تفاوضي من حديد، وطالما أن ذلك لم يحدث من خلال ليبرالية جديدة ولا من خلال بدل نقدى وإنما من خلال لوجهة نظر مليتون فريدمان، الأمر الذي بضمن تحرير أسلوب تشر أسعار تبادل العملة وبيا بأعلى معدل [Friedman 1953]. وكانت المضاربات الخاصة بالدو لار حتى نهاية الخمسينيات قد تم تخطيطها للنيل من خلال القوانين واتفاقات السياسة للحلفاء الغربيين درء واتقاء مخاطر الحرب الباردة. وكان التحدي الأكبر في استمرار بقاء صندوق النقد الدولي IWF، كما كان الفشل الذي لحق النظام بشأن تثبيت أسعار تغيير العملة عام ١٩٧٣ كحاجز مائي وكنهاية لفترة بعينها في تاريخ القرن العشرين وباعتبار ذلك أمرًا ملموسًا وواقيا. وهو الوضع الذي تم تفسيره أيضا [de Vries 1986. S.157] بفشل هيئات البريتون وودز. وتتساوى موازين الدفع ويتم ذهابها إلى بنوك خاصة مع استمرار أسعار تغيير العملة كلعبة في أسواق العملات الصعبة وظهور نظام حكم يقوم بتنظيم سياسي لعلاقات التمويل العالمي كأمر يحدث في التعامل في السلع المرتبطة بالعولمة. والشئ الجدير بالملاحظة هو محاولة إعادة إحياء صندوق النقد الدولى IWF في فترة نقلبات هيئة البريتون وودز، كما يلاحظ بشدة حاليا معاودة الدول الأوروبية حتى نهاية السبعينيات اللجوء وبشكل جماعي للاستفادة من إمكانيات صندوق النقد الدولى IWF: فبين عام 197۸ وعام ۱۹۷۷ استفادت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) باستشاء اليابان من أرصدتهم الاحتياطية الكبيرة، خاصة إيطانيا وبريطانيا العظمى والتي تمثل هذه الأرصدة حاليا ما يقرب من ٤٠% من إقراضات صندوق النقد الدولى IWF.

وفي عام ١٩٧٨ استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الصندوق في تثبيت الدولار من منظور إنشائها لهذه المؤسسة. وتذكر مسميات الدول التي تنامي وقوعها بشدة في أزمة الاقتصاد العالمي في السبعينيات بالدول التي لم يكن لها نصيب من تصدير البترول بالدول النامية. ويتم إعداد تسهيلات تمويل إضافية من منظور قضابا هذه الدول في أمور المضاربات بالبورصة كوسائل للتغلب على هذه الأزمات الحالية المرعبة وللتخفيف من شدة الصدمات كما حدث في أزمة الزيت في السبعينيات بشأن تعويضات مبالغ السلع المصدرة أو للمساعدة في قضايا الخسائر التي تحدث من جراء كوارث الطبيعة أو لتمويل مخازن تعويض المواد الخام، الأمر الذي بمثل كافة التسهيلات المناسبة للتوسع في هذا المجال والتي ينبغي لها أن تحدث منذ عام ١٩٨٦ من منظور أسباب عميقة الجذور من الجمود والاستدانة من خلال برامج طويلة المدى وبفوائد مخفضة، الأمر الذي قد يحدث وفق مسئولية عليا للدول المستقلة، ويهذه السياسة التي تناسب البنية الاقتصادية وتجاوز متعدية صندوق النقد الدولي IWF وإلى مدى بعيد في مجال حقلها الاقتصادي وخاصة فيما ير تبط بالعلاقات الخاصة بالعملة. وكان لزاما على الدول المستقبلة وضع شروط- قلت أو كثرت- مناسبة ومصحوبة بوثائق أطر سياسية واقتصادية يكون تطبيقها في دفع مبالغ الإقراض والمرتبطة بها ارتباطا وثبقا. ويعتبر التناسب البنيوى والذي يعنى الاضطلاع الذي تقوم به الدول الصناعية منذ الثمانينيات كممارسة لسياسة لبيرالية جديدة، والتي ترى في مقاومة التضخم وأفظمة الميزانيات الصارمة وخصخصة القطاع العام والإصلاحات الاجتماعية المقيدة، وليبرالية أسواق العمل والتطبيق العام لمغريات السوق أمرا الاجتماعية المقيدة، وليبرالية أسواق العمل والتطبيق العام لمغريات السوق أمرا في السنوات الأخيرة أكثر اتساعا وامتدت لحقول أخري، ومن الواجبات المهمة بشأن تغيير النظم التبادلي في الدول الشيوعية المتخلفة ممثلا في الدفاظ عليها منذ عام 1991 من خلال نظام تسهيلات التمويل. الأمر الذي ربما يتجاوز وعلى مدى بعيد قضايا أسعار تغيير العملات، وهو ما يعنى نقل أساليب سياسية وأنظمة مؤسسات كاملة تضمن اتصالا مباشرا برفاهية الغرب، ويعتبر الشيء المميز لحقل العمل الموسع لصندوق النقد الدولي ۱۷۱۴ منذ الثمانينيات في أنه لا ينحصر فقط في الاشغال بتأميس أو إنشاء اقتصاد ليبرالي، وإنما في المواجهية بشكل مضطرد القضابا الأمور الناتجة من الليبرالية والعولمة.

وتعد أول نتيجة لمواجية العولمة الحديثة ممثلة في أزمة الديون العالمية منذ الثمانينيات والتي ألقت بإشكالياتها غير القابلة للحل في العصر الحاضر. وتقدم ليبرالية أسواق رأس المال للدول الصناعية الجديدة بداية الإمكانية في تمويل مشروعات التطوير من خلال أخذ القروض، وفي نفس الوقت الاستفادة من خبرة ارتفاع المحدلات الربوية في خفض أسعار المواد الخام وتقييم أسعار تغيير العملات والمعرضة لمزيد من التخمينات والظنون.

ويؤدى تلقى العروض الأجنبية إلى جذب ذاتى لإعادة أقساط الدفع وأقساط الدين المرتفعة وذلك فى إطار المحيط الاقتصادى العالمى غير المناسب، الأمر الذى لا يتوافر فيمن يقوم بها فى الكثير من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية من خلال عوائد التصدير. ويتم بداية وبالتنريج الإقرار والاعتراف بأنه فى حالة الدين أو القرض الحسن بالنسبة للدول الفقيرة والمثقلة بديون كثيرة طائلة السبك المنافق المنافق

وظهر على السطح وللمرة الأولى في هذا المبحث مسودة نص سياسي لنوع من علاج الصندمات من خلال أجزاء غير واضحة في القطاع العام والنظام الاجتماعي وعلى المدى القصير، بأن تقدم منتجا تسويقيا وفي هذا المجال. JGuitian 1981, S. 30 fl

وبعد الشيء المثير للدهشة بأن أدوات التمويل الثلاثة المصاغة و المعدة من صندوق النقد الدولى IWF ترتبط أساسا في كونها مشاكل ناتجة من العولمة. وتقلل التسهيلات بشأن تقوية احتياطات النقد عام ١٩٩٧ وخطوط الاقتراض المعالجة عام ١٩٩٧ مخاطر التضارب في العملة وتأثيرات العدوى من أزمات التمويل.

وتظهير التسهيلات الخاصة من أجل خفض ظاهرة الفقر والنمو عام ١٩٩٩ و والتي ارتبطت بها ١١٠ دولة، أن العولمة ليست برنامجا للنمو وتسيير خطاه بطريقة آلية. ويتخذ بجانب تقديم القروض من صندوق النقد الدولي IWF مجموعة من الإجراءات الوظيفية والثقنية ذات أبعاد دولية. وهنا يمكن الأخذ في الاعتبار بعض التشاور والنصح ضد أو نحو اختيار أنظمة مناسبة لأسعار دورات تغيير العملة، وللتعامل مع الصدمات الخارجية أو المشاركة في اتفاقات الاندماج الإقليمية. ولحل ما يخص ذلك فى هذا المستوى الموحد لإقرار البيانات فى قضايا اقتصادية مركزية.

ويعتبر الالتزام العام للأعضاء ضمانا للشفافية والتدفق الحر للبيانات المهمة، ومن أجل تأمين ذلك يتم اللجوء لضم خبراء من صندوق النقد الدولي ۱۷۲ البناء الظمة إحصائية ذات مستوى في كافة الإنظمة وفي الرموز الكودية للشفرات. ونبيئ الرقابة والإشراف على مثل هذه المعلومات لبعض الأقاليم والدول، وأخيرا للعالم ككل مجالا الممارسة العمل الجديد ولمساحات بعينها واضعة في حسباتها الأماسيات لبنية تمويل عالمي جديد⁽¹⁾. وينظر في نفس الوقت إلى المعلومات الثماسيات لبنية تمويل عالمي جديد⁽¹⁾. وينظر في نفس الوقت إلى المعلومات الشاملة كإسهام مركزى للتغلب على الأزمة التمويلية ومن أخطار عدوى العولمة. ولحل الجديد في الأمر المتمثل في وجود الأنشطة التي تقاوم الفساد الكبير والتخفيف من أعباء الضرائب، والذي يفعله صندوق النقد الدولي ۱۳۷۴ مع البنك الدولي نشاوى المعدود أي التماسي المنظمة الأخرى، ويعتبر تنامي الأنشطة المعلوير السباسي لصندوق النقد الدولي ۱۳۷۶ مرا الهرا أمرا هشا، ويتجاوز بداية دورها المحدود في القضايا الخاصة بالعملة والتي لا نرى فارقا أو اختلافا بين الدول الصناعية والدول النامية. (Bird 1987, S. 72ff)

ويقصد بأمر التنخل في الهند الاستفادة بالقوة الإنتاجية لكل الدول والتأثير عليها ويمثل التزاما جزئيا يعتبر حتى يومنا هذا حقا من حقوق التطوير [IMF] IP92, Arr. 1: vgl. Rigaus 1991 علما بأن قضايا التطوير نقع على النقيض من ذلك وبداية في مجال الواجبات الخاصة بالبنك الدولي وما يتبعه من البنوك الفرعية التأبعة له. ويعتبر البنك الدولي هنا كينك عالمي هدفة إعادة البناء والتطوير

⁽۱) يتولى ٨٠ % من الأعضاء في الرقت الحالي إحداد أطر واسعة من البينانات والمعلومات التي ترتبط بالمادة الرئيمة من المشاورات النظامية مع دول الأعضاء بشأن نشر المعلومات العاسمة (PIN) والمعا على إحدادها، وتعثيل وضع العالم الحالي شرحا وتوضيحا النظرة الانتسصادية العالمة عن نصف عام.

الأساسي لاقتصادات ما بعد الحرب من خلال قروض طويلة الأجل ولإنجاز مشروعات في مجال البنية التحتية ودعمها.

وتمثل زحزحة مجال التأثير الحقيقى في مشروعات تطوير المستمعرات السابقة وبحيث تكون أساسيات صفقاتها بمبادرة من ودائع رأس المال من الدول الأعضاء كضمانات أمن لأسواق رأس المال وهي التي نقوم بهذا الدور بشأن القووض الممنوحة، وعلى قروض البنك الدولى أن تغطى في المقام الأول الاحتياج من العملة الصعبة لأجل تمويل مشروعات طموحة في الأفق ولتطوير أموال خاصة يحتمل أن تحوطها بعض المخاطر، ويقدم البنك الدولى الوسائل المالية المطلوبة في الوقت الذي تكون فية الشروط مناسبة وجيدة للدول المستقبلة لها، المطلوبة في الوقت الذي تكون فية الشروط مناسبة وجيدة للدول المستقبلة لها، الموضوعي والمحايد لأموال البنك الدولي ينبغي أن يتم تجهيزه من خلال دراسات المستقبلة لهاء المستقبلة لهاء القروض، ويتولى النبك الدولي تحويل المكاسب الصافية إلى المؤسسة الدولية للتطوير ADI والتي تعتبر فرعا للتطوير السياسي وهي مؤهلة المقابية الدور من خلال إعطاء وتقديم قروض لمدد طويلة وبدون فوائد ربوية كنصيب مرتفع القيمة يتم إهداؤه لدول أقل نموا ولها خططا صناعية لا تؤهل شروط البنك الدولي المحتادة القيام بتمويلها. (1)

ويضطلع البنك الدولى منذ الثمانينيات فى مجال برامج توافق البنية وفى تبار توجهات العولمة بمهام جديدة ملقاة على عائقه، والمبنية على الادعاء بالتحفظ

⁽۱) تم تأسيس هيئة IDA عام ١٩٦٠ وتملك حاليا ودائع تقدر ب ١٠٨ مليسار دولار أمريكسي. ومع بداية ١٩٦٦ اضطلعت مؤسسة التغرن والتعويل الدولى (IFC) بمهام عملها وهو دعم المؤسسات الإقتصادية المخاصة في الدول النامية، وتركز فيها خدماتها وتقديم العون القتلي في الدعاية لاستثمارات مياشرة أجنبية أو لصياغة برامج خاصسة، بهينذا المشأن ولعزيد مسن التقصيلات لأعضاء البلك الدولي ومجموعاته انظر: البنك الألماني الاكتصادي، ١٩٩٧ صر ١٩١٧-١٠.

على مجال الاختصاص التقليدى والارتباط به، الأمر الذى أدى إلى وقوع هزات وفرقعات عامة نتجت عن إصلاحات السوق الوردية للقطاع العام وللأنظمة الاجتماعية، ولا يقلل من أهمية تلك الصنقة العملية البنك الدولى والممثلة في نصوص المسودات النظرية للتطوير والتي يتم إنجازها في محيط عملها و لأن غير ذلك يتمثل في النماذج الشكلية لصندوق النقد الدولى IWF غير المتضمنة لبرامج وإستراتيجيات من أجل تحول اجتماعي كامل.

وتتعكس هذا الخطوط الرئسية لسياسة البنك الدولى دائما على تتاقضات علم الاجتماع وعلى عوامل وغروط التحديث الناجح، وقد جرب البنك الدولى من الناحية النظرية برامج كل موجات التحديث ونظرياتها بداية من مسودات نصوص حو افز الدفع للأمام (Big Push) بشأن تأكيد الاحتياجات الأساسية وأحوال التوزيع وحتى الاقتصاد الليبرالى الجديد لأسواق منظمة تنظيما ذاتيا [Walbrook 1998].

ويستطيع الينك الدولى من خلال رأس المال الذكى والمنظم أن يضطلع بقيادة وتوجيه الرأى فى كافة المسائل النظرية للتطوير وتكون لديه القدرة الملحوظة فى المبادرة بتغيير أسعار كورسات العملة وتطويرها سياسيا. ويقوم معهد البنك الدولى لتطوير الاقتصاد بخدمة واسعة المدى كما لو كان منظمة لممارسة العمل الاجتماعي، وليقود موظفى وإداريي وسياسيي العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا إلى المستوى الغربي في علوم الاقتصاد الشعبي واقتصاد المؤسسات ترابط التنظير ومشاكل الأبحاث المقارنة ذات الأهمية الخاصة لا سيما أن نتائجها الالالمان منطلق المدوس مسودات مشاريع السوق الأرثوذكسية لصندوق النقد الدولى IWF

وبمناسبة الأزمات الحادثة كنوع جديد فى التسمينيات، الأمر الذى أدى إلى تكثيف المراجعات الواسعة لقوانين اتفاق واشنطن وفى إطار مسودة نص هذا التطوير المالى الشامل (CDF) ويعلن البنك الدولى قانون ما بعد اتفاق واشنطن المتقدم من أجل توجيه الأنشطة غير المتعاونة لمنظمات هيئة الأمم كمنظمة الصحة والبيئة وحماية الأقلبات والعلم والمشاركة السياسية والأمرر التي تمثل العوامل الجديدة والتي يتم بها تحقيق نمو على درجة عالية. ويعتبر اتفاق التجارة والجمارك العام لمنظمة الجات (GATT) الموسسة الثالثة التي تشارك بشكل كبير منذ عام مؤسسة التجارة العالمي ونقدم بداية حلاً مؤقتا، وذلك بعد فشل اقتراح مؤسسة التجارة العالمية (GT) والذي تم إعداده في مدينة بريتونزودد في الادعاءات المنافسة للدول المشاركة. ولعل الأسياب في ذلك كانت من جانب التخوف الأمريكي عن تنامى التأثير من قبل المؤسسات العالمية على السياسة القومية، ومن جانب أخر نبدو التجارة الخارجية المنظمة حكوميًا والمرتبطة بالدول الانشراكية والكثير من الدول النامية، الأمر الذي لا ينقق مع مبادئ الاقتصاد

والشيء الذي يدعو للنشاء بشأن مؤسسات التمويل الدولية (GATT) لهو الوضع الخاص بالبرونوكول العالمي والدعم المقدم من منظمة الجات (GATT) لقواعد وأسس التجارة الدولية في عالم متعدد الجنسيات. ويتمحور الأمر إلى جانب الهدف نحو إلغاء كامل ولمدى أطول لعوائق اقتصادية وخارجية، مع الأخذ بتغضيل مبدأ التمييز. ولا يصح أن تعامل الدول المشاركة أعضاء آخرين في الاتفاق معاملة أي لون من الإساءة من أية دولة للمنتجات الأجنبية في مقابل السلع المنتجة في الداخل. واعتبرت أهم نتيجة لهذا اللقاء هي تحقيق هذه المقاصد التي تم حصرها الداخل. واعتبرت أهم نتيجة لهذا اللقاء هي تحقيق هذه المقاصد التي تم حصرها عديدة، حيث راعت هذه المفاوضات أسس التخفيضات الجمركية المرات وضعها، اختيال أعضاء جدد مع إلقاف معوقات النجارة وتعريفاتها غير المحددة. وهذا يعتمد الختيال أعضاء جدد مع إلقاف معوقات النجارة وتعريفاتها غير المحددة. وهذا يعتمد البدال قيادات وتدخلات في أمور الصادرات والإغراق الذي يسود ويسيطر على

الأسواق. على النقيض بقيت مجموعة السنع بوجه خاص مع بعض الدول منفردة أو مجتمعة ذات المصالح الإستراتيجية والثقافية والقومية ويتم تدعيم القطاع الزراعي في كل الدول الصناعية - قل ذلك أو كثر - بشكل قوى وملحوظ وذلك حماية ضد ما برد من واردات الدول النامية. وكان لاستمرار انفتاح هذا التطلع في منتصف التسعينيات على أجندة لنظام زراعي عالمي وعلى مادة تفاوض منتظمة وخاضعة لقواعد وأسس، وحتى يتبين أي المجالات الدول النامية ودول الأعتاب في قيام اعترافات من جانب واحد تم قبولها.

وتتواجد في كل هذه المجالات كل الاستثناءات المصحوبة بالأسباب والخلاقات التي يصعب الاتفاق عليها والمقرونة بتقدير عالمي. ونفس الشيء المختلف عليه في اتفاقات التجارة منذ تأسيس منظمة التجارة (GATT). ويعتبر الاتفاق المرتبط بالبات التحكيم ممارسا لعمل في الغالب ويشكل أكثر من كل المنظمات العالمية الأخرى. ومن هنا كان لا مغر من الانتقال من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) بعد تقييمها من منظمة الجات (GATT) كموسسة دولية ذات قيمة كبرى مع إجراء بعد التغييرات [Behagwati 1998].

وتعتمد القواعد المصاغة الآن وبشكل جيد وواضح مصحوبة برباط وثيق ويشكل ألي، وتقدم بصعوبة على مقاطعة أحزاب مهمة في هذا الشأن، هذا من جانب ومن جانب أخر نجد تعميق التجارة العالمية والنظم الحاكمة للتجارة في منظمة الجات التركيز فيما يخص مجال السلع الذي يمكن توسعته من خلال إنجازات الخدمات والملكية الفكرية والثقافية حماية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعامة، ويتمثل هذا بشكل خاص في تحرير خدمات النقل والمواصلات وسفريات الجو والبحر وكافة خدمات التمويل، الأمر الذي يعتبر قوة فاعلة والازمة لزحف العولمة الحديثة.

ويعتبر مسار العولمة لمؤسسات تخطت الحدود القومية أمرا مشكوكا فيه خاصة إذا كانت المؤسسات الأجنبية تملك من خلال شرط تحفظي للمحتوى المحلي الذى يعنى إنجازات عمل لمنتجات مسبقة من الدول المستقبلة التى تكون مستحدة للالتزام بها، وعلى التقبض تقرز العولمة مادة صراع سياسى تجارى جديد. والسوال المطروح إلى أى مدى يمكن للدول الصناعية القائدة مواجهة مصدرى دول الجنوب في مجال صناعتهم الحساسة؟! وهل باستطاعة حقوق براءات الاختراع للمؤسسات الكبرى الزراعية وشركات الأدوية أن تضع الأمور في نصابها عبر مصالح واحتياجات العالم الثالث؟!

ربما يكون العلم التقليدي أو المعرفة التقليدية في نهاية الأمر في أمن من القرصنة البيولوجية [Frein 2002]. ولو حدث ذلك بشكل مشروع أن نبعد السلع التقافية والتحف القديمة (الأنتيكات) والأفلام عن دائرة السلع التجارية، وهل ترك شروط العمل في عالم الغرب والاستعلام عن المستوى البيني كمنافس غير عادل؟ أم نتحرك المطالب نحو أجور الحد الأدني، ومنع عمل الأطفال وأن تضطلع المنظمات النقابية وما تملك من حرية بتقديم حمايات جديدة في هذا الشأن؟!

المتدرب السحرى للعولة

مؤسسات اقتصادية دولية في موضع النقد

تتحدد أنشطة مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) من وجهة نظر النمو الطبيعي كقصة نجاح تاريخي، وليس هناك ادنى شك من اعتبار التجديدات المؤسسية التى أدخلتها أنظمة الاقتصاد العالمي بعد الحرب والتى شاركت فترة الرفاهية دون منازع فيما سمى بالعصر الذهبي للرأسمالية والتي قدمت كهدية لما يسمى بالمعجزة الاقتصادية لمجتمعات الغرب.

وتخلق الدول الرأسمالية المتقدمة نوعًا جديدا من النظام العالمي الليبرالي والمتضمن لكوادر شفرات السلوك المرشد ولمؤسسات التعاون الآتية: البنوك الدولية. صندوق النقد الدولي. ومنظمة التعاون الدولى والتطوير، ومنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية.

[Maddison 2001, S.22; vgl. UNDP 1994, S.82]

وتوجد بدول الغرب على الأقل صلة قرابة انتخابية بين الليبرالية التجديدية و الديمقراطنية، حيث إن التنظيم المؤسس لحركات رأس المال الدولى بيسر الضغط ويخففه من خلال إجراءات مناسبة وصعبة ضد الصدمات القادمة من الخارج، وقد استطاعت دول العالم المتقدم والمتطور أن تستغل مساحات اللعب والحركة الخاصة بسياسة التشغيل الكامل ومن تحقيق اندماج مطالب النقابات وحركات العمال.

ولمل قيود حركة رأس المال تعوض كبديل قيود الديمقراطية كوسيلة لمنطلبات السوق (Eichengreen 1996. S.5)، وهنا يتبين بوضوح وفى نفس الوقت اعتبار هذه القيود كظاهرة عارضة تسىء السمعة فى أعين ناقديها كمحامين عنها نحو البنك الدولى وصندوق القد، وهذا ما يتضمن العولمة بمستوباتها الثلاث:

أولها المتمثل في تركيز تأثيرات الرفاهية الليبرالية المؤسسية في مجال نصف الكرة الأرضية لدول الغرب، ولأن دول شرق أوروبا غير قائدة على المنافسة، ونفس الأمر ينطبق على دول العالم النامي التي لم تحظ بهذه القدرة (182. S. 413) وكان للطموحات المالية لمؤسسات البرينون وورذ أن الحقها الأذي من صراعات ومسالح القرى وخاصة بعد العديد من المعاناة والعوائق في مرحلة تأسيسها والتي واجهت النقد القادم من العولمة في الوقت الحالي كحوافز خاصة في خدمتها، فهي تتضمن عالمية السياسة الأمريكية، الأمر الذي اعتبر التصارا عالميا. وبدا للأخرين كعولمة أمريكية (1970 Povine 1967 bzw. Irye 1993) ولو وصل الأمر إلى عدم اعتبارها إطاراً عالميا لسياسة خارجية في صالح 1970, S. 50ff.

أما الاعتراض الثانى فيتجد فى توازن تاريخ هيئات البريتون وودز والذى يعنى الفشل فى مهامها، فلم بعد الأمر مقتصرًا على أجزاء بعيدة من العالم بشأن إبقاء تطور مطلوب تحقيقه لمصادر الإنتاج، حتى إن الدول الصناعية تعانى منذ نهاية عصرها الذهبى تحت وطأة مشاكل البنية وظهور عدم ثبات التحويل الجديد.

ويدور الاعتراض الثالث حول قدرة الإصلاح لنظام الاقتصاد العالمي ودره المساوئ التي تؤدى إلى عدم نجاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ۱WF والعمل على حلها أو تمكن هؤلاء من إيجاد صيغ مناسبة لنظام أوسع نتبناد حكومات العولمة.

ويعتبر الوضع المسيطر لحكومات الغرب في نظام الاقتصاد العالمي أمرا غير قابل للشك أو الاختلاف عليه، ولهذا كانت مسودات منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (IFIS) ومنظمة الجات بشأن تأسيس أسواق حرة والقاوض على الاتفاق مقدما على مبدأ الحيدة الاقتصادية تتضمن الحلول والاقتراحات، ويصعب فيول الاتحاد السوفييتي ودول أخرى ذات إستراتيجيات تطور وطنى في أن تخضع لأنظمة حكم ليبرالية بمؤسسات هيئة البريتون وودز.

ويفشل تأسيس منظمة التجارة (ITO) من جراء عدم استعدادها للسماح بقبول الدول التي تنتهج احتكار التجارة الخارجية الحكومية وذلك في إطار ترتيب الدول النامية حسب أفضليتها المتفق عليها.

يعتبر تقديم القروض من البنك الدولي ومن صننوق النقد الدولي IWF في المرب الباردة أقل تكنوقراطيا وأكثر اعتماذا على إستراتيجيات مصالح الغرب [Thacker 1998]. ونجد في بعض دول شرق أوروبا التي نهجت طريقا الغرب متباعدا عن موسكو سرعان ما يتم تقديم القروض لها، وحتى ديكتاتوربات العالم الثالث الموالية للغرب تم مدها بالمال رغم عدم تحركيا ولو قيد أنملة نحو الديمقراطية واقتصادات السوق. وتقدمت علاوة على ذلك بالشكوى الكثير من دول الغرب عن سوء المعاملة فيما يخص الودائم الاقتصادية السياسية، ونخشى دول

أمريكا اللاتينية فسوة الشروط الموجهة إليها فى الوقت الذى بدأت الدول الأوروبية اتخاذ ترتبيات خاصة بشأن الاعتراف التدريجي لإنشاء عملات فابلة المتحويل [Eichengreen 1996, S.106 ft].

ولم يكن بالأمر النادر بعد نهاية الحرب الباردة أن تستخدم مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولى نفوذها من أجل المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتمنح مصر أثناء تعاونها في حرب الخليج المكافأة المتمثلة في خفض بعض الديون عنها وتمنح الأردن دوراً فعالاً في قضايا الشرق الأوسط من خلال دعم هيئة صندوق النقد (IWF) له بالقروض، وحتى تؤكد قوتها في وجود منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتم إعادة انتخاب بوريس يلتس Boris Jelzins عام ١٩٩٦ عبر قروض لا نتفق والمبادئ المصاغة لتمويل ودعم ميزانية الدولة الروسية رغم أن هذه الدولة وضعت عقبات أمام برامج الإصلاح ولمدى سنوات طوال.

ويستقبل صندوق النقد الدولى IWF بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر
٢٠٠١ وفذا باكستانيا، كما يعتبر البنك الدولى الحكم الفردى الاستبدادى في
أوزباكستان المنطقة الهدف لمشاريعه المستقبلية، علاوة على اضطلاعه بأعمال
مؤتمر المانحين لإعادة بناء أفغانستان وينظر إلى التمثيل الأعلى لمصالح الغرب
والذى بأخذ في الاعتبار إعادة بناء المنظمات وثقافتها من خلال دعم البنك الدولى
وصندوق النقد بأنه يلقى بظلائه على التناقض الموجود بالأنظمة متعددة الجنسبات
وعلى الكيفية التي تقدم حساباتها لأعضائها وفقا للواتح وبدون أن يخلو من وسائل

ويتم إعادة الارتباط السياسي للسادة الأعضاء من البنك الدولى وصندوق النقد وذلك من خلال اجتماعات المحافظين المشتركة في مؤتمرات والتي يتولى فيها وزراء المالية أو روساء النوك اصدار العمالات. تمثل قوة الحسم في اتخاذ القرار بشكل علمي ومن خلال تمثيل دائم تتم إحالته إلى إدارات تتفيذية يتم تشكيلها من الدول الصناعية الخمس الكبرى إلى جانب الصين وروسيا والسعودية لكل منها ممثل مع ضم باقى الدول وفقا للتوزيع الإقليمي وحتى يصل مجمل الأعضاء سنة عشرة عضوا.

ويتم التصويت فى كلا الهيئتين وفقا لتقل الأصوات والتى بمثلك غالبيتها دول الغرب، علاوة على حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام حق الرفض وحدها من خلال (الفيتو).

ويحدث في هذا الشأن ققدان التأثير المطلوب لمديري هذه المؤسسات من خلال التغلب الشخصى والصراعات الحادة بين الدول المدينة والدائنة بحيث تتنامى القوى التنظيمية لصالح المديرين المهيمنين على الصنقات التجارية والعاملين في الهيئة الإدارية ورغم أن هؤلاء الإداريين تم إرسالهم من قبل الولايات المتحدة الهيئية الإداريك، أو من أوروبا بأن التشكيل المتعدد الجنسيات للعاملين في المجال الإداري عالي ما يوضح الدليل الواقعي والحي لعالمية منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (Fis) ومع ذلك يتدخل هنا عامل الأليات المحلية والذي يمنح دوراً له أهمية جانبية في السيطرة الإجتماعية وقفًا لمبادئ القاق والنظر. هذا ويتحدد تواجيد حضور ما يزيد عن 7٠٠ من العاملين في البعادة في حدود شهور قلائل من تشغيلهم. خلال تأثيرات الإقامة التي تتنهي في العادة في حدود شهور قلائل من تشغيلهم. وكان للضغط التوافقي المؤثر سريائه في المؤسسات بقاطع كل المسودات التي تتصل علمية واجتماعية سليمة [104] وأكثر تثيلاً للمبادرة المتدمة من الدول علمياعية الكبيري السبم (76) في هذا الشأن هما البنك الدولي وصندوق النقد.

وتواصل حكومات الدول الصناعية الكبرى منذ عام ١٩٧٥ توجيهاتها وذلك بعد الفشل الذى أصاب أنظمة ثبات سعر صرف العملات حتى إنها حاولت فى اجتماعاتها الشكلية والتغليدية السنوية إخفاء مصالحها المشتركة، وخاصة فى الاتفاقات التي تم صدورها بحيث تمثلت الشخصية صاحبة الأمر بهذه المؤسسات العالمية قبول المشاكل المصاغة من قبل مجموعة الدول السبع والمطالبين بها من روساء الحكومات ومحافظى البنوك المركزية.

وتسوطر مصالح الغرب بشكل واضح في عدم تقييم مجموعة الدول الكبرى للقاء يتم فيه عقد قدم اقتصادية يتم فيه إغراء روسيا بتوسيع المجموعة إلى نمانية، الأمر الذي يرى فيه ممثلو مجموعة الدول السيع مع مديرى صفقات صندوق النقد الدولي ١٤٧٢ والتي كانت سماتها توصي بتوجيهات دينية وشعائر طقوس عقائدية، ولعله غير خاف إظهار هذا الطريق الذي تنتيجه الولايات المتحدة الأمريكية في صندوق النقد، الأمر الذي بشكل مخالفة للوائحها المتعلقة بمصالحها الجيوسياسية.

ويمثل أسلوب سلوك التصويت التواققي في مؤسسات هيئة الأمم المتحدة مؤشرا إحصائيا منميزا وخاصة بشأن إعطاء الفرصة لأى بلد لا يملك تقديم الشروط المطلوبة بشكل مرض، ويمكن أن يحصل على أموال صندوق النقد الدولي IWF (5. 53-55) (Thacker 1998. S. 53-55) الله التجارى من خلال تنظيمات وأولويات ونقاتج منظمة الجات وصندوق النقد الدولي IWF بغض النظر عن طرح السؤال، عما إذا كانت التجارة الحرة حقا هي الطريق الملكي للتطور؟!

ولعل السبب الرئيسي لتخفيض الجمارك على دفعات متتالية لمجموع السلع وعلى المدى الطوبل والتي تمتلك فيها دول الغرب مميزات ضاغطـة وخاصـة ما يسمى السلع الصناعية ويمثل توسيع أجندة الخدمات، وحقوق براءات الاختراع وقواعد الاستثمار الأجنبي والتنافس دورا بالغ الأهمية تلعب به المؤسسات الاحتكارية ذات التوجيهات القومية، وخاصة أن الدول الصناعية تضطلع بتنفيذ الاحتكارية ذات التوجيهات القومية، وخاصة أن الدول الصناعية تضطلع بتنفيذ المدى صادرات الخدمات، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد تجارة السلع التي تحتاج عملا شاقا في ابتاجها كالمنسوجات ومنتجات الاقتصاد الزراعي، الأمر الذي يمثل حوالي ٧٠٠ من صادرات الدول النامية والتي تتعرض لمعوقات

جمركية وعقبات تجارية كثيرة غير مرتبطة بالتمريفات المتفق عليها. وليذا تنتزليد أحجام التجارة للسلع الصناعية خمس مرات منذ سريان لواتح منظمة الجسات عمسا حدث بالنسبة لسلم المنتجات الزراعية (WTO 2001a. S.27).

ويزيد الدعم المخصص المنتجات الزراعية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عن إجمالي المنتج الاجتماعي القارة الأفريقية، وعلى الجانب الأخر بستمر تواصل معدلات المساعدة لكل التطوير المكاسب المقدرة للدول النامية من خلال الليبرالية المنطقية المتجارة حتى يصل إلى ثلاثة أمثال هذه المساعدات (WTO 2001b. S. 6].

ورغم التأثيرات الضارة للتمايز والتغرقة في التجارة كأمر معروف منذ فترة طوبلة، إلا أنها تمكنت من خلال كم عديد من التأجيلات الزمنية الودية يتبح لها العبور ولو بصعوبة، ولهذا كان ينظر بعين الحذر والحبطة لنجاحات الدورات التجارية الأخبرة في حالة الاستمتاع بحدوثها، وحتى دورة أرجواى بداية من عام 1947 وحتى عام 1947 لم تكن محسوسة وملموسة بالشكل المرضى المطلوب والتي تم فيها تقديم تسهيلات أكيدة للصادرات الزراعية، وتقشل مفاوضات منظمة التجارة 'WOT في سيائل وما جاء بعدها مباشرة في الدوحة، وبهدف التوصل إلى خطوات قادرة هادفة لخلق نظام متعدد الجنسيات، الأمر الذي يرتبط - قل أو كبر بقرارات الذية والغرض المجرد للدول الصناعية وللحصص لوارداتها من المنسوجات حتى عام ٢٠٠٥.

ويمثل الأمر علاوة على ذلك بنسية وقوع تنظيمات خاصة واتفاقات ثنائية نبتغى الدخول الحر إلى الأسواق في المراكز. ويرتبط الاتحاد الأوروبي بإعادة الاعتماد على التنظيمات والتعليمات التي من خلالها ينم دفع الضرائب خاصة في وجود مخاطر جدية لمراكز الإنتاج الداخلية أو للممارسات الخاصة بإغراق السوق.

وتمثلك الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه قيم التحكيم لمنظمة التجارة WOT وإلى المدى الذي لا يسمح بإضعاف مصالحها القومية. ويمكن هكذا مر لقية التجارة العالمية رغم كل الأحاديث الخاصة بالعولمة في كونها أنها ليست كذلك و لأنها تداخلت في بنيان نثائى غير متناسق لمبدأ التجزؤ وإقليمية التوزيع، مهددة كل الوقت اتخاذ إجراءات عدم الحماية. ولعله ليس من نافلة القول اعتبار النجاحات الليبرالية والوفيرة العدد في السنوات الأخيرة والتي تمت من خلال خطوات انخذت من جانب واحد، الأمر الذي تسبب في الديون التي لحقت الدول النامية ودول العبور (الترانزيت).

ولعل الدور المرموق لمصالح الغرب في مؤسسات الاقتصاد العالمي يكون في رئياطه بممثلين لعالم واحد وقانون دولي واحد، نتضمن مواده أساسيات سياسة اقتصاد وتمويل ناجح في كل مكان ممكن في العالم [Waelbrock 1998] الأمر الذي لا يمثل في الواقع عاملا كافيا للحكم على قدرته الوظيفية لأن ما يرتبط بالتجارة الحرة يخضع بشكل كامل لمبدأ الليبرالية، بغض النظر عن مصالح الهوية الطبيعية.

وعليه لا يمكن أن يتغاضى الليبراليون عن مشروعية منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIs) والمرتبطة بالأهداف المعلنة من قبلها ونعنى بها تدعيم النمو والدخل المرتفع ومصادر الإنتاج لكل الدول.

ويضع المرء هذا العامل في حسبانه، وليصبح الأمر المشكوك فيه لكل مجموعات الدول، عما إذا كان كل من صندوق النقد والبنك الدولي وما يملكان من تجهيزات حالية في وضع تتخذ فيه خطوات جادة ومتميزة لدرء تأثيرات المخاطر بشأن تحقيق العولمة، وتعتبر الدول المتقدمة نفسها الموجة الثالثة للعولمة كفترة غير مبيرة رغم جلبها بعض المميزات والقوائد لدول بعينها ولوقت بعينه [Earwell].

ويعد القاء نظرة على معدلات النمو ذات المعدل البعيد نجدها محدودة للغاية ويقوم بحساياتها ماديسون (Madaison) بأن النمو العالمي والتشغيل في المنطقة الكينزيائية العالمية بداية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٧. ويرتفع النائج القومي السنوى فى هذا الوقت لكل مواطن فى غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية بما متوسطه 7.9% وما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٩٨ ينقص المعدل إلى ٨,١% (Maddison 2001. S.138-139).

وإذا ما راقب المره التأثيرات الاقتصادية الحقيقية فسيجد أن عولمة أسواق التمويل لا تؤدى بأى حال من الأحوال إلى استخدام ابتناجى لرأس المال، وهذا يسرى في المقام الأول على الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستغيد كثيرا من ليبرالية أسواق رأس المال أكثر من تغطيتها للمجز عبر تدفقات رأس المال منذ فترة الثمانينيات. ويلاحظ أيضا أن موقع البطالة في الولايات المتحدة رغم الازدهار على المدى الطويل مع نهاية القرن العشرين كان واضحا بالنسبة لقيم العصر الذهبي، وقد يتغير دستور اقتصادات الشعوب الناضحة من باب التشدد والادعاء بالتضخم المالي ولكن من خلال استقلالية التماملات التجارية المالية والذي يبلغ حجمها اليومي ما يمثل ١٠٠ من الإنتاج العالمي وذلك في ثلاث

أولها : تنامى نزايد التأرجحات التى تقوم على التخمين أو الظن فى أمور الأنساط الربوية لأسعار دورات نغيير العملة وقرارات الاستثمار، الأمر الذى يجعلها غير مؤمنة وينتج عنها مصاريف عالية فى رأس المال.

وثانيها: يتمثل في إمكانية تداخل تأثيرات العدوى في شكل أزمات منتظمة واقتصادات الشعوب المتننية.

وثالثها: الذى يرى أن السياسة قد واءمت على أن تكون أحجام أهداقها للنعو والتشغيل وفقا الأنظمة الميزانيات وثبات أسعار العملة والسوال الذى يمكن طرحه هنا هو: لماذا لم يكن صندوق النقد الدولي TWF غير قادر على استيعاب هذا المجال من خلال إجراءات عالمية للثبات؟! وماذا تعنى المحاولات الجديدة لبنية تمويل عالمية؟!

إن الفشل لأى نظام فى مفاوضات أسعار دورات تغيير العملة وما يرافقه من موجات الليبرالية قد أدى فى المقام الأول إلى ضيق الأساس فى إيرام الصنقات للمؤسسات العالمية وينمسك صندوق النقد الدولى ۱WF بداية بالإصلاح على النظام القديم، فى الوقت الذى يبدو فيه الحلفاء من دول غرب أوروبا على استعداد فى المساهمة بقبول طبع المزيد من عملات الدولار قد تأكل ولم يحد لها مكان.

إن عدم اتخاذ القرار والذى يعنى الاستغناء عن التفاوض من جانب مساهمى الحكومات قد زاد من ترك أمر حركة رأس المال والعملات الصعبة كلية للبنوك الخاصة.

وليذا تناقص الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي ۱۷۷۴ في مجال السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وخاصة العبور الرسمي نحر أسعار تغيير العملة بشكل حر، وبصبح دوره هنا هامشي للغاية، حتى إنه يمكن القول بأن الأنماط الواجيب التهاعها من نظام حكومي لم يعد له محل أو وجود، وهذا ربما يكون السبب الواضح لعلاقات القوة في نظام العولمة في أن دول العالم القائدة ترى القليل من الاهتمام لأي موقف أو عمل تستطيع فيه الأمم الصغيرة المشاركة في اتخذاذ القرار.

.[Eichengreen 1996, S.139; Helleiner 1994, S. 101ff]

إن الإعلان الحقيقي لتنظيم شكل مؤسسي ومتعدد الجنسيات لسوق القد العالمي الأمر الذي شخصته سوزان سترينج Susan Strange بأنه بمثل خطوة نحو الفوضي الكبيرة واتخاذ المواقف من جانب واحد (Strange 1986, S.38ff) الأمر الذي جذب معه منذ الثمانينيات المزيد من الاضطرابات والتي يمكن السيطرة عليها من خلال محادثات مكثقة من الدول الكبرى، وكان لإعادة المحاولات وإثبات اتساع التنبذبات في أسعار تغيير العملة ومواجهة الاتحرافات الشديدة من خلال التنخل التنافى الموق العملات الصعبة الأمر الذي لم يجلب في المنوات الأخيرة سوى [القليل من الطموحات المثبطة والبدائل غير المريحة [Eichengreen 1996, S.191].

ويكون رد فعل الدول الصناعية منتوعا ويشوبه المزيد من الاختلافات بالنسبة لتنبذبات أسعار التغيير العملة المخمنة وكان لا مغر أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تأخذ موقف عدم المبالاة، فالدو لار هو عملة أمريكا وإن كان ذلك بمثل مشكلة لبقية دول العالم وغرب أوروبا التى تمثلك إمكانيات العمل المشترك والموسسى بقوة وقد نقت من خلال عدم الثبات للعلاقات بشأن أسعار العملة وخاصة ما يستجد منها، خطوة الانتقال الثانية نحو الاندماج ولكى يتم الابتماد عن تأرجح أسعار العملات من أجل إيجاد سوق مشترك ولذلك اتجه نظام العملة الأوروبي إلى الطريق الذي يؤدى أخيراً إلى تحقيق عملة مشتركة.

وكان للموقع المتقرد الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التمويل العالمي والذي يعطى لها حق الاعتراض (الفيتو) لكل محاولة تؤمسن إصسلاح جنرى لسم تنفير وقد بقى الدولار رغم الإقرار بإدخال عملة اليورو كوسيلة دفع عالمية هو العملة الأساسية بكل بساطة، وقد ملكت الولايات المتحدة الأمريكية رغم العجز في الميزان التجارى في الأعوام العشرين الأخيرة خططا عملية وغير محددة في مجال الإهراض [McKinnon 2002]. وتواجه دول الأعتاب والدول النامية مشاكل حقيقية لأنظمة أخرى كبيرة وحتى في إطار التوافق البنيوى الذي تنظمه قيم الليرالية لم يجلب لها النمو الضرورى الذي يحررها من الديون وعمل برى حساب زمن طويل ظهرت تأثيرات سلبية، فقد كان توقع مؤسط النمو لدول أمريكا اللاتينية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٠ عند ٢٠٦% وقد تم ضغطه من خلال التوبيا ما بين عام ١٩٥٠ الي عام ١٩٥٠ ويتهمة ٤٠٨.

-[Maddison 2001, S. 151]

ورغم كل البرامج الإضافية التى وضعت لم يتوافر أى حل لمشاكل الديون والفقر، ففى كلا العقدين الأخيرين من القرن نمت قياسات أعباء الديون للدول النامية ودول الأعتاب ووجد أنها فى تزايد مستمر. وإذا ما أخذ المرء فى الاعتبار أن خدمة الديون للدول النامية والمقدمة من دائنين متعددى الجنسيات ومن القطاع الخاص الأمر الذي يودى إلى مرتين المساعدة العامة للتطور إلى مرتين ونصف عن المطلوب والذي يوضح مدى رؤية عدم التوجه المستقبلي، ورغم كل التيسيرات لقضية الديون وتطويرها فقد أحصيت أعداد الدول الفقيرة المدينة بـ ٣٤ دولة [HPCS-Easterly199]].

وكان لتقبل دول الأعتاب للصدمات الخارجية، كما تبين أزمات التسعينيات الخاصة بالمكسيك ودول أسيا وروسيا وحتى الأرجنتين مدى نزايد الليبرالية وخاصة وأن هناك عاملين برهنا على تحمل تبعات خاصة بأسواق الطوارئ:

أوليا: يتمثل فى تحمل الدفاع ضد هجمات العضارية للمعدلات الربوية بشكل أكبر مما تتحمله الصناعة المحلية والأخذ بتوفير احتياطات كبيرة من العملة الصعبة ومن العصادر والانتفاع الإنتاجي.

.[Mussa u.a. 2000, S. 52-55; UNDP 1999, S.93]

وثانيها: يتمثل في التطور المرتبط بأحداث مسيرة الاقتصاد المزدهر في الدول الصناعية وقد دعمت وجهة النظر المحاطة بالظلال في صندوق النقد الدولي IWF بشأن ضمان وتأمين أسواق رأس المال العالمية وفي تمويل عمليات التطوير بشكل منواصل. ولهذا بقيت الأسواق الطموحة في حالات الإقراض الانتهازي في موقع مندن بمجال الإقراض، وقد انضح في أوقات النمو المتروى التدريجي وتفادى المخاطر العالمية الأمر الذي بعد بأكبر المقاييس لهذا النمو وذلك بمواجهة المهرول على نوعيات جيدة.

.[IMF- Survey 19.12.2001, S.388]

ولسبب جيد يعتبر ميزان وبرنامج صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى مادة خصبة للمتناقضات الحادة منذ فترة طويلة. وتعيد الدراسات الداخلية منذ التسعينيات تكرار تأثيراتها الخاصة بالكساد، ولعل الواقع أن أكثر من ٥٠ دولة و لاكثر من ٢٠ عاما بقى عملاؤها يتناوبون التنفيذ من جانب حقوق الدول المستقبلة والتي نتم بشكل غير مرض، ويمثل اتهام بعض النقاد من خلال عينة منحازة بأنهم يركزون على التنفيذ المزعزع وغير المستقر فى قضايا ميزان المدفوعات للدول المثقلة بالديون المرتفعة والمشرفة على الإقلاس والتى عليها أن تلجأ فى العادة إلى صندوق الند.

وشة أبحاث حديثة أجريت وتمت من قبل إستراتيجيات الحصانة المرتبطة ببتالة صندوق النقد الدولي IWF والتي تعتد على الإحصاءات الجديدة وترسم في الواقع صورة كنيية ومؤلمة للوضع الذي تمت مقارنته من قبل أدم بريستوفورسكي وجبس فريلاند (Adam Przeworski u.Games Vreeland) عن ١٦٥ دولة والتي اظهرت أن الدول التي تحت رعاية صندوق النقد الدولي IWF أقل من الدول التي ليس لها تعاددات أخرى مساعدة وتتحقق بعد انتهاء هذه التعاقدات نتائج حسنة، قد لا تتعادل مع قدان خسائر النمو الذي يلاقي المعاناة.

[Przeworski - Vreeland 2000]

ولعل التحسين الذي يطرأ على ميزان المدفوعات لا يتم فقط من خلال ارتفاع الصادرات ولكن أيضا من خفض الواردات ولقد اتضحت التأثيرات الفاعلة بشأن الانخفاض الحقيقي للأجور والأنصبة المنكشة للمنتج الاجتماعي الأمر الذي مثل ظاهرة نمطية كانت تصطدم بالشعور المؤسسي لعلية القوم المحليين.

ومن أجل مقاومة الفقر باعتبار ذلك أمرًا صعبًا للغاية ولا يتفق مع حجم الوقت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٨ وحيث ألهيرت أبحاث كافة برامج البنك للولى وصندوق النقد الدولى IWF حتى بعد إعادة نزايد النمو، عدم الاستفادة من قبل كافة الدول التي تعيش تحت خط الفقر.

وعلى مستوى أخر يطرح السؤال عما إذا كانت المشاريع الكبرى للبنك الدولي تهذف للنمو المنشود؟! فإن الأبعاد البينية والتي تم التأكيد عليبا منذ السبعينيات قد تم نفيها وتكذيبها وخاصة بعد تغيير الحال فى الغايات الاستوانية ومساحات التصنيع الزراعى وخزاتات توفير السياه غير الاقتصادية أو مشاريع العظمة لبعض الدكتاتوريين. [Caufield 1997]

وآخرا وليس أخيرا تصبح التأثيرات السياسية للتوافق الينيوى في شراكة مباشرة نحو إضعاف المؤسسات الديمقراطية. ويرجع الكثير من حكومات الدول المستقبلة إلى اللجوء لعون ومساعدة صندوق النقد الدولي ۱WF وحتى يتسنى لها تنفيذ سياساتها الداخلية ضد أعدائها عن طريق دعم المؤسسات العالمية التى أثبتت قوة مقاطعتها لأعمال كيذد. [Vrceland 2001]

من أجل بريتون وودز Bretton Woods جديدة:

ميلتون فريدمان Milton Friedman في مواجهة جيمس توبين James Tobin

تحدث صنامات قوية مسبقة وكان لزاما على هيئات البريتون وودز إلغاؤها الأمر الذى لا يمكن إغفاله بحسبانه شيئا مفاجئا. كما أن الشيء المدهش في هذا الشأن وجود الأصوليين بالأسواق والغوضويين من اليسار ينفقون على ذلك إلى حد بعيد. على أية حال فقد أعدت الحركة الناقدة للعولمة إلى جانب النداءات الأخلاقية غير الراغبة في العولمة ولتحقيق عالم أفضل من خلال تقديم مقترحات بناءة في هذا الصدد مثل تقوية مؤسسات تمويل متعددة الجنسيات وربط كل ذلك من خلال إصلاح شامل لهيئة الأمم.

ويعتبر الليبراليون الراديكاليون البنك الدولى وصندوق النقد كأنر متبق من مخلفات عصر الحرب الباردة رغم أن تأسيسهما كان بمثابة قلاع صامدة للانتهازيين والدكتاتوريين اليمينيين ضد المسارعين والمهرولين نحو تيار الثيوعية. ويكتشف المرء في تلك الأثناء أن هناك علامات وسمات تم استخدامها من قبل البيروقراطية الاجتماعية من الخارج والتي أخضعت الدول النامية لسياسة التبعية وعدم الاستقلال. وتبرز في عالم تتنامى فيه العولمة بخطواتها المتقدمة تباعا من خلال الاستثمارات الأجنبية وحجم الأموال العامة والمتحددة الجنسيات بحيث يكون حدوث الأمر طبيعى ويترك تطوير التمويل للمقرضين من القطاع الخاص إلى حد بعيد.

ويطالب الليبراليون بتقليل الغروق الوظيفية الواضحة بين صندوق النقد المناط اليه هذا الواجب الأساسي وبين أشد الناس فقرًا وتقديم المساعدة لهم من إسهامات البنك الدولي، ويكون إصدار الدين من قبل منظمة دعم الدول الفقيرة المنقلة بالديون HIPCs وبضمائها، طالما أن ذلك يحدث فقط لنظام قوى لإصلاح السوق والإنتناع على بنوك الغرب.

والشيء الحاسم في هذا الصدد شأن تجارة العالم الحرة والذي لا يمكن حدوثه بدون منظمة الجات.

وما يهم هؤلاء أن يبقى الحفاظ وبشكل خاص على تخزين الإيداعات البيئية والاجتماعية لمنظمة التجارة WOT، والتى أثبتت بقاء صلاحيتيا وجدارتيا المسئولية القومية [IFIAC 2000] وليست العبرة في تأسيس نظام جديد لبينات البريتون وودز وإنما في نقل التنافس الحر من مؤسسات حكومية وطنية وعلى معدلات الثبات الأمر الذى يخلق من هذا المنطق قيمة الثبات، ويتحرك المرء في هذا المجال الذى تكون فيه بلدان العالم مدعمة استناذا إلى نلاث عملات كبرى إقليمية مسيطرة كعامل مساعد على تقليل أزمات المخاطر المالية [Schwarz المتعارف ويتبنى ميلتون فريدمان مواقف تجاد أسعار كورسات التغيير الحرة والتى ترفض خداع أو تضليل سيناريوهات الرعب للأزمات المنتظمة للعولمة؛ ولحل الوظيفة الإيجابية في مقامرات العملة الصعبة تكون واضحة في توازنات عنم

التَساوى فى الاقتصاد الواقعى وكذلك فى مخاطر التَضخم وذلك قبل أن تصل إلى أبعاد مأساوية [Friedman 1953, S. 243f].

ولا يحدث ذلك من خلال التأثيرات المعدية ولكن بغضل ليبرالية نقاط الصعف عند البلدان المعنية بشكل مفتوح وبدون عوائق تحمل المسئولية في حدوث أزمات العقد الأخير، وبيدو التناقض أنه في حالات الضرورة، فقد تبدو الأزمات المرتبطة بالعولمة وأحداثها في بعض البلدان ذات الصلة بصندوق النقد الدولي الالتي والذي يعنى أن المجتمع الالتي والذي يعنى أن المجتمع العالمي يدع المال يتدفق في حالة الأزمة. إن ترتبيات أسعار كورسات التغيير الاطلنطية أو مناطق الهدف المراقبة من صندوق النقد الدولي اللاز الدولار والذي والذي والممثل المنابعة البريتون وودز والذي تكون نصف احتباطي البنك المركزي المركزي المركزة المرحكة اليومية للتعامل وسوق العملات الصعبة الخاصة.

ولعل عدم توفيق صندوق النقد الدولى Wi بشأن قدرته السياسية في أمور أسعار كورسات التغيير أن أصبحت هناك إستراتيجيات غير مجنية بل ومشكوك في أمرها لروسيا وجنوب شرق أسيا والأرجنتين، ويصل الأمر للأخذ بنماذج عالمية وفقا للملاحظات النمطية للبلدان [Mussa u.a 2000, S. 18ff] وينبغي الناقدون من الليبراليين الفكرة الأكثر بعدا، بأن يتم ترك جزء من مشاكل الدبون المالية التكلفة لآليات الاقتصاد الحر وإفلاس الينوك بعد انسحاب صندوق النقد الدولى .

 وعلى لجان البنوك الخاصة الالتزام بالتغاوض مباشرة مع الدول العدينة والعمل على تصحيح أنظمة التمويل الفاسدة وفقا للمستوى الغربي. ولحل بداية ما تراه بيروقراطية هيئات البريتون وودز الراغبة من خلال عدم ارتباطيا بنظام مائي عالمي متميز. ويحاول صندوق النقد الدولي IWF أو أي صندوق قائم بعده العودة لمنح قروض مرحلية وعلى مدى قصير واضعا شروطه للعقوبات والعمل المشترك مع البنك لتحقيق نوع من المساواة في ميزان المدفوعات العالمية شريطة أن تتوفر شفافية السوق.(1) [Sachs Meltzer 2000]

ويشارك ناف مؤسسات التمويل الدولية (IFIS) من اليساريين في المطلب المرتبط بالشفافية وإصدار قرارات الديون متبنية أخطائها وعدم نجاحاتها في الثقة المبالغة في أمر إلغاء الأسواق وهجومات المضاربة لبنوك الغرب، ويتم تحليل البات أوضاع الديون أو الوقوع فيها بداية من سبعينيات القرن من قبل هؤلاء الثاقيين وإعادة الموقف للعالم الثالث وارتباطه بمصالح الغرب الخاصة، وقد بلغ النقد أعلى درجاته بعد مضى العام الأول لتأسيس هيئات البريتون وودز عام 1995 من خلال الشعار: "خمسون عاماً كافية".

وتلعب في أيامنا هذه حركة الشبكة العالمية دورا مركزيا في نقد العولمة مع التحفظ بشكل محدود في مجالات التبعية والإمبريالية أو النظريات العالمية.^(٢)

⁽١) يقدم السيد جولدشقاين عام ٢٠٠٠ دراسة نقدية مقارنة بالمقترحات المهمسة لخط-وط سبير مؤسسات القبويل الدولية (FFS), ووبعضد ذلك إيشنجرين عام ١٩٩٩ بالإسهامات المهمة فسي هذا الشأن ولمل اللقد القائم من خلف هذه الأساميات تمثل فسي الخيسرات الخاصسة بالسعيد شتجلتدر (Stiglitz) عام ٢٠٠١ من ٢٢٤ وما يعدها.

⁽y) كان لهذا الفتد كأثير كبيراً من قبل ريش Rich عام 1915 في محاضرة له في هذا الشأن ويصفى البيرم خصور عاما على شبكة الحدالة الاقتصادية الدولية وهي فترة كافية ومتواصلة وتضم 10-1 منظمة في عدد 10 دولة . www. 50 Years,org.s. auch .Dummher/ Mital, hg. 2002

وأبرزت نهاية الاستراكية وطرق التطور المركزية الذاتية نوعا ما من الشلل وربما التوقف لكافة طاقات النقد الاجتماعي الأساسي ولنصوص مسودات مشاريع البدائل العالمية، ويعتبر النقد للنظام الاقتصادي العالمي مطلبًا إصلاحيًا لعدالة المولمة واستمرارا للمحافظة على البيئة، كما تعد نقاط الهجوم القوة للمؤسسات القومية والبيزوقراطيات العالمية وعجرفة أجيزة الأمن نحو رعاية دبلوماسيات القم والتأثيرات الهادمة لحركات رأس المال والمضاربة على الاقتصاد الشعبي بأكمله، ولحل وجود مناسبات منقظمة الإقامة أعمال مضادة لم تكن من قبيل الصدفة وإنما جاءت المؤتمرات التي عقدها صندوق النقد الدولي TWF والبنك الدولي ومنظمة التجارة WTO ومجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) أو هيئات الاقتصاد العالمية الخاصة.

وتينت كل هذه المؤسسات مواقفيا نحو مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) مصحوبة بنوع من الطموح باعتبار المسئولين عن عولمة ليبرالية جديدة من حقها التنخل في القضايا والمسائل الداخلية لدول أجنبية هذا من جانب، ومن جانب أخر يصعب تصور كيفية التغلب على تحويل الأموال كلية مع الأزمات المنتظمة دون وجود مؤسسات فوية متعددة الجنسيات.

ويجرى حاليًا مناقشة التحول بشأن قروض البنك الدولى التي تنسم دون ذكر إعادة دفعها الأمر الذي يعثل حلاً كريما وسخيا، ويمثل عنم التمويل الذاتي للبنك الدولى بالنسبة لأخذ القروض للأسواق وعودة تنفقها من الدول المستقبلة، ارتباطا وتبعية لحسن النبة في تمويل التطوير من قبل البرلمانات الوطنية والدول المقرضة، كما تعتبر الدول المستقبلة السيادة الوطنية في الغالب غطاء مريحا لمصالح الثراء للصفوة وعلية القوم المحليين وأنها ليست المبدأ الأخير في هذا الشأن، وتعد المؤسسات الاقتصادية العالمية من هذا المنظور، مجرد انظمة حكم لا يمكن الاستغناء عنها في انتعاون من أجل التطوير العالمي والتحول الاجتماعي المنظمي الحدود القومية. ويتطلب بقاء دولة نامية فادرة على التصرف والتفاوض من خلال توافر قواعد منظمة لمثل هذه الدول غير المحسوبة ضمن مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتطوير (OE(T) سواء الدعم الإيجابي أو السلبي الذي تؤديه هيئات البرينون وودز.

[Tetzlaff 1996. S.18-220]

ولعل إتمام الموافقة على النداءات التى ندعو لعولمة عادلة وعالم أفضل فإنه ينبغى مراعاة مبدأ 'الوقع الخيالى' فى توافر مطلبين لنقد العولمة وتواجدهما فى الحياة العامة (Giddens) وحضورهما لكافة المناقشات الحالية داخل المؤسسات العالمية والعمل على اتخاذ إجراءات ضد إفراغ الأسس الضربيبة للدول ولدعم شك أنظمة التمويل الدولية.

وبتبين بشكل واضح الإحساس بنقد حركات العولمة وأن مصلحتها وفق هذا التصور الملموس والمرتبط بتعليق أو حتى بإيقاف العولمة وإعاقتها الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عنها وعن سياستها الرسمية، ولعل الخنمات التي تقدم للرقابة على التهرب الضريبي وغسيل الأموال والتي يطلق عليها بلدان جنات الضرائب وبلدان الشواطئ المغلقة كمراكز جادة للتمويل، الأمر الذي تم تقييمه من خلال نقد الملاحظين والمراقبين للاقتصاد العالمي منذ وقت وجيز.

.[Couvrat Pless 1993, S.145-160]

وفى كلتا الحالتين، فإن إهمال مشكلات التعاون بين الدول يلغى أساسيات التمويل لقضايا التعاون بين الحكومات.

وينشأ أول سوق نظامى للبورو - دولار منذ نهاية الخمسينيات وعلى أساس مميزات تحصل عليها بريطانيا العظمى على أرضها والعمل على تنظيم تجارتها بعملات أجنبية. وتستغل البنوك الأمريكية الكبرى والمؤسسات ذلك الموقف دون اعتبار للقوانين المحلية والتشريعات الصادرة ورقابة البنوك.

[Helleiner 1994, S.81-100]

ولعل مجموعة جزر الأرخبيل كأماكن تمويل غير نظامية والتى تأسست في السنوات التالية من الدول التى تؤمن بنوكها من خلال منح شهادة لأفرع معفاة من الضرائب وخاصة في الجزر البريطانية وجسزر الكساريبي وفي لسوكسمبسورج أو سويسرا وهي معيزات من أجل تأمين صفقات المال العالمية، كما تعيير بداية كعامل دينماكي حيوى في الاقتصاد العالمي. ولا يقتصر الأمر من خلال التهرب الضريبي وحدد، ولكن بمشروعية تتظيم مشتريات المخدرات والأسلحة والبشر والتم أخذت طريقها - ربما على مهل - للتطبيق والتنفيذ. وتحتفظ منظمة دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD عام ١٩٩٨ بعد امتناع بلجيكا واكسمبورج وسويسرا عن التصويت ضد أبعاد العولمة ومشاكلها ووضعت تعريفا للعمل من خلال ممارسات ضارة.

ينفذ ذلك عام ٢٠٠٠ على ٧٧ دولة ذات أنظمة حكم سيئة وعدد ٣٥ دولة شاملة تعمل على تطبيق ميداً بلدان واحات الضرائب، أى فرض ضرائب منخفضة للغاية أو الاتجاه إلى إلغانها أو المشاركة بالقاقات دولية بين الحكومات أو ممارسة الاتفاق على حجم الضرائب بشكل سرى أو من خلال تباذل المعلومات. [OECD [2001a]

وقد توجد شركات شكلية وبنوك تقليدية في تلك المناطق تعمل من خلال أجهزة ومؤسسات متعددة الجنسيات بشكل ودى ومرغوب من أجل تجميل وتحسين ميزان مدفوعاتها من خلال صنقات من واقع الخيال. ويعجز المرء عن قياس البعد الكلي للمشاكل موضوع التفاوض، ويدخل الأن صندوق النقد الدولي IWF مقولة جديدة تحت مسمى (إجرام قطاع التمويل) الذي ينتج عنه خطر يواجه مؤسسات الاستثمار الإنتاجية وشات تدفق رأس المال الدولي.

ونصبح مضاربات قطاع التمويل لحقل محدد لاقتصاد السوق العالمي الكبير والذي بحتاج لتشغيل مشروع شبكة من المؤسسات العالمية ومجموعة من مسئولي الأفعال [MMF 2001c]، وبدت مصالح الدول في التنظيم انفعال وتطبيقه، حسَى ولو في المتوسط في تقديم معلومات اللرقابة منقق عليها وذلك من خلال عقود كانت حسى وقت قريب في حدودها الدنيا. وقامت لهذا السبب المؤسسات غير الحكومية مثل هيئة الشفافية الدولية Transparency International بعمل مستويات عالمية لتعديل القانون القومي إلى ولجب حتمي عليها الاضطلاع بها.

وقد تغير وضع التصويت بين يوم وليلة ولفترة مؤقتة بداية من الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ونقوم بشكل مؤقت مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) بنقويض قوة عسكرية لحماية التمويل [Financial Action- FATF] وإيجاد تموذج تمويل انتخطية أعمال الإرهاب والعنف الدولى والزام قطاع التمويل التعاون، ويمكن إرغام الدول المشكوك فيها في أن تتعاون من أجل المستوى المضاد لعمليات الإرهاب علاوة على مواصلة الاتفاق من قبل صندوق النقد الدولي Wife على مراكز الشواطئ المؤلفة على مراكز الشواطئ .

ويبرز جوهر نقد العولمة البسارى مطلبًا ثانيًا متمثلاً في المواجهة ضد الاقتصاد الليبرالى التجديد للثبات وكفاية تأثير أسواق رأس المال الدولية، ألا وهو فرض الضر اتب لكافة تبارات التمويل العالمية ومضاريات العملة الصعبة. ونشأت هذه الفكرة مع بداية السبعينيات وذلك بعد تقديم السعر المرتبط بتغيير أسعار كورسات العملة الثابت للتجار من القطاع الخاص، الأمر الذي يمثل في مضاريات تغييرات هذه الكورسات، ويتم الإحساس بالحجم الحالي لمثل هذه الصفقات قبل ذلك بوقت طويل حيث ترجم جيمس توبين James Tobin التخوف الكينزيائي(أ)، بشأن تطوير أسواق رأس المال أن تحدث المضاريات القصيرة الأجل على الوزن والقدر عما تحصل عليه قرارات الحسم على المدى الأطول، الأمر الذي يصبح

⁽١) نسبة إلى "كاينس" Keynes و هو خبير اقتصاد بريطاني. (المترجم)

فيه نطور منتج فرعى لدولة ما هو ما يمثل الأنشطة الكينيزيانية على أسواق العملة الصعبة الحديثة. (Keynes 1936, S.159)

ذلك أن فشل الاتفاق السميش (1) للمحاولة الأخيرة لأسعار كورسات العملة المنقق عليها والذى أتاح بالمسيرة الجزئية وغير المتوازنة لاندماج الاقتصاد العالمي، ولم تعد صفقات الأموال الصعية الخاصة على حالها سواء من قبل هيئات البريتون وودز أو من قبل الصيغ التقليدية التعاون بين الدول وكان لتخفيف السيولة المضادة للاعتقاد الاجتماعي والاندماج المتأثر بالسوق العالمي على المدى الواسع للسياسة وبغرض اللحاق بها.

وقد اقترح توبين فرض ضرائب استخدام على صفقات العملة والتي بمكن أن تكون بواقع صفقات من ٢٠٠١% إلى ٢٠٠٨ منخفضة اللغاية الأمر الذي يحدث في حالة التغيير وفقًا لتمويل قصير ومؤقت في رحلة تغيير أسعار الكورسات فإن معدل الضريبة المعوقة يمكن أن يصل إلى ما بين ٢٠% و٣٠٠ عن كل عام. [Tobin1978, S. 155]

ويكون الهدف من هذه الضرائب بداية هو رفع مصروفات ودانع العملة الأجنبية ولأجل تتظيم نذيذبات أسعار التغيير ولإعادة كسب الاستقلالية النقدية لجزء منها على الأقل والتي لا غنى عنها في اتباع سياسة اقتصادية مشروعة وديمقراطية. وليس من باب المفلجأة أن تتضمن فكرة وضع الرمال داخل أجهزة أسواق التمويل. [Tobin 1997]

الأمر الذى يثير حاليا الانتباء من جديد والذى تحدث عنه وبين نفسه تحت انطباع الأزمات الأسبوية والتى أغذرت بقشل أجبال جديدة من أسواق رأس المال العالمية وهى تمثل أزمات للعملة لا تستند إلى بيانات أساسية اقتصادية ولكن مع

⁽١) نسبة إلى الخبير الاقتصادى الإسكتاندى Smith. (المترجم)

التلاعب المشترك من مخاطر تغيير أسعار الكورسات وندفق رأس المال بشكل مؤقت أو على المدى القصير .

وتصبح إمكانية فيم عدم الثبات المالى وفقا لذلك وبالقياس إلى تلوث البيئة على أنه عولمة عامة سيئة نقود اقتصاد العالم كله إلى نوع من التعاطف والشفقة، وتبدد المطالبات بالشفافية من أجل صباغة وتكوين عمليات تسويق ناجحة وبدون مشاكل قصيرة الأجل، وبالنسبة للمناقشات التي أجريت منذ عام ١٩٩٧ لبناء مالى عالمي جديد ومقدمة العديد من المقترحات الممكنة للتغلب على المخاطر المنتظمة في هذا المجال. [1999 Eichengreen إلى المحالفة التعلب على المخاطر المنتظمة

وتبرز المصلحة الكبرى للاختلافات الزمنية لضريبة توبين ولأسبابها الثلاثة المرتبطة بالتحدى وإثارة الاهتمام.

بالنسبة السبب الأول المتمثل في التنخل بتوجيه التنفق الحر لرأس المال والمسبب الثاني الذي يناقض المقولة السائدة بأن الضرائب التي فرضت على رأس المال النفولمة بمثل أمراً خيالياً.

والسبب الثالث بتقديم ذلك كمصدر انمويل التطوير كنوع من التساوى العادل
بين المتمنعين الرئيسين وبين المهمشين للعولمة (١) ويمثل بدقة ربط الجوانب
السياسية والتكنولوجية التى تم نظميًا توبين نفسه، والتأثير الفعال والنشط لفكرة
ضرائب توبين في مجال حركات نقد العولمة.

وتبرز أحداث المصاربة لهذه الحركات الأهمية اللافئة للنظر لوسائل الإعلام في وجود تحقيق هذا الحال المتوقع في الاقتصاد السياسي الدولي كما تمثل فكرة ضرائب توبين تقاربًا في واقع البرامج وتفهمها كبدائل للعولمة اللبيرالية الجديدة. ولعل بيان تجريد أسلحة الأسواق بداية من استهلاك صيغة جديدة لمجموعة براسح

 ⁽١) وضع لسبان spuhn عام ٢٠٠١ افتراحا متميزًا وله قدره من الاحترام سن أجل تحقيق ضرائب توبيئية ذات مرحلتين وذلك من خلال دراسة مرتبطة بصندرق افقد الدولي (IFIS).

متشابكة دوليًا، وينادى المولف بالمبدأ المضاد لدولة عالمية مصطنعة وترغيبًا لإصدار العقيدة الليهرالية بشأن حماية المواطنين أمام تأثيرات ضريبة توبين وذلك تحت مسمى الاختصار الرمزى بالأحرف (ATTAC)⁽¹⁾ [APTA). الإسلام الموادقة ويتحقق من خلال هذا النداء عام ۱۹۹۸ بداية في فرنسا حركة عالمية للرقابة الديمقراطية لأسواق التمويل والمؤسسات التي تعمل في تتفيذ وصباغة هذه القواتين المناسبة (1).

ويتم طرح السوال ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لمستقبل منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIs) والإجابة تتمثل في تصورات متعددة ومتغرقة إلى حد بعيد ذلك لأن الاعتراضات التي قدمها توبين ضد نقد العولمة بشكل مبدئي قد تم الاتفاق على تثبيتها وتبين المواقف المتشددة هوية البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية WTO في شأن بؤس وهموم العالم وفي المناداة لإيجاد حل مع الرغبة في ترحيل الواجبات الباقية لحكم العالم تحت سقف نظام إصلاحي [

ونبقى أبية مقترحات فى هذا الشأن مفتوحة، كما حدث بشأن الاستعدادات من أجل التعاون بين الحكومات والتى تعتبر تأسيسا جديدا لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير، (IFIs). الأمر الذى يمثل بالتالى شيئاً سويًا ضروريًا لتجديد نظام هيئة الأمم المتحدة.

Internationale Bewegung für demoktatische Kontrolle der Finanzmärkte (1) .und ihrer Institionen

⁽۱) يعتبر الاعتصدر ATTAC أشهر الحركات واقي تمثل نقطة العقد السبكة واسسعة السدى للبدائل في مجال العولمة وذات أدناف واسعة قلت أو كثرت. فمن أعضائها في الدانيا أوسكار لافونقين Oskar Lafontaine العالم والسياسي العرموق في البرلمان الألماني وغيسره مسن العلماء الليبر البين ورسم صورة لمهذه العربة الحركة اللافظ بشأن نقديم مساهات علمية فسي مدينة جريفي Grafe وغيرها عام ٢٠٠٢ وفي البحث عن وثائق ومصادر يمكن الرجوع إليها www.agac.org وكذلك شبكة www.agac. أعداف مشابهة تتبعها مشروعات التجديد العالمي وبدائل ضريبة توبير ومضاربات الأحداث للشبكة في الولايات المتحدة الأطروعية.

وحتى نفس ضريبة توبين المنقق عليها في شأن السوق واستعداد المشاركة الجماعية لبعض الدول التي استقرت بها أكبر أماكن التمويل فإنه لا مغر من توافر شروط قدرة المقاطعة تجاه أحزاب ثالثة الأمر الذي يتطلب بدوره توافر شروط دعم المؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال أوصياء وسلطات قوية للرقابة والتوزيع وبصبح الأمر إذا نظرنا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) كوزارة سربة للعالم استناذا إلى أجهزتها المجزأة ومشروعيتها المشكوك فيها وانعدام نشاطها في أمور النمو العالمي وثبات أسعار كورسات التغيير كأمر غير مناسب. (Bergsten/Hennig 1996)

لقد كان لوجهة نظر توبين في القدرات الموسعة والمرتبطة بنظام هيئات البريتون وودز ٥٨ طالما لا تتوافر مؤسسات مؤثرة ذات مشروعية عامة لتعاون سياسى دولى أو لعملة دولية ويعتبر ذلك من أحسن الحلول الثانية الواقعية ويتع بعد هذا الإجراء رفع الضريبة على مستوى قومي، أما العولمة فتخضع لصندوق اللقد الدولى والعمل على تحويلها إليهما، ويؤخذ في الاعتبار الأمر الحسن بشأن النتيجة الحتمية للتدفق السريع والكبير في مجال الضرائب لنظام هيئة الأمم المتحدة وحتى يتسنى استخدام مساوئ العولمة العامة نحو تجهيز السلع العامة الدولية وفي رفع الضرائب، وتعتبر موافقة المرء على إدخال الفكرة المرحب بها إلى حد بعيد والمرتبطة برفع الحدود الدنيا للتمويل المفرط لمؤسسات متعددة الجنسات والسياسات، وينجح التسلح بمثل هذه الوسائل في أبعاد الأخطاء والعيوب العديدة للعولمة بصورة جادة وليس بشكل ديكورى. [UNDP 1994, S. 81ff. u المرتبط المرتبط المرتبط المؤسط الهدف المرتبط بالتدعيم والذي يمثل بعذا في نص مصودة مصاغة أكثر انساعا لقدرة التطوير.

إن فهرست النطوير الإنساني والمتضمن الإشراف على برنامج النطوير منذ عام ١٩٩٠ والذي أخذ على عاتقه تهذيب وننقية نصوص المسودات المعروفة من هذا النوع. وينبغني رعاية أحجام الدخول وتوقعات الحياة والعنابة بالصحة وقضابا المرور والتعليم وحدالة التوزيع وحق المساواة للنساء والأقليات. إن تحقيق مثل هذه المسودة المرتبطة بالتعلوير والتي تعمل على إحياء نظرية التحديث الاجتماعي والكلاسيكي في شكل متعدد ويصبح الأمر يتطلب إيجاد علاقة جديدة بين موسسات البريتون وودز ومنظمات هيئة الأمم المتحدة وفي أن يكون موقفها الشكلي للجمعية تؤخذ الأمم المتحدة وللمجلس الاجتماعي الإقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة وبأن تؤخذ الأمور مأخذ البجر، ويندمج في إطار هذا النظام الجديد مؤسسات البريتون وودز الجديدة عدد كبير من الأهداف غير المالية كما يأمل المرء في عدم المغاه وودز الجديدة عدد كبير من الأهداف غير المالية كما يأمل المرء في عدم المغاه والتي تقر بإيجاد قوة تفاوض عليا للدول الفقيرة والمساهمين غير الحكوميين. ويحدد وجود وظيفة مؤسسات وصندوق للقد الدولي ١٣٠٢ غير المنفق عليها مشكلاً في القدرة على توجبه تغيير أسعار كورسات العملة بشكل أساسي، والاضمطلاع والوصاية السياسية والاجتماعية وفي إطار نظام هيئة الأمم المتحدة.

وعلى العكس من ذلك في الدول المؤهلة لتحمل سلطات شبه حكومية لإدارة شئون الضرائب وتجييز السلع العامة لمؤسسات هيئة الأمم المتحدة. ولا يمكن هنا للعجز الديمقراطي في المؤسسات الدولية من خلال العلانية والشفافية والممثلين الجدد وغيرها من أشكال المشاركة في التغلب على كل هذا.

ما وراء اتفاق واشنطن

يتقرر حسم مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) والمرتبط بنظام الاقتصاد العالمي ليس بالتأكيد في مجال التمنى لأن معظم مشاكل التطوير معروفة منذ العديد من السنوات ويتضع انتشارها في إصدارات هيئة الأمم المتحدة كخط أحمر. ولعل ما يلاحظ بشكل ملفت في تحويل التقييمات لنصوص مسودات برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IWF، الأمر الذي تم الإعلان عنه في التسعينيات وأدى تبعا لذلك لتغيير القائمة بعد الأزمة الأسيوية كحدث يصعب رؤية نتائجه العملية.

إن الصدام نحو نموذج قائمة لتطوير جديد قد بحدث من خلال تقارب نقائج مضلله للسواسة وعدم التقاسب البنيوى في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتي السامة محدب شدة أسما.

وتتضمن الخبرات التي تم جمعها وفقا لشروط مختلفة مرتبطة بإصلاحات متطرفة النقد الجماهيرى في نفس الوقت الذي بصاحبه من الداخل شقوق وشروخ إلها تأثيرها على اله احمية الملساء لاتفاق واشتطن.

ويتواجد منذ أولتر التمعينيات شك تمت صباغته بشكل عام كمحصلة للمناقشات الداخلية والتى بدت فى أول الأمر فى شكل نداءات بنك التطوير الأمريكى الداخلي العالمي يعلو صوتها نحو إصلاحات الجبل الثاني، الأمر الذي يعنى مراجعة البرامج التي تم تثبيتها فى إطار الخصخصة والثبات والنمو، ودون منح الأهمية الضرورية للمجال المؤسسي وصراعات التوزيع الداخلي للمؤسسات و القدرة على الإتفاق والتراضي للسياسة.

وتصبح كل هذه الاعتراضات الاجتماعية المعوقة أمراً معروفا من بعيد، أما الآن فيي وفقا لما قال يوسف شتجليت، Josef Siiglitz نخصصه كاقتصادي كبير بالبنك الدولي كي يقدم برنامجا بديلاً ومكفًا لاتفاق واشنطن والمراجعة إعادة النظر تجاه صندوق الفقد الدولي اللاء الدولي في أربع نقاط مركزية (ا وأول هذه الفقاط هو التأثير الواقع على بناء السوق من خلال مقولة السيل الهزيل والبطىء له Trickle down وهو ما يناقض خبرات أمريكا اللاتينية تجاه كل مباركات إصلاح السوق الودية والتي دامت لفقرة طويلة على تحسين المجتمع كلية. وتؤكد أزمة اليؤس التي لحقت بالأرجنتين ورفعت من حدة عدم المساورة ليس نقط في سيادة الفقر وشيوعه، بل تجاوز ذلك بالاستغناء عن المصادر ورية واللازمة للطبقة الوسطى، وبغرض تأمين وتقوية ظير المجتمع المدني.

⁽۱) شتجليتس ١٩٩٨. ٢٠٠٢، وتنقديم الأسباب الخلفية لتغيير النموذج [انظر موللز/ ببكل ٢٠٠١ [Müller/Pickel]

ويصبح الشعار الجديد (عدالة النمو) وذلك بإعلان إجراءات خاصة لجعل قدرة المجتمعات المضارة بشكل سلبى ومنح القروض للمؤسسات الصغيرة ولقطاع المعلومات.

ويتمثل العامل الثانى رغم العولمة الاقتصادية عدم حدوث تقارب لكل المجتمعات لنموذج الرأسمالية الأكبلوسكسونية وعدم وجود علاقة واضحة بين الأسواق وبين المؤسسات غير الاقتصادية والمرتبطة بإدارات الصراع والاندماج الاجتماعى والمشاركة. وكان على برامج الإصلاح المؤثرة أن تقر وتعترف بالاختلافات المؤسسية وسعة التقوعات للمجتمعات والتى من خلالها ترتبط قدرات التناسب لأحوال السوق العالمي.

ويرى العامل الثالث فى الديمقراطية شرطا للنمو الاقتصادى أن يحدث ذلك فترة محددة النظر إلى نتوع تبعينه وبشكل محدد لمطالب ملموسة من باب المودة والمجاملة، وليس من وجهة نظر احتياج تنشيط برامج إصلاحية شاملة للشعب، وليكون بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدنى لهم من الأهمية مثل المحكمين من طبقة التكنوفراط، ويأتى ختاما العامل الرابع والمتمثل فى التقييم المحكمين من طبقة التكنوفراط، ويأتى ختاما العامل الرابع والمتمثل فى التقييم الجديد للموسسات السياسية.

وبعد عدم نجاح التحويلات السوفيينية التى تراجعت فيها الدولة عن المجتمع وعدم تحمل المسئولية أو الإضطلاع بوظيفتها من خلال مجريات الخصخصة، ونشأة مجموعات من أصحاب المصالح، الأمر الذى يقدم نوعا من عدم الاندماج لا مثل له، وما ينتج عن ذلك من قذف بشأن تقاهم الدولة فى حدوده الدنيا.

ويركز تقرير التطور العالمي للبنك الدولي عام ١٩٩٧ بشدة نحو مواجهة كل المحقرين الجدد اللبيراليين على الدور الذي نلعبه الدولة كأمر إبجابي. وهذا لا يعنى في ذاته دولة الحكم المطلق في الأزمنة القديمة، ولكنه بمثل عملاً مؤسسيا إصلاحيا يتعاون معه القطاع الخاص. ولا يضمن دخولا للصفوذ في القضايا السياسية ولا يشارك في مشاورات المؤسسات غير الحكم مية. ولعل السخرية التى لم يغظها جون وليمسون John Williamson صاحب الفضل فى وضع صياغة اتفاق واشنطن والمسمى باسمه والذى يرى التحول الحاسم فى أن السياسة كان لزاما عليها تخطى دعائم التقيقر إلى الوراء لدولة واسعة الأرجاء إلى نقوية مجموعة من المؤسسات الحكومية، تكون مفاتيح مؤثراتها كالهية ومهمة للوصول إلى نمو عادل وسريع (Economist 30.11.1996, S. 20].

ويميل المرء أحياتا إلى اعتبار هذا النقد الذاتى القادم من قبل قسم العلاقات الدولي ويتمخص عنه في الوقع برنامج لقطوير العمل وأطره (CDF) وموسسات أخرى للعمل وأسلام ولمنظمة دول التعاون الاقتصادى والقطوير (OECD) ومؤسسات أخرى للعمل المشترك من أجل التعاون والاقتصادى والقطوير (OECD) ومؤسسات أخرى للعمل (OECD) ومؤسسات أخرى المعلم (OECD) ومؤسسات الحرى الممثلة الدخول في قضايا العولمة انتظيم (الاجتماعي الشامل، الأمر الذي يعتد ويتواصل في نفس الوقت مع القدرة الترساسية ومع ديمتر اطبقة القضايا والتنشيط الاجتماعي وصيغ الأسواق والأتماط التي يمتد ويتواصل في نفس الوقت مع القدرة التي يمتد منظمة المؤلفة والمؤلفة المؤلفة والإنجام المؤلفة والإنجام المؤلفة المؤلفة والإنجام المؤلفة والمؤلفة والإنجام والمؤلفة المؤلفة والمؤلفة التولي المؤلفة اللاجماعية ويتضح بجلاء أن برنامجا اعتمد على توجهات التطوير الشامل لهيئة CDF في هذا الشان.

وتمت صياغة إصلاحات الجيل الثاني في المؤتمر الذي عقد في نوفمبر
١٩٩٩ وانتيت فيه اللجنة إلى مناقشة كافة الاعتراضات التي قبلت ضد اتفاق
واشنطن وما قدم من تصويبات بشأتها. وتستكمل حاليا مراجعة مسودة مشروع
الشروط، وخاصة ما تم ذكره بشأن التسهيلات لمواجهة تضييق الفقر وبدائل
تغفيف الديون، بحيث إن صندوق النقد الدولي IWF يتراجع عن سلطاته الأساسية
- رغم كل المطالب- وحتى يستمر العمل المشترك مع البنك الدولي وهيئة التمويل
الدولي IDF ، ويقوم صندوق النقد الدولي IWF بعقد مؤتمر من أجل التسهيلات

بشأن تخفيف الغقر فى فبراير ٢٠٠٢ وبشأن تقديم العبادرات بتخفيض الديون وامتلاك السلطة مستقبلا وفى التأثير على توزيع القروض. [IWF 2002a]

وتعتبر الكلمات الأساسية "التملك والسلطة والمشاركة للدول المعنية" دليلا واضحا للتأكيد على نصوص مسودات البرامج وعلى تعدد مشاركة القوى الاجتماعية والتي أصبحت بمثابة علامة أسلوبية معيزة للوثائق الحديثة تناسب على الأقل للصورة السائدة عند تكنوقر اطبى اتفاق والمنطن، الأمر الذي يأخذ في الاعتبار الافتمام الجديد لأصوات قادمة من المجتمع المدني. [IMF 20014]

أفاق مستقبلية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية

تهدف الاقتراحات المقدمة من أجل إعادة تحديد هيكلة السياسة الدولية إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة. وتعبر عولمة الحكومات عن تصور نشأ عن عجز في النظام السياسي الدولي ومن خلاله ينم تقوية شفافية المؤسسات الدولية تحت إشراف ممثلين غير حكوميين، أما السياسة العامة للعولمة فهي محاولة الدول التعاون مع القطاع الخاص لاسترجاع القدرة على العمل في مجالات السياسة الدولية المثيرة الصراعات، إلا أن مثل هذه الصيغ من التعاون تقتصر على مجموعة معينة من الدول وبعض المشاكل الخاصة، ولا تزال صيغ التعاون معن المنظمات العالمية بالأمم المتحدة موضع استفهام، قالمطالبة بحكم ديمةراطي مشروع للعالم يصطدم بالحقائق الصعبة لسياسة القوة من قبل الدول.

كيف بمكن توضيح أن مؤسسات التمويل الدولية على خلاف الحكم الناقد من قبل نجنة التمويل العلمي (IFIAC) وعلى رأسيا مفوض مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وبالرغم أيضا من التحذيرات الداخلية من زبادة توسع مهمتها الدبلوماسية من خلال تقبل أوصياء سياسيين بشكل عام؟ وهل هذا الأمر بمثل إشارة ليس فقط للتعاون الوثيق، بل أيضا للاندماج التدريجي في نظام الأمم المتحدة التأبية له تلك المؤسسات كما هو منصوص عليه في العقود؟ [Eichhorn 2001] وهل تظهير هذه المؤسسات استحدادها للشفافية والانتخاج على الأصوات المدنية والاجتماعية للدمقرطة المستحقة؟ وهل تجسد بنود صندوق القد الأولى (۱۷۷۶) والبنيك الدولي المترعة الخطى في قضايا السياسة المتعلقة بالخسر انب والتوزيع والمجتمع والبيئة قبضة العولمة اللبيرالية؟ وهل تستعمر بالسسات التمويل الدولية (Ers) والمحتومة بقدرة المقاطعة للأموال الكبيرة دائما مجالات العمل الأساسي في منظمات الأمم المتحدد؟ ويقترح رولف كنبير Rolf تفسير اميمًا لعمليات مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) التي تتوسع بشكل دائم، فالبنيك الدولي وصندوق النقد الدولي (IWF) بمارسان جزءًا متواضعا من عولمة القادرة على العمل ومندوق النقد الدولي (IWF) بمارسان جزءًا متواضعا من المولدة القادرة على العمل من خلال فيم الذات، وهذا يعني أن يتم وضع سياسات التمول المال والسياسة الاجتماعية والإقليمية جانيا [217] [201 . S. 189 u 217].

ولكى ينم إخراج المؤسسات الاقتصادية الدولية من القبود الليبرالية بجب الاعتراف بأن المشاركة في العولمة تحتاج إلى الاستعداد الشامل بشأن البنية التحتية بداء كان ماننا أو مؤسسنا أو ذهنيا.

وتعد موسسات التطوير ومن بينها البنك الدولى وصندوق النقد من الهيئات المطنوب إصلاحها من خلال الإيرادات الداخلية، ومن ثم وضع شروط ولوائح عامة للإنتاج في مجتمع دولى وكذلك أيضا للحفاظ عليها في دول عاجزة عن الإنتاج [3.1-22] (Riceper 1991 S. 13-220]، وهذا ينطبق على العلاقة داخل المجتمع، الأمر الذي يميز ضوابط الأمن العابرة لحدود الدول، ويكاد مشروع الارتباح الإقليمي لإعادة الإصلاح من فلسطين عبر اليوسنة وحتى أفغانستان دون أن تصحيبا مجموعة من البنك الدولي.

وتصبح مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) فى الواقع دعامة بنائية ليس فقط للاقتصاد الدولى ولكن أيضنا للسياسة الدولية، كما يجب هنا أيضنا توضيح أن هذه الهيئات قد اجتازت تهديدات ومخاوف التفكك وأن بنودها قد امتدت إلى العديد من مجالات السياسة.

ويتضح أن الدول الأعضاء ذات النفوذ القوى فى الشمال على وعى تام بالتأثيرات البناءة لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) فى تصوراتها الخاصة بالسياسة الدولية – سواء تم الترحيب بها أم لا. وتقوم الدول العملاء فى الجنوب والشرق بوضع هذا ضمن حساباتهم السياسية.

ويؤكد هذا الاهتمام المشترك لموسسات التمويل الدولية (IFIs) الظن أتها تعرض نفسها بأن تكون نقطة عبور لتكثيف مؤسسى منه على أن تكون اتفاقيات وعقود وصفقات وأنظمة حكم ترجع عادةً على القطاع الخاص ومجالات العمل المحيطة، وهذا يكون على أساس قدرتها على التفاوض، الأمر الذي يميز مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) إيجابيًا عن غيرها من منظمات الأمم المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عروض الاثدماج الصادرة منها. وتشير الاقتراحات الخاصة بأنشاء البنك المركزى الدولى تقريبًا إلى الدور الذي تلعبه إدارة ضرائب دولية، وإدارة شئون ببيئة عالمية أو وكالات هجرة عالمية إلى المجز المكمل لهيئات الهريئون وودز" Bretton Woods [1999]

ويمكن للمرء أن يتوقع انتقال وعبور وظائف اقتصادية وسياسية عالمية إلى ضغط سياسى قوى ومشروع يتطلب أساليب جديدة للتحكم واتخاذ القرار من قبل مؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وإذا لم يحدث هذا من خلال الاندماج في نظام الأمم المتحدة الصعب، فعلى المرء أن يقر بأن هناك تداخلا سياسيًّا محدود. ويرى صندوق النقد الدولي (IWF) بحق أن هذه الهيئات تجاوزت المهام المكلفة بها اعتماذا على مؤسسات تكميلية من أجل عمل متعاون. [IMF 2001a. S. 46-80] وتظل صياغة الأوليات وفق مبادئ محددة بغرض تحقيق مصالح أمراً غير واضح. ويغلب الظن أن هذا لا يتم تتطيعه طبقا للمعرفة العملية الحالية من حالة إلى أخرى، حيث يتم إبخال الاهتمامات الخاصة للمطلبن الأفوياء في تلك المعرفة، وعليه يتم اتخاذ إجراءات مصحوبة بالشفافية لاتخاذ القرار تحت إشراف محمه عات مدنية من المحقم،

عولة الحكومة وديمقراطية سياسية عالية

هناك تصوران مختلفان لروية شكل ذلك المصطلح "المتعدد والمعقد الجواني" (O' Brain u.a. 2000)، الأمر الذي جعل لهذا التصور أهمية بالغة في هذه المناقشة الجارية حول "عولمة الحكومة" منذ عقد من السنين. (أ) فالتصور العملى الموجه إلى حالات مماثلة لعولمة الحكومة بدون حكم دولي يعتبر من حيث استرجاع الدول للسيادة من خلال التعاون الوظيفي الجزئي أمرا واقعيا، ولا يرتبط بالحدود الإطليبية.

[Reinicke 1998, S. 85-93]

ونقدم خبرة السياسة وعدم الاستمانة بسيادتها الداخلية من خلال إعادة تنظيم الإنتاج العابر المحدود وأيضنا من خلال الجرائم الدولية وتجارة السلاح، الأمر الذي تمخض عنه رد فعل بشأن التبديل لوظائف سياسية في المؤسسات الإظليمية وأبضنا للتشريع القومي وإعادة تفعيل النصوص الإضافية المختلفة من خلال مجال السياسة

⁽۱) تعبر صورة "عولمة المحكومة" عن العقيدة واليقين بأن صيفاً جديدة ومؤسسات السياسة فسى عالم بلا حدود اقتصادية عن ضرورة ماسة. حيث لإبها تشير إلى الدول ذات السياسة الخارجية التقليدية مع التراساب العامة حكومة) يقتصر العراء على تصورات التقليدة لدولة عالمية أو حكومسة عالمية أرتغفي بذلك عولمة حكومة) يقتصر العراء على تصورات للنظام بوجه عسام والتسى تركت المجال لعفاهم أخرى مختلفة. فمصطلح "حكومة" لا يعنى الحكم، بل هو الإطار السذى يشتمل على القواعد والأسائيب التي تضع القيرد على تصرف الأثواد وللنظامات والمؤسسات [Brand, 2000] على بران مائقة، فندية. [Brand, 2000]

و الوظيفة عبر ممثلين أو مؤسسات مناسبة لوضع قدرة التصرف السياسى فى مجال الشنون الدولية.

ويطور فولفجائج رينيك Wolfgang Reinicke نظرية السياسة العامة للعولمة بشكل تفصيلي ويغرق بالتمييز بين معونات مالية أفقية يتم فيها تغويض المهام إلى بعض المؤسسات العامة، وبين معونات مالية رأسية والتي لا تتضمن ممثليسن غيسر حكوميين، ويحق للأخيرة وبالأخص المؤسسات الوقفية وشركات المقارلات ومجموعات المستيلكين وأصحاب المنظمات غير الحكومية NGOA بالمقارنة إلى التحكم الكبير غير المناسب لكبار البيروقراطيين – ووفقاً لقدراتهم العملية واتساع علمهم بأدق التفاصيل بعدم التقيد الإقليمي، وتتم الممارسة الناجحة المعونات المالية علم، خلال آلية تحكم منظمة التجارة العالمية WTO.

ويشير رينيكه إلى إتمام العمل المشترك مستقيلاً بين المؤسسات العامة والخاصة فى الرقابة على الينوك والسندات المالية وفى إطار إعداد مستويات ومعايير للعولمة، وهذا يعنى أن التعاون بين البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والقطاع الخاص بسير فى الاتجاه الصحيح.

ويخصص رينيكه في إطار هذا السيناريو الواجب الإستراتيجي للأمم المتحدة وهيئات البريتون وودز في شان قيامها بصياغة سياسة عامة للعولمة، الأمر الذي يبدو أكثر إلحاخا من ربط شبكة الإجراءات السياسية فوق القومية ربطًا ناقصا ولا يبلغ عمق وشدة تعاونيات مؤسسات المقاولات العابرة للحدود.

[Reinicke 1998, S. 225-229]

ويكمن هذا في نفس الوقت النقص لنصوص معودات تكنوقر اطبة لعولمة المحكومة، وحيث تقتصر على مجالات فردية سياسة وامادة تنظيم الحكومة، وحيث نقتية وإعادة تنظيم بعض الصناعات الغردية والتي تميز القانون الدولي المربح عن المواثيق الإلزامية وإثناء المؤسسات، حيث إن مثل هذه الاتفاقيات يتم وضعها من قبل مجموعة من

الدول، فينها تتعرض في مرحلة وضع أجندة أن تتحول أخطارها لأعياء يتحملها طرف ثالث.

ويبرز تاريخ البينات الإعلامية واللجان الدولية المنينة بمبائرات أبرمتيا دول ذات نفوذ، وقدمت فيها تعريفا مسبقاً لمجال عولمة الحكومة، حيث قامت بقطع الطريق على نقديرات متعددة الجوانب والتى استطاعت أن توثر على الدول الضغيفة، وتجسد مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع أفضل مثال لألية سياسة العولمة وفقًا للمفهوم الذى تراه الدول الصناعية والتى تمثل ؟ 7% من الإنتاج القومى العالمي و ٨٠ ١ ٧ ١٧ الانتقالية القرص المتلحة لعرض أجندتها، و لا يمثل الاستعانة بمعظين من قطاع خاص تعويضا عن القصور في تضميم الأفكار، بل يشير وفق بمعظين من قطاع خاص تعويضا عن القصور في تضميم الأفكار، بل يشير وفق ملاحظات رينيكه أن الحد المميز بين مناطق عامة وخاصة يوجد بها نغور وشقوق، وهذا يعني إعادة خفية للنظام الإقطاعي في السياسة، ويعتير نص مسودة الدولية و الاتجاهات المحورية السائدة فيها.(١)

ويلعب نظام الأمم المتحدة دورا بارزا وجيويا في بلورة سياسة عامة للعولمة، والتي نيدف إلى استرجاع النفوذ السياسي من خلال شبكات تتضمن ممثلين حكوميين من القطاع الاقتصادى الخاص والاجتماعي المدنى. فمن جانب يجب على القائم بتلك الأعمال منح الشرعية لأعمال الشبكة غير الرسمية والمبرمجة من خلال التعاون. ومن جانب أخر بجب على الأمم المتحدة أن تزيد

عتد تحد بد نماذج سناسة معاد انتاحه

من نفوذها بمماندة تلك الأعمال حتى تتمتع بالمشروعية أمام دافعى الإسهام. [5. Deng Reinicke / 2000, Kap)

ويستغنى رينيكه عن نصوص مسردات مؤسسية كبرى لدول تتبع فى سيادة غير مقيدة إقليميا، ولهذا لم يسادة غير مقيدة إقليميا، ولهذا لم يتضمن نص مسودة مشروعه أية توجيات شاملة لعلاج أوزان عدم المساوة وعدم تجانس العولمة، الأمر الذى استهان فيه بالأبعاد النمطية لسياسة العولمة. ونتبين أعمال الشبكة من خلال فعالية عدالة حلول المشاكل والقضاء عليها خاصة إذا كانت الماديات المحتاجة للتنظيم فى حاجة أكبر إلى تشريع ديمقر اطى. [Nye

أجل إن هذا هو مصدر لنظريات ديمقر اطبية سياسية كونية، والتي تلح من خلال ألبات مؤسسية على إنشاء عولمة الحكومة لا تنعكس وراء مبادئ الشرعية المنطورة في إطار حكومي، وبيدو لأثنوني جيدنز Antony Giddens أن شأن الاهتمامات الخاصة والمفهومة للدول – بمعناها السليم – شأن الثبات ودفع المخاطر وتشمل مقولة دمقرطة العولمة، ويمثل انتشار الديمقراطية السياسية الكونية شرطاً ينتظم من خلاله الاقتصاد العالمي بطريقة فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب عدم التساوى الاقتصادي العالمي ومن ثم التقليل من المخاطر البينية.

وتتمثل الفكرة الأساسية لنص تلك المسودة في نقل فشل السوق من مستوى الدول إلى محيط العولمة، متستهدفة بذلك وبشكل منفرد الثبات التمويلى، فالتدابير الوقائية العامة القانونية والاجتماعية والسياسية والبينية التى تخفف من حدة الرأسمالية في دول الغرب المتقدمة، والتي يتم تنفيذها في إطار عالمي، وتختلف المؤسسات اللازمة لذلك وصيغ التعاون للأجيزة السياسية التقليدية، ولذا وجب عليها أن تضع في حساباتها القدرة التنظيمية لتلك الدول من جانب، ومن خلال سلسلة من القرارات لمعالين غير مرتبطين بالأمور القومية من جانب آخر، وحتى يتم ربط أعمال الشبكة الناشئة من خلال أنظمة السلطة ربطاً ديمقراطيا والذي يتم فيه نقل النيمقراطية وفقاً لمفيوم روبرت دالس Robert Dahls والذي لم يعد إقليميا، بل يمثل مجموعة من الحقوق والواجبات العالمية السارية على مستوى العالم. [Held 1995, S. 267ff]

ويعتبر ممثلو الديمقر اطبة السياسية الكونية واقعبون بشكل كاف بحيث أقروا أن الأمم المتحدة في وضعها الحالى فيما بمس قلة التمويل، تعانى صراعات رهبية ومضاربات من قبل قوى كبرى عاجزة عن وضع قانون ديمقراطي لتوحيد نمط الحكم العولمي، الأمر الذي يعد من اختصاصات كيانات قومية وإقليمية طبقاً لنموذج البرلمان الأوروبي والمحاكم الدولية التي تجعل مطالب المجموعات والأفواد سارية في تلك الدول، ويبدو من الممكن وجود مقررين يعملون على تثبيت

ويناط في إطار هذا السياق بمؤسسات التمويل الدولية [IFIS] واجب ترسيخ الدينه المعلوب لكثير من الدينه المعادية وهذا يعنى التقليل من إرهاف الشعور لكثير من الدينه المعادية الافتصادية وهذا يعنى التقليل من إرهاف الشعور لكثير من ضرائب الطاقة وخفض تكاليف التسليح التي يتم ترفيرها، الأمر الذي يمثل حالة من اتفاق هيئة "البريتون وودز" Bretton Woods، والتي تقوم بربط الاستثمارات والإنتاج والتجاح والتجاح والتجاح والتجاح والتجاح المعاد تنظيمه وتوسيعه بالاتفاق مع مجلس الأمن الاقتصادي الذي تم تأسيسه داخل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الكامل لمشروع حكم عولمي، وتهدو أعلى سلطة معثلة في نظام من هذا النوع النها كادر على من خلال اجتماع عام إصلاحي لهيئة الأمم المتحدة أو من خلال انظام المجلسين بواسطة برلمان منتخب إصلاحي لهيئة الأمم المتحدة أو من خلال نظام المجلسين بواسطة برلمان منتخب

وتصطدم الاقتراحات من هذا النوع حيث تجد لدى الأمم المتحدة استجابة. فى حين أن المرء برتاب فى أن أسواق العولمة تكفل بمفردها القدرة على التطوير. ويتم إعداد وتجهيز سلع عامة دولية ولكى يتم ضمان سلامة العولمة من بحار العالم عبر الاختلاف البيولوجى والفقس العالمي وصو لا إلى ضمان تحقيق السلام، الأمر الذى لا يمكن للمرء الاستغناء عنه بشأن تقوية نظام هيئة الأمم المتحدة. (UN 2002)

وبيدو طبقا ليذه المطالب البنيوية الحالية لحكم عولمى كتراجع عن وعود التطوير لميثاق الأمم المتحدة، ولقد تم اعتراض اللجان منذ عقود بشكل متكرر حتى إن التقارب الذي تم تحقيقه في الخمسينيات والستينيات بهدف النمو والتطوير لقيادة المجتمع لم يكن متو قع حدوثه.

ويشكو العرء منذ الثمانينيات من أن سياسة موسسات التمويل الدولية IFIs ذات سوق موجه فيما يتعلق بتقديم نموذخ غير مقوازن للعولمة. ويذكر كانزان تفهما واسعا لأمن عولمي إنساني، لأن فهم هذا المصطلح سوف يقلل من حدة إرهاف الشعور ومن مخاطر تيار العولمة والمبادرة في اتخاذ تصرفات مشتركة.

إذا كانت الأبعاد المنتوعة للأمن الإنسانى غير قابلة للتعزية، فالأمر بحتاج إلى تدابير وقائية مشتركة. ويتم قبول الاحتياج إلى التمويل والتصرف العولمى نتيجة لمخاطر البيئة الكثيرة.

و لا يعد القضاء على ترسانة أسلحة الدمار الشامل وإزالة الألغام ومقاومة الأمراض شديدة العدوى وتجارة المخدرات والإرهاب الدولى بمثابة مناسبة داخلية لدول منفردة ولكنه يعد بمثابة الاشتراك بمناسبات تمويل ضرورية وعاجلة كثبات النظام الدولى للتمويل. [69-60 S. 1994 (UNDP) ويبدو للعيان أن المصطلح الموسع لماديات غير عسكرية بشأن الأمن الإنساني والنداء باتخاذ إجراءت جماعية فعالمة في عرف مبثاق الأمم المتحدة والمرتبط بالحفاظ على السلام العالمي والنقام والتقد، والاجتماعية.

والسؤال الذى يطرح نفسه؛ لماذا لم تكن منظمات هيئة الأمم المتحدة حتى الآن فعالة ومؤثرة في مجالات مسئولياتها؟ وبيدو أنه من المعتاد انفراج تساؤلات هيئة الأمم المتحدة ونجاحاتها العملية بشكل إجمالي من الخصائص المقررة ليبروتراطينتها. والأمر الحقيقي بشكل دائم يكمن في الأسباب البنيوية لتوازن مثالي نحو مصالح محددة للدول الأعصاء نحو دول قوية متحدة تمارس في الواقع قضايا الأمن وحقوق الإنسان والتطوير.

ويتحمل عبء نقص الاتفاق وتداخل المسئوليات بين مؤسسات هيئة الأمم المتحدة المنفردة، وكأمر طبيعي لأعمال زائلة وغير دائمة للوزارات المتخصصة للدول الأعضاء.

وتحدث الشكوى بشكل ملفت بأن مجلس هيئة الأمم الاجتماعي والاقتصادي قد تم ضمه للعمل المشترك مع مؤسسات التمويل الدولية «IFIs، مقابل نية تأسيسه الذي يعنى إقرائه من تملك سلطة اتخاذ القرار، وعليه فإن اتخاذ القرارات بشكل جماعي متروك أمره لعند كبير من منظمات الهيئة الأخرى. وعلى سبيل المثال مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) والبنك الدولي وصنوق النكد الدولي IWF ومنظمة النحاء والعالمية IWFO.

وتعثل المحصلة الناتجة عن قصور البت فى انتذاذ القرار الدولى دائمنا بالتماسك والتوازن الجغرافى والمتعثل فى القرارات المركزية لمختلف المنظمات التى تصدرها دون ألية واضحة لمغلصرها. [UNDP 1999, S. 97-115]

وبفشل حوار الشمال والجنوب الجماعى وذلك بسبب تفضيل مؤسسات الدول الصناعية من منطلق قوتها الاقتصادية بالإضافة الى تملكها لغالبية الأصوات. [Wilenski 1995. S. 460]

وتمتنع منظمة التجارة العالمية WTO مقدمًا عن ارتباطات التعاقد لنظام هيئة الأمم. من منطلق تركها مسيرة الادعاءات الملموسة للدول النامية عبر هيئة UNCTAD وترتبط على أى حال الدول النامية ودول الأعتاب بشأن النطوير الانفراجي للأقالير ضمن مسئولياتها.

وتطالب هذه المنظمات بالتضامن والاعتدال، إلا أنها في الوقت نفسه تناست تصيين قدرتها الجماعية على التفاوض من خلال تحالفات إقليمية مع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ومجموعة منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD.

وتنزايد نكاليف التسليح للعالم الثالث بشكل منواصل رغم أزمة الديسون ومسا هدمته الحروب الأهلية على مدى عقود تاركة وراءها المزيد من الأضرار الداخلية. وحتى نكون شهداء عدول نميثاق الأمم فإن الأمر بيطاب إجراءات تناسق جديدة وتكون الفاعلية غير مضادة لمدالة تكتسب علاقات جديدة لصالح دول الجنوب. ولا يستثنى أى إصلاح لهيئة الأمم في العقود الأخيرة في أنه أحدث تغييرًا جوهريا، ولا يتوقع مستقبلاً على مستوى هيئة الأمم أى انهيار لحكومة معولمة ترتبط مفاهيمها بالعدالة.

وبيدو الأمر بشكل تتابعي إذا لم تمارس المنظمات الفرعية لهيئة الأمم نقدها لمؤسسات التمويل الدولية الغربية المسيطرة Fis، بحيث تكون قد استنفذت هذه القدرة، وتعجل وصاية صندوق النقد الدولي الموسع We! في إيواء بعثاته الخاصة.

ویعنی فی هذا الصدد "إیجاد جدید" لحکومة معولمة یتم تقبیمها من قبل صندوق النقد الدولی ۱۷۷۶ وبواسطة بنك مركزی دولی غیر كامل النضوج والبنك الدولی كصندوق استثمار دولی.

[UNDP 1994, S. 84f; 1999, S. 110f]

ويتوقع العرء التأييد السياسي للتقوية التنزيجية للمؤسسات الموجودة من قبل الممثلين الجدد وبصفة خاصة من قبل المنظمات غير الحكومية وشبكة السياسة العامة الدولية والتي تتضمن منظمات الأمم المتحدة واتحاد الشركات المتخطية للحدود القومية واتحاد المصالح، وتقوم قواعد العلاقات الاستشارية لمنظمات غير حكومية ددا الغرض منذ غير حكومية ددا الغرض منذ عام ١٩٦٤ من خلال تشكيل لجنة دائمة بالمجلس الاجتماعي والاقتصادي بهيئة الأمم المتحدة، ويعتبر الجديد بشان هذا الدور الإستراتيجي في الائتلاف غير الحكومي والمهيم لمنظمات الأمم المتحدة داعيا للتطوير، وذلك من منظور أن هذا العمل الدى يسم بالمصداقية في السياسة الخاصة المتمثلة في البشر والتطوير والصحة واللجوء السياسي والبيئة والإصلاح يصبح الاعتراف على المستوى المالمي بمكانة بعض المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود والسلام الأخضر ومنظمة حقوق الإنسان والشفاقية العالمية كحالات خاصة، وبحق لهم الوصاية على ضمير العالم بغض النظر عن السعى وراء الكسب الخاص (والمصداح القومية سواء كانت تمثل قوة ثالثة تخاطب البشرية ككل. [Florini 2000]

وينظر المنظمات غير الحكومية على أنها تكون مرنة وذات شفافية أكثر وأقرب إلى الأسس، ومن ثم ذات فعالية أكبر من تحكم البيروقراطيين. ويتم توفير العديد من مصادر التطوير عن طريقها أكثر من التي تم توفيرها عن طريق منظمات الأمم المتحدة. ويتجه الوصف القريب لمهام منظمة الأمم المتحدة خطوة للأمام مع إقرار المنظمات غير الحكومية بعدم الاختصاص المنقرد في مجالات السياسة المتخصصة واعتبرتها في حد ذاتها دعاتم أساسية في بنية عولمة الحكومه.(١)

⁽⁾ يبرز أقتاح بفته الأمم المتحدة في مؤتمرها بمثان تموسل التطوير بعديلة مرونترى () بيرز أقتاح بفته الأمم المتحدة في مؤتمرها بمثان تراسبة الرساء الدول في صفتات دولية ليها المنظمات غير الحكومية / NGO ، ويأخذ التعارض الكاسي صبغا غربية وشدائدة فينصاب بسخل بعض السياسين فرصة التطوير [2002 Naim | من خلال قدراءات الخطب سيق تجهيزها بجانب مطالبه مقارلين بشمويل حكومي أثاثر، تتخفظ طيئات المنظمات غير الحكومية NGO على الفاق مونترى لأن الشمويل المرتبط بإعلانات ووصابة سابقة عن تخفيض اللقدر العالمي عام ١٠٥٠ كالميث يصعب تحقيقه إلا بالصعود إلى السمارات الديل العالمي العالمي عند المناس عند المناس، عند عام ١٠٠٠ كالميث يصعب تحقيقه إلا بالصعود إلى السمارات الديل

وتعد المنظمات غير الحكومية نتيجة أذلك تعبيرا حقيقيا للمجتمع المدنى العالمي والذي يقلل من عجز الديمقراطية للمؤسسات العالمية من ناحية، ويعرض المؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات لأعين عامة الجماهير من ناحية أخرى. ولا تستطيع تلك المنظمات غير الحكومية معارضة قوى سلطة الأسواق الحرة بعولمة قائمة من أسفل، ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية والبائع عندها المحاصة والتي تم ذكرها في الكتاب السنوى للمنظمات العالمية العالمية (www.uia.org) والمتروكة للأفاويل العامة.

ويرتبط الوعى العام بالنجاحات والسياسة المناخية المطمئنة وحتى الآلام التى تسبيها الألغام فى البلاد وما تضطلع به المؤسسسات الخيرية للسلام فى الحروب الأهلية، كل هذا لا يبرر على أى حال عدم تواجد وصاية ديمقراطية عامة للمنظمات غير الحكومية، وكثيرا ما تخفى طريقة عمل وتنظيم هذه المؤسسات غيسر الحكومية بالقدر الكافى أساليب تمويلها واهتماماتها.

ونتم بح الحدود المالية و الشخصية باتجاه المؤسسات الحكومية أكثر شفافية. ويتم تمويل أهم المنظمات العالمية الغير الحكومية على الأقل جزئيا عن طريق حكومات البلدان الغربية و الاتحاد الأوروبي و المنشنات المتعددة الأطراف وأبضا المنظمات غير الحكومية المحلية دائمًا ما ترتبط بوزارات الخارجية للدول الماتحة لمساعدات التطوير. ومن هذا المنظور فان الانتماش الاقتصادي المفاجئ للمنظمات الغير حكومية في العقد الأخير يعد نتيجة لخصخصة مساعدات التطوير الشائية.

[Economist 29.1, 2000, S. 25-275; 11.12.1999, S. 18f]

ويبدى المرء هنا ترحيبا من قبل ناشطين غير رسميين ومن تحقيق نتائج أفضل من أعضاء السلك الديلوماسي وبعثات منظمة الأمم المتحدة والمناطق الخطيرة. وتبدأ المشكلة هناك حيث يكون الإسهام في تمويل مؤسسات منظمة الأمم المتحدة دون المستوى، فعندما تصل الحكومات إلى أهدافها مباشرة دون الترامات وتعيدات طويلة الأمد من خلال المصادر الخارجية لمنظمات غير حكومية فيتنافن هذا كله بسيولة وفق أخلاق السداد لمنظمة الأمد. وتستطيع المنظمات غير المحكومية من ناحية أخرى أن تؤثر على صياغة السياسة والتي تعرقل بالاشتراك مع المصالح الجزئية أهداف منظمة الأمم المتحدة: فالجماعات الدينية على سبيل المثال والتي تقوم بإسيامات السداد القائمة للولايات المتحدة اتجاه التخطيط الأسرى بإنشاء صنائيق شعبية في منظمة الأمم المتحدة أو الهيئة القومية للأسلحة والتي لها تأثير هدام على الموتمر الأخير لمنظمة الأمم ضد التجهيز للأسلحة النارية اليدوية. وتأثير إمالة الإمام شد التجهيز للأسلحة النارية اليدوية. ماليًا وتخطيطيا شريكا مستقلة عالمية من أجل جعلها شريكا ماليًا وتخطيطيا بشكل أكثر تعقيدا، وهذا على خلاف المنظمات غير الحكومية والتي تكون في وضع يدفعها لممارسة ضغط قوى عنم البلاد الضعيفة في الجينوب، ودون أن تكون مسئولة وفقا للقانون الدولى عن الأضرار التي أحدثتها تلك الدل للبينة والشعب.

[Rigaux 1999, S. 656ff]

وطالما أن هناك ثغرات في القانون الدولي وشئون المحكمة الدولية فإنه يتم تقييم نلك الشركات كمعثلين لحكومة العولمة دون التعيد بأكثر من الالتزامات الذائية الضرورية. وهنا يظهر خطر الانخفاض الخفي للتمويل الحكومي لمنظمة الأمم المتحدة ولصالح خصخصة السياسة الدولية. والتي توزع الاهتمامات الاقتصادية والصورة العامة للحملات الصحفية كنوع من أنواع التحيز للمجتمع الدولي. (Brühl u.a. 2001)

ويعتبر ارتباط مؤسسات المقاولات الكبرى غير الشرعية ديمقراطنيا مع الدول والمؤسسات الدولية بقانون دولى واحد أمرًا غير سوى، تماما مثل تصور تشكيل نظام عالمي يتخطى حدود القوميات والذي يتبع المطروف الاقتصادية.

[Diner 1993, S. 74]

ويتمركز حوالى 8٠% من الشركات المستقلة متعددة الجنسيات في بلاد منظمات دول التعاون الاقتصادي والتطوير OECD والتي يلزم الأمر فيها إلى إعادة المكاسب الأوطانيا، ولو أن تأثيرها القوى يقود أوضاع السلطة في المنشأت العالمية بقوة إلى عدم القوائرن. ويبدو التناقض الممتش في اندماج الشركات المستقلة والمنظمات غير الحكومية في حكومة عولمة مما يؤثر في تحريك القوى بشأن تحمل أعياء الدول بشكل أقل بالنسبة لتكاليف المنشأت المتحددة الأطراف ولأعضائها الضعاف. ويتضح من ذلك بشكل مبدئي من خلال الاعتراضات الدولية.

وإلى جانب العديد من أصحاب النظريات في شئون العلاقات الدولية يحسب الاشتر اكبون أمثال بنيامين باربر مواقف التمويل العالمي من المنشأت الديموقراطية القومية ذات الشفافية، لأنيا تراقب من قبل بلدان المجموعة الثامنة وذلك في حالة أن حكومات هذه البلدان جميعيا حكومات ديمقراطية، ولتوضع تحت ضغط لا بعكن هذه المنشأت أن تستغل بطريقة ديمقراطية أكثر من الأن. ويبدو على العكن من ذلك اعتبار المنظمات غير الحكومية غير ديمقراطية من منظور عدم العقيديا وعدم العنجاب روساتها، حيث إنهم بمثاون أنفسهم [Barber 2002].

علاقات قوى العولم: السيادة غير المتكافئة وسيطرة عدم الاستقرار

ينبغى لعولمة الحكومة أن نقود تغيير نظام الحكم في السياسة الدولية. وهذا يعنى بالأخصر الإعراض عن النموذج الليبرالي لصالح الوجه الإنساني للعولمة. ووشترط هذا مقدما تقوية المنشأت السياسية في البلاد والتي تدخل في قضايا العولمة. ولكي تسلك طريقًا اجتماعيًا يقود إلى العولمة ويتواءم مع الحركات الناقدة مثل هيئات ATTAC والمنظمات غير الحكومية MGO فإنه يجب استرجاع حرية التصرف السياسية والاجتماعية. وقد أظهرت شيلي وماليزيا والصين برعم أنها أفضل الأمثلة الناجحة لرقابة مرور رووس الأموال – أنه من الممكن تحقيق ذلك في مواجهة الأزمات الخارجية يحقق أهدافه

على طريق الدول النامية المستقلة، بل فقط من خلال القيادة الديمقراطية للصراعات.

ويعمل البنك الدولى بجنية من أجل عمليات التطوير المعقدة والتي تقتضى التعاون المشترك والجماعى بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنشأت متعددة الأطراف ويستوجب على برامجها المستقبلية أن تقدم إسهاما صريخا لدمة طة عملائها.

[Wolfensohn 1999. S. 24ff. u. Stiglitz 2002, S. 283ff]

وتستطيع الحركات السياسية أن تؤيد محاسبة الحكومات التي لا تضطلع بأية مسئولية في هذا الشأن. لذلك فقد أحدثت الحركات المدنية حتى الآن الأثر الأعظم وخاصة عندما تمارس الضغط على برلمائات مواطنيها الأصلية، ولكن نستطيع المساس بعثل ذلك الأرجه من الأعمال يجب وضع شفافية بشبها النظام السياسي المتواجد المغربية وفي الأعمال يجب وضع شفافية بشبها النظام السياسة على هذه الناحية التأثير المتزاجد المنظمات غير المحكومية NGOs أي سياسة على هذه الناحية التؤثير المتزاجد المنظمات غير المحكومية NGOs أي سياسة على حدول إن المتاركة المثانية، وهنا لنك سوف تحقق بالمكاد مقرطة المنشأت الدولية بقوة مقولات الاتماح الوظيفية أو مجال روح الشعب لتقد أمام وجهات الظر (Tund 2002 S.1120) الداعية لإنشاء منظمة أمم متحدة يقد أمام وجهات الظر واجتماعية، وتوحى بضباع الهيئة بتصور ضعيف للسياسة على حد سواء والتي على كل حال بمكن استرجاعها عن طريق هيمنة تحويل الأموال من الخارج إلى المنشأت الدولية.

ولم يكن مصطلح السيادة فى الماضى بمعنى كمال القوى الفردية للسدول. بل كان يمثل علاقة ذات أبعاد وجوانب عديدة مرتبطة بتدعيداتها وتجهيزاتها العسكرية وهذا يعنى أنها مرتبطة بوضعها فى النظام العالمي، وبسبب المصددر غير الموزعة بالتساوى والتأثيرات غير المتكافئة لم تكن السيادة غير مقسمة بالتساوى على الدول. ونظرا المتوع وحدات سياسية ذات سيادة جزئية وأخرى بنون سيادة، فإن مصطلح السيادة الذى تم تعريفه على أساس قوة السلطة المباشرة في العالم القنيم الاتحادات الدول كان مشكوكا فيه. ويشير مصطلح السيادة إلى مصادر القوى والذى يتطلب تعارف متبادل تم تأسيسه لأول مرة من خلال التركيبة المساواة في السيادة لكل الدول تلك التركيبة الخاصة بحقوق الإنسان والتي توجد في المعادة ٢٠١ من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم عدم واقعية غلك المساواة، فإنيا نقيم وتشخص مصطلح الأرض التي بلا صاحب كهجوم القوى الاستعمارية أو لحماية مناطق تم الاستيلاء عليها من قبل أعضاء مجتمع الشعوب.

وتمثل السيادة هذا بند حماية يتطلب تسلط دول قوية على دول ضعيفة في أمور حدودها المعترف بها لكل دولة، وتمثل السيادة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والتي تجعل المنظمات متعددة الأطراف متجانسة من ناحية كمنشأت متجنسة لدول ضعيفة.

[Keohane/Nye 1989, S. 61]

وثبت أن تجانس هذه المنظمات أفضل وسيلة فعالة للاندماج في الماضي ولَنها نقافة مدنية مقدرة في المجتمع تسوده مساواة شكلية. وتصبح منظمة الأمم المتحدة بفضل تلك التراكيب المتضمنة هي المجال العالمي لمنافشة المشاكل المتعدية الحدود لحماية البيئة والصحة والهجرة وقضايا حقوق الإنسان والاستغلال الأمثل لعموميات العولمة. ومن ناحية أخرى يستمر انيبار القوى في الواقع بين الدول وفقا لتشكيلات هيكلة نظام منظمة الأمم المتحدة وبين مؤسساتها، وتسيطر من خلال الأولوية للقوى النووية على مجالس الأمن ودورها البارز أمام الجمعية العامة ووفقا لحقها في التصويت بمؤسسات التمويل الدولية عا16.

فكلما نزايد انعكاس الموضوع في المجالات المهمة مثل القوى والأمن السياسي، كلما قل تأثير مداولة هيئة الأمم المتحدة للأعمال المدنية. ونيرز الانقادات ما بين الدول بشكل غير متساو، وتقع من خلال التصرف القوى للدول المضيفة للمولمة. وتستطيع الدول القوية أن تسمح بأحوال الاختيار اتجاد المنشأت العالمية. ويقتصر في الميدان الاقتصادى في حالة الاحتياج إلى مفاوضات ومحادثات إعلامية في نطاق مجموعة الدول السبع الكبرى ومجموعة الدول الثلاث أو على ترتيبات إقليمية. ولم يعد في إطار حفظ السلام تخطيط منظمة الأمم للأمن الجماعى وموانن العنف أمرًا غير فعال. وتواجه القوى المسيطرة بالولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا في شئون التوازن الأمنى بعالم معارض، وذلك بدون محاولات تشكيل قوى مصادة إلليمية للخروج بأى حال نحو تدعيم مطالب العالم.

[Link -1998, S. 136-142]

ويتم منذ نهائية الحرب الباردة استغلال نظام الأمم المتحدة مرارا من أجل مشروعية تنخلات الأزمات العسكرية والتى نفنتها الولايات المتحدة الأمريكية أو من خلال تحالفتها، وبمثل عدم التجانس القوى بين الدول وضعا سلبيا على سبيل المثال في شأن قدرة الدول الكبرى والسياسة المطلقة في الشنون العالمية وفي شنون بينية وفي الإشراف على التمويل أو الترضية العالمية من الاحتياجات الضرورية انجاه التنخية والسكن والصححة ومن خالل إبقاف حق الفيتو. [Strange 1995. S.71]

وتلعب ميادين مهمة دورا ذى شأن فى السياسة الدولية خارج نطاق العنشأت الدولي والبنك الدولى للإنشاء الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتميز فى نتبية المساعدات طبقا للرغية الجماعية للمجموعة [Stiglitz 2002. S.] وعنما يوجه مجلس الأمن لمنظمة الأمم الاتهام حول تراخيص مجالات التأثير وسياسة السلطة [Czempiel 1994, S. 803].

ومن ثم يصبح الهدف والمضمون الحقيقـــى لدمقرطـــة تلك المؤسســـات غير واضح. ونقع المشكلة الحيوية والمحبرة في مشروعية العجز في الميزانية غير المرتبطة بمسئولية هؤلاء، ولكنها مسئولية كل دولـــة لــم تمهـــد لإعمالهـــا أو تتجاهل العمل القانوني والذي تمثلك فيه منظمة الأمم الدق وفق ميثاقها أمام كل المنشأت المتحددة الأطراف والمواثيق الأخرى، ولكى يتم نقوية مشروعية الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها يستلزم انتقال القدرات من جانب كل الأعضاء، حتى يمكن إزالة وتلاشى سوء الظن للنول الضعيفة أمام ألياتها، الأمر الذي يمثل حاليا التخلى الجزئى عن مميزات القوى النسبية من جانب الدول الكبرى – أى تحديد الذات – الذى من المحتمل أن يكون غير واضح، وعلى الأقل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتففظ بوعيها المسيطر في قبول مثل هذا القرار للمؤسسات متعددة الأطراف والتي توافق على الاهتمامات القومية وتعريفاتها الذاتية.

[Barry/Lobe 2002; Layne 2002]

ويمثل رفض الولايات المتحدة الأمريكية ليروتوكول كيوتو النتقيل من التبعاث الغازات السامة والإبرام المنفرد لعقد هيئة ABM للحد من السلاح النووى ورفض الاتفاقيات الخاصة بعدم التوسع في استخدام الأسلحة اليبولوجية والظروف الخاصة تجاه منظمة التجارة العالمية WTO وألية مؤسسات التمويل الدولية IFIs من خلال المصالح الذاتية الإستراتيجية.

وبحدث كل هذا من خلال دورة التصادم مع مطالب السياسة العالمية وفى رفضها لمحكمة الحدل الجنائية الدولية الدائمة وحيث لا تبالى الولايات المنحدة الأمريكية بحلفاتها فى مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة وتؤكد الانتقال الى السياسة الفردية فى التساوى الذى تبناه فيرنر لينك Werner Link فى سياسة الهيمئة الفردية، (Link 1998, S. 120)

وعندما تصر الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الممثلين الأقوباء في السياسة الدولية ودون التراخي الدولية ودون التراخي طبح على أولوية الأمن القومي ومن ثم تتلقى العلاقات الدولية ودون التراخي ضربة صاعقة، ولذلك يشخص أولريش منتسل Ulrich Menzel أنه مع نهاية الزدواجية نظريات السيطرة نكتسب أهمية جديدة.

وشمة أمر غير معروف على أية حال عما إذا كانت دورة اليهمنة الأمريكية الجديدة والتى تحدث عنها منتسل بأنها الثبات والاستقرار المسيطر لذاته وأنها ستسلك الطريق الهادم والمخيف اذى تخشأه سوزان سترينج Susan Strange.

الاندماج الإقليمي: التأثيرات الواضحة للاتحاد الأوروبي

تمثل اتفاقيات الاندماج الإقليمية حاليًا الصورة السائدة التي تتعاون فيها البلاد متجاوزة الحدود. وأن روى الديمتراطية الشعبية والتأميم الذي يتحدى حدود الوطن بات أمرًا ملحوظًا لدى الاتحاد الأوروبي، وهذا هو مشروع الاندماج الإقليمي الوحيد الذي يتم فيه نقل جزء من سيادة الدول إلى مؤسسات تتحدى حدود القومية، إلا أن الوقت لم يحن بعد لإمكانية إقامة مجتمع عالمي أو ديمقراطية نقوق القومية، غير أن الخبرات الأوروبية تشير إلى أن الاندماج الإقليمي يحتاج إلى مؤسسات سياسية فوية، وأنه يجب أن تقوم السياسة الناجحة متعددة الأطراف بمقاومة الرغبة في السيطرة من جانب بعض الدول.

إن حالة الضعف التى تعيشها الأمم المتحدة وهباكل القوة السياسية العالمية تترك مساحة ضنئيلة للأمل في إقامة أنظمة حكم عالمية. وتحد اتفاقية الاندماج الإقليمي (RIAs) التى تبرمها الدول لكى تعمل حسابًا للترسيخ الإقليميي لعلاقاتها التجارية ولمصالحها السياسية المشتركة، الطريق القريب من الواقع لاسترجاع القدرة على المفاوضات السياسية، وتعتبر الأقلمة (التقسيم إلى أقاليم) الاقتصادية والسينسية، وليست العولمة، هي الاتجاه العالمي السائد في الوقست الراهسن. كما اسبهت اتفاقيات الاندماج الإقليمي (RIAs) بشكل فعال في اتساع رقعة السوق العالمي مثل إتفاقية الجات، ولا تعتبر استثناء ونكنها متممات لتحرر العالم من القيود (Bergstin 1993)، ولقد بلغت التجارة الإقليمية الداخلية لمنطقة التجارة العالم الحرة في عام ٢٠٠٠ نشث التجارة العالمية تقريبا، وإذا أضغنا إلى ذلك التعاون الاقتصادى الأسيوى الباسفيكي، الذي تم الإعلان عن انعقاده في السنوات المقبلة، بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين (APEC)، فإنه سوف ترنفع النسبة إلى 70% تقريبا، والجدير بالذكر أنه قد تم تسجيل أكثر من 15، اتفاقية تجارية في مستهل الألفية الجديدة من بينها 10 اتفاقية تم إبرامها منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO).

وبالنظر إلى هذا الاتجاء العام فقد تغيرت الأنظار بالنسبة للاندماج الإقليمي. كما يتم أيضا رفض تلك الاتفاقيات التجارية الشانية الإقليمية من وجيه نظر التحدية الليبرالية. وذلك بسبب أنها نفرق بينها وبين طرف ثالث، كما يتم أيضا رفض نلك الاتفاقيات بسبب تصيمها للاقتصاد العالمي.

غير أن خبرات العقد العاضى قدمت تقييما جديدًا يكمن فى أن الأقلمة تبدو الأن كخطوة ليبراليه متقدمة، وفى نفس الوقت خطوة للتعاون السياسى (World الأن كخطوة للبيرالية متقدمة، وفى نفس الوقت خطوة الاقتيمي إلى تكوين كيانت منطقة خلف جدار الإهنيمية المنعزلة، ولكنها على العكس من ذلك فقد حركت فوة ما لإدخال دول أخرى.

وثانيا: لأن هناك دوافسع اقتصمادية وسياسسية تحتسل مكانسة السصدارة، فالمفاوضات والعقود والعلاقات بين النخب والانتلاقات العابرة للصدود يمكن أن يَوَثّر في بناء النُقَة وأن تقلل من حدة الصراعات الإقليميسة، وأن يسؤدى الالتسزام بالأهداف الإقليمية للبلدان المختلفة إلى استقرار الديمقراطية والإصلاحيات السياسية نفسها في مقابل المعارضة السياسية الدلطية.

وثالثا: يمكن أن بجلب الاندماج الإقليمي تنافس إيجابي وتأثيرات معيارية وكذلك جذب قوى للاستثمار الخارجي في الأسواق المحلية الواسعة، ولو تحققت تلك الفوائد المحتملة لاتفاقية الاندماج الإقليمي، لنعلق الأمر حيننذ بأسلوب المفاوضات ونزاهتها وليس شرط الحدود الجيوسياسية، ومع ذلك فإن هناك احتمالا كبيرا بأن تكون هي الفرصة الوحيدة للدول النامية والدول حنيثة العهد لمواجهة المخاطر المنتظمة للعولمة، مع وجود احتمال ضئيل بأن تكون الفرصة ضمانا للحماية من التهميش. [Altvater/Mankopf 1996 S. 409-502]

ومتناول الحديث هنا ليس تأثيرات الدلائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبي فحسب, بل أيضنا على وجه الخصوص التأثيرات السياسية لمشاريع الاندماج مع الأجزاء الأخرى من العالم، وقد البنقت هذه التأثيرات من الوضع الجيوسياسي نفسه مثل نظام هيئات البريتون وودز وهي رمز لمشروع أكثر نجاحا يرتبط بالنمو وبالمؤسسات الوقفية من أجل السلام ويعرض المكافحة المؤسيسة لمنطقة التجارة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

والمقصد الأساسى الجيو سياسى والمؤكد بمنطلبات الاندماج لخطة مارشال له ثلاثة أهداف:

- أن يمنع التعاون الأوروبي من إعادة شن حرب من قبل ألمانيا.
 - أن تصبح أوروبا المزدهرة عضوا في السوق العالمية.
- ينبغي أن يضع تعاون الدول الأوروبية الرئيسية حدا للتوسع الشيوعي.

وقد اعتمد نجاح هذا المشروع على تكاليف الأهداف السياسية والاقتصادية الذى أدى إلى تفطى العديد من الأزمات الموجودة، وإلى إتاحة نوسع تدريجي مثل تعميق الشراكة.

إلا أن التنسبق الأول في الطاقة والإنتاج المعدني تركز على السياسة الراعية المشتركة، وعلى السياسة التموية والسياسة المالية، وتم تقوية الإطار التعادى بتخفيض الرسوم الجمركية وقصر التجارة على المنافسة المشتركة والسياسة المالية والبياسة المالية والبياسة المالية والبيئية وسياسة التكافؤ. ويمثل انتقارب الهدف المعلن لسياسة الاتحاد الأوروبي والذي يعمل وفقا للمادة الثانية للميثاق المشترك على تشجيع الترابط الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الترابط الأتحاد الأوروبي من ناحية للفوارق

الإظهيمية الضخمة والتي تظير عند إدراك التباينات الإقليمية على أنها ضرب من الشراكة. ومن ناحية أخرى ققد هيأ الاتحاد الأوروبي صناعاته التقليمية لمظروف السوق العالمية المتغيرة من خلال إجراءات وقائية مؤققة، وتكثيف القدرات وممارسة إستراتيجية السياسة الصناعية في صناعة الطيران وعلوم الفضاء. وتتوسع دائرة الست دول الأعضاء المؤسسين لتشمل خمس عشرة دولة. ومن المرزم أن تشمل سبعا وعشرين دولة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي مع ائتنى عشرة دولة مطلة على التلال الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى تكوين منطقة تجارة حرة أورو متوسطية بحلول عام ١٣٠١، والتي يتم تزويدها بموارد كبيرة من خلال القاق برشلونية

وقد ترتب على حرية حركة البضائع، حرية التتقل للمواطنين، وذلك باستخدام جواز سفر أوروبي موحد وحق التصويت في الانتخابات المحلية لدول الاتحاد الأوروبي. وقد تقدم الاتحاد الأوروبي اليوم بشكل واسع لدرجة أنه تم تداوله في أحد الدسائير الأوروبية. ويعد تدوين الإتجازات المشتركة بالنسبة للدول الأوروبية ضرورة حتمية الصمود أمام المصير المجهول المففى في الإطار الاجتماعي الذي يتدمه لنظام الاقتصادي العالمي السائد اليوم. (Habermas 2001)

وفى الواقع واجيت تلك الاختراقات المهمة لإنتاج السوق الداخلية أو النقد المشترك تحديات جيراقتصادية وسياسية، وبصفة خاصة تلك التى ترجع اليوم إلى العولمة. وفى منتصف الثمانينيات تم تتشيط الاندماج من أجل سد الفجوة التكنولوجية للولايات المتحدة واليابان وذلك من خلال تعميق السوق المشتركة وإلغاء الرقابة على رأس المال والسياسة التكنولوجية التى من شأنها أن تمنح تقلا مدنيا لدرع الفضاء الأمريكي، وقد استفاد أعضاء الاتحاد الأوروبي بدخول اليورو من التجربة الفاشلة للسياسة المالية التعاونية عبر المحيط الأطلنطي، وضعف نظام سعر الصرف الخاص ابها في تجنب انفجار أسعار الصرف المتغيرة للسوق

المشتركة. وكانت العولمة وخطوات تعميق الاندماج الإقليمي في كلتا الحالتين وحيان لعملة واحدة.

ويرجع ذلك إلى بنائها المؤسس الغريد، حيث استطاعت تلك الحركة أن تتوسع بشكل أكبر، وأيضنا إلى عدم إسكانية تفكك الاتحاد الأوروبي بسهولة إلى دول متنافسة. وقد خلف الاتحاد الأوروبي وهو مشروع النماجي فريد في العالم، نظاما متعدد الأبعاد من أنشطة خاصة، ويمكن أن يقيس العبادئ الديمقراطية.

ويشمل المستوى الدولى للاتحاد الأوروبى اللجنة الأوربية والمحكمة الأوربية والمحكمة الأوربية والمحكمة الأوروبي والبنك المركزى الأوروبي (EZB)، ولا مفر لتلك الهيئات خلافا لكونها مؤسسات دولية أن تصدر قرارتها بشكل مستقل بغض النظر عن المنظور القومى وأن تأذن بالتدخل فى سياسات أو تشريعات الدول عندما تتحارض مع المعاهدات المشتركة أو توجهات الاتحاد الأوروبي أو المنظمات.

وقد تم تحرير اللجنة الأوروبية التي اعتبرت في السنوات الأولى أنها مركزا حيونيا للسياسة المشتركة وصورة مسبقة لحكومة أوروبية من البيروقراطية عن طريق القدرات المحدودة. وتقوم اللجنة الأوروبية بإعداد مشاريعها مع مراعاة الاهتمامات الجماعية المختلفة ومراعاة قرارات البرلمان الأوروبي. كما تعمل على تقديم مجلس مشترك يتألف من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء حتى عام ١٩٩٣) والذي يقرر في النهاية أن تصبح نصوص مسودات اللجنة التشريعية قانونا مشتركا. ويقوم المجلس الأوروبي الذي يتألف من رؤساء الحكومات الأوروبية ببناء موازنة ثانية مدونة عام (١٩٨٧) للمؤسسات الدولية واتخاذ وظائف ميدئية مهمة لمزيد من التطوير الجماعي.

وتعتمد القدرة التكاملية الملحوظة لنظام الاتحاد الأوروبي على التوازن بين المنظور الدولى والاهتمامات القومية من ناحية، وعلى شرعية الاندماج من خلال تمثيل الدول الصعفيرة ومن خلال الديمقراطية التنزيجية من ناحية أخرى. فالفيصل بالنسبة لقوة ترابط نظام الاتحاد الاوروبي هو الموازنة ضد الييمنة السياسية للدول العظمى لاسيما الجمهورية الألمانية الاتحادية واستعداها لقبول ذلك. وتعثل الدول الصغرى في جميع اللجان بعدد أصوات أكثر من عدد شعوبها، وتستطيع في فضايا معينة أن تستخدم حق الفيتو. ويستند الاتحاد الأوروبي بالنسبة لشرعية الديمقراطية طبقا للدستور على ثلاثة مستوبات:

أولا: من خلال التصديق على بنود المعاهدة من قبل برلمانات الدول الأعضاء. ثانبًا: أن يتم إنشاء مجلس أوروبي يتألف من أعضاء الحكومات المنتخبة.

تُالثًا: أن يتألف مباشرة من البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة منذ عام ١٩٧٩.

وبالرغم من كل الشكاوى من عدم الكفاءة والعجز الديمقر الحي، انعقدت أمال كبيرة على إنجازات دمج الاتحاد الأوروبي في إصلاح المؤسسات الدولية. وأهمية الاتحاد الأوروبي لا تكمن في كونه أوروبيا وإنما في كون أنه له الربادة في تشكيل حكم قومي.

[Giddens 2001, S. 101]

وليذا فإن البرلمان الأوروبي بيدو كمنوذج لبرلمان الأمم المتحدة وفي نفس الوقت كجسر لنظام العولمة الشامل. ولريما استطاع المجتمع الأوروبي – كما صاغها يورجن هابرماس Jürgen Habermas في كتابه الصادر عام ١٩٩٨ في صفحة ٢٦٩ بحدر شديد – أن يضع أهميته في كفة ميزان السياسة العالمية. وتتحرك رؤى هذا النوع في التقاليد المشتركة للفيدراليين العالميين والأوروبيين والأوروبيين الحالميين الأوروبين الحالمين الأوروبين الكام المتحدة واقتراب تأسيس الاتحاد الأوروبي.

وتكمن أهمية تلك القومية فى تطبيقها العلمى المباشر. حيث يتم السعى إلى التقدم العولمى لديمقراطية السياسة العالمية. وإلى تقديم دولة قومية أو اشتراكية قومية من خلال مشروع اندماج إقليمى متكامل نتص عليه الدول فى أى وفت. وبجب أن تظهر كفاءات هذا النظام على الأرجح في أوروبا عندما تحقق العولمة مجتمعًا عالميا.

وهنا تظير هوة عظيمة بين العولمة وبين تجارب الاندماج الأوروبي. وذلك السلطة الوطنية للاتحاد الأوروبي كانت دائما مجرد عنصر في إطار نظام متحدد الأبعاد، كما هو مبين أعلاه وليس مجرد قبول لتلك الحالة القومية المطلوبة الأن لأجل العولمة. وأي دور تلعبة اللجنة الأوروبية (منشأ السلطة القومية) في صياغة السياسة الأوروبية يتعلق بتعمية القطبين الأخرين لنظام الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى ققدان تنمية التأثير على المباحثات الحكومية الدولية وعلى مجلس الاتحاد الأوروبي وبصفة خاصمة بعد ولاية جاك دبلور. (Jacques Delors).

وعلى الرغم من وجود غالبية عظمى من الأصوات استطاعت دول فردية من حجب قرارات أوروبية واسعة تتعلق بسياسة اللجوء والسياسة الضربيبية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة البيكلة ومنع استخدام حق الفيتو في تلك العرارة. وقد تمت موازنة الإتحاد الفقدى نفسه - الخطوة الدولية الواسعة في السنوات الأولى - بشكل من من خلال مبدأ التبعية. ونظل سياسة الموازنة الواسعة المتعامية والعمالية (في إطار توطيد الاتفاق) دائرة اعتصاص الدول الأعضاء والتي تكون محل ثقة من السلطات التنظيمية. ا2-25 x 2-26 (Miller 1990, S 22-26) ويجب في الوقت ذاته أن تقابل قضية المجتمع الأوروبي بوجهة نظر معاكسة؛ وذلك ليظل الترابط السياسي في مثل التنظيم المنصوص عليه على الصعيد الدولي غير أن التنويل الذاتي المهمض للاتحاد الأوروبي وغياب السياسة الاجتماعية الأوروبية من قبل الصناديق المدرجة تشيد بأن الإندمات الاجتماعية المنار التومية، فينيغي ألا تتعلق الأمال بإقامة دولة تممل من أجل الرفاهية.

[Leibfried/Pierson 1998, S. 14; vgl. Scharpf 1999, S.76ff]

ونادرًا ما يصمد المجتمع الأوروبى كمجتمع أمام النظرة الاجتماعية، وأمام مقارنة دخول مواطنى الاتحاد الأوروبى التى توزع بشكل غير متساو عما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتزايد التناقض الإقليمى بين الدنمارك واليونان وبين نيويورك وغرب فريجنيا، ويتم البحث فى الاتحاد الأوروبى عن أليات التعويض لتخفيف المخاطر الإقليمية غير المئوازنة دون جدوى وذلك مثل الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية.

[Galbraith u.a. 1999]

وبنظرة أكثر فريًا على السوق الداخلية المعلنة منذ عقد من الزمان، نبين أنه ليس فقط أسواق العمل الأوروبية بل أيضا أسواق الإنتاج ورأس العال موزعة بمقبلس مبهير بامنداد الحدود القومية. [OECD 2000. S 179ff]

ونظم العلاقات بين أجور العمل ورأس المال عن طريق البياكل التنظيمية ونظم الأجور، [Platzer 2002]. ولا عجب أن الولاء السياسي أيضا سيرتبط في المستقبل بالنظم الحزبية الوطنية والبينات والجماهير، ويمثل نلك أيضا أمرًا مزعجًا بالنسبة لأبصار المجتمع المدنني الأرروبي: حيث يؤدى هذا غالبا في أوروبا إلى حدوث تعبنة ومعارضة سياسية في إطار قومي ويشير تمعين بالمائة إلى مواضيع وطنية أو إقليمية (Rucht 2000]. وتشكل الهوبات السياسية التي هي بطبيعة الحال، ليس فقط من مستوى تحتى، وإنما عبر ديمقراطيات دول الرفاهية بمسارات توظيف قومية، وانتذت موقف قومي بارز لأوروبا، وكانت القومية بمسارات توظيف قومية، وانتذت موقف قومي بارز لأوروبا، وكانت القومية أوروبا تقلا سياسيا عالميا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي أيضا معقل المدنية في مواجهة قبضة الحضارة الصناعية على أنماط الحياة الخاصة، ولهذا فإن حركة العولمة الناجحة هنا لم تكن عن طريق الصدفة.

ويتضع الموقف البريطاني تجاه أوروبا من خلال علاقة لندن الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتقاليد العريقة السيادة البرلمانية. وعد الحديث عن الهوية الأوروبية نجد أنها لا مركزية، فالسياسة الأوروبية ليست عابرة للقومية فحسب، بل هي منظمة حكومية دولية ثلاثية الأقطاب متجاوزة لحدود القومية ويكمن داخل هذا الاتفاق إدراك المشاكل المنقممة بين النخبة السياسية والتعليم المؤسسى والتى تخضع فى نهاية الأمر احركة التداخل السياسية المنقدمة. وربما يتكون داخل تلك الظروف المثيرة فهم دولى متغير يؤدى إلى وعى خاص بنتوع الثقافة الأوروبية والتر برنبط بالملكية المشتركة.

وترتكز أهمية الخبرات الأوروبية من أجل اندماج عابر للحدود على محورين أساسيين: إذ يكمن ذلك أو لا في مزايا إستر انجيبة النوسع الإدارية وليست الليبرالية ونتوم هذه المنهجية على أن الاندماج يفتقر إلى أهداف سياسية بالدرجة الأولى، تلك الأهداف التي يمكنيا أن تعايش ما يسمى بالأرمات الاقتصادية، ومن هنا استوجب وجود أنظمة عامة يتم فيها التحالف على انتداب لبعض السيادات مع تتازل الكبار من الدول الأعضاء عن السيادة، حيث تم تحويل الدكتاتوريات في جنوب أوروبا إلى بلاد ديمقراطية بشكل ناجح دون المسلس بالأنظمة السياسية أوروبا إلى الاتحاد على دعم بنيتها التحتية وتقوية حقوقها الدستورية وعلاوة على أوروبا الوسطى من الأيديولوجيات القومية ومشكلات الأوروبي إلى تخلص أوروبا الوسطى من الديوب. المشكلات الأقيات والنزاع على الحدود في أوقات ما بين الحدوب، [Müller 2001, S. 1162ff]

ومن نادية أخرى سوف يتواجد المرشحون للانضمام بعدد من الأصوات في القرب العاجل في هيئات الاتحاد الأوروبي، والذي يتغاضى بدوره عن الأوزان الاقتصادية لتلك الدول، ويتم هذا الانتداب لئلك السيادات السابق ذكرها من خلال حقوق المشاركة الديمقراطية، ومما لا جدال فيه أن تأثير الإصلاح الديمقراطي للاتحاد الأوروبي قد انتقل في إطار الانقافية المشتركة إلى روسيا وأسيا الصغرى المنطقة الخديدة للحد المن سط.

ويعد التأثير للاتحاد الأوروبي على قضايا العولمة بعثابة المحور الثاني الذي يرتكز عليه هذا الاندماج وذلك عن طريق الربط بين قضايا التجارة والتنمية والديمة اطبة وكذلك عن طريق تنمية الأنظمة متعددة الأطراف، الأمر الذي يعطى الأمل لسوزان سترينج فى إسكانية بناء قوة مضادة لمحصار السياسة العالمية البدام والذى بمثله حق الفيتو الأمريكى فى الأنظمة العالمية وكذلك تتشيط تحالفات مع مجموعات من الدول الأخرى.

[Strange 1995, S. 71]

ولقد عمل ظهور "البورو" على الأقل من الناهية النظرية على تحسين مؤهلات التعاون المالى فى أوروبا وخارجها ولنت أنظار غيرها من الأقطار والدول، وعلى صعيد الاتفاق التجارى المتبائل، فقد وصلت المنتجات المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبي متحررة من الظروف السيادية التي نفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عملائها في منطقة التجارة الحرة الأمريكية.

و لا يستيمد من جانب سياسية التتمية على أوروبا. أن تقوم على إعادة بناء دول أكثر مهارة كخطوة أساسية فى إقامة نظام عالمي يفوق النظام الأمريكى الذى يعتمد فى المقام الأول على الحلول العسكرية. (Maull 2002. S. 24ff)

و لابد أن تظهر أوروبا أمام العالم الخارجي في صور اتحاد رشيد وقادر على النفاوض لكي يتسنى لها أن نتشر صبغ النعاون المتكافئ في كل المنظمات الساسنة العالمية.

المصادر والمراجع

Albrow, Martin (1998): »Auf dem Weg zu einer globalen Gesellschaft?«, in: Beck, Ulrich (Hg.) (1998): Perspektiven der Weltgesellschaft. Frankfurt/M.

Alvarez, Pablo (2001): "The Politics of Income Inequality in the OECD", Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 284, Differdange.

Anan. Kofi A. (2001): We the Peoples. The Role of the United Nations in the 21st Century. New York

Apter, David (1991): »Institutionalism Reconsidered«, in: International. Social Science Informations, Nr. 129: S. 463 - 481.

Atkinson. Anthony B. (1999): "Is Rising Income Inequality Inevitable?

A Critique of the Transatlantic Consensus«, in: WIDER Annual Lecture, Nr. 3. Helsinki

Barber, Benjamin (1995): Jihad vs. Mc World, New York

Barber, Benjamin (2002): »Als Produktionssystem ist der Kapitalismus im Niedergang begriffen «, in: Frankfurter Rundschau, 23, 1,2002

Barry, TonvJim Lobe (2002): »U.S. Foreign Policy«, in: Foreign Policy in Focus, Policy Report, April 2002 (www.fpif.org)

Beck, Ulrich (1998): Was ist Globalisierung Frankfurt/M.

Berger, Peter L. (1992): "The Uncertain Triumph Of Democratic Capitalisms, in: Journal of Democracy, Bd. 3, Nr. 3, 7-16

Bergsten, C. Fred (1996): "Competitive Liberalization and Global Free Trade. A Vision for the Early 21rd Century«, in: APEC Working Paper, Nr. 96-15 (www.apec.org)

Bergsten, C. Fred/Henning, C. R. (1996): Global Economic Leadership and the Group of Seven, Washington, D.C. Bertrand Maurice (1995): "Development of Efforts to Reform the UN«, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury 1995

Bhagwati, Jadish (1998): Fifty Years - Looking Back, Looking Forward, Symposium on the World Trading System (www.wco.org).

Bhagwati, Jadish (1999): Globalization: The Question of >Appropriate Governance. (www.wto.org),

Bird, Graham (1987): International Financial Policy and Economic Development, London

Birdsall, Nancy u. a. (2000): »Stuck in the Tunnel? Is Globalization Muddling the Middle Class?«, in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 277, Differdange

Bishop, Matthew (2000): »A Survey of Globalization and Tax«, in: The Economist, 29. 1. 2000.

Brand, Ulrich. u. a. Hg. (2000): Global Gouernance- Alternativen zur neoliberalen Globalisierung?. Münster Bretton Woods Commission (1994): Bretton Woods: Looking to the Future, Washington, D.C.

Brühl, Tanja u. a. (Hg.) (2001): Die Priuatisierung der Weltpolitik, Bonn Bundesministerium der Finanzen (2002): Monatsbericht Juni 2002, Borlin

Burniaux, Jean-Marc u. a. (1998): »Income Distribution and Poverty in Selected OECD Countries«, in: OECD Economics Department Working Papers, Nr. 189, Paris

Camilleri, Joseph/Jim Falk (1992): End of Sovereignty?, Aldershot Carey, David/Tschiliguirian, Harry (2000): "Average Effective Taxes on Capital. Labour and Consumption«. in: OECD Economics Department Working Paper, Nr. 258

Carothers, Thomas (2002): "The End of the Transition Paradigm", in: Journal of Democracy, Bd. 13, Nr. 1, S. 5 - 21.

Carroll, Eero (2000): »Globalization and Social Policy. Social Insurance. Institutions. Trade Exposure and Deregulation in 18 OECD Nations 1965 -1995«, in: Year 2000 International Research Conference of Social Security, Helsinki

Caufield, Catherine (1997): Masters of Illusion. The World Bank and the Poverty of Nations, London

Cavanagh, John u, a. (2002): A Better World is Possible. Alternatives to Economic Globalization. San Francisco (www.ifg.org)

Couvrat, jean-Francois/Nicolas Pless (1993): Das verborgene Gesicht der Weltwirtschaft. Münster

Crook, Clive (2001): »Globalization and its Critics. A survey of Globalization«, in: The Economist. Sept. 29th, 2001.

Czempiel, Ernst-Otto (1994): »Kollektive Sicherheit – Mythos oder Möglichkeit?«, inÖ Merkur, Nr. 546/547, S. 790 – 803.

Dahl. Robert A. (1959): Preface to Democracy Theory. Chicago.

Dahl, Robert A. (1971): Polyarchy, New Haven

Dahl. Robert A, (1989): Democracy and Its Critics. New Haven

Dahl. Robert A. (1992); »Why Free Markets are Not Enough«, in: Journal of Democracy, Bd. 3, Nr. 3, S. 82 – 89

Dahl. Robert A. (1993): »Why All Democratic Countries Have Mixed Economies«. in: Chapman, John/lan Shapiro Hgg. (1993): Democratic Community, New York

Dahrendorf. Ralf (2002): Die Krisen der Demokratie, München

Danaher, Kevin/Anarudha Mittal (2002): Ten Reasons to Abolish the IMF & World Bank London

Deutsche Bundesbank (1997): Weltweite Organisationen und Gremien im Bereich von Währung und Wirtschaft, Frankfurt/M.

Deutsche Bundesbank (2000): »Electronic banking aus bankenaufsichtlicher Perspektive«, in: Monatsbericht, 52. Jg. Nr. 12, S. 43 - 59 Diamond, Larry (1996): »Is the Third Wave Over?«, in: Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 3, S. 20 - 37.

Diner: Dan (1993): Weltordnungen, Frankfurt/M.

Divine, Robert A. (1967): Second Chance. The Triumph of Internationalism in America During World War II. New York

Doel, Hans van den/Ben van Velthoven (1993): Democracy and Welfar: Economics, Cambridge

Dollar. David/Aart Kraay (2001): "Trade, Growth, and Poverty«, in: World Bank Working Paper, Nr. 2587, New York

Dombusch. Rüdiger/Sebastian Edwards (1991): » The Macroeconomics of Populism«, in: dies. (Hgg.) (1991): The Macroeconomics of Populism in Latin America. Chicago

Easterly, William (1999): How did highly indebted poor countries become highly indebted? Reviewing two decades of debt relief, Washington. D.C. (http://econ.worldbank.org)

Easterly, William (2000): The Effect of IMF and World Bank Poverty Programs on Poverty, Washington, D.C. (http://econ.worldbank.org)

Eatwell, john/Lance Taylor (1999); »Towards an Effective Regulation of International Capital Markets«, in: Internationale Politik und Gesellschaft. 3/1999. S. 279 - 286.

Eichengreen, Barry (1996): Globalizing Capital, Princeton

Eichengreen, Barry (1999): Towards a New International financial Architecture», Washington, D.C.

Einhorn, Jessica (2001): "The World Bank's Mission Creep?", in: Foreign Affairs, Sept./Oct. 2001, S. 22 - 35

Eriksson, Mikael u. a. (2002): »Patterns of Major Armed Conflicts 1990-2001 «, in: SIPRI: Yearbook 2002, Oxford.

EZB (2002): »Jüngste Entwicklungen in der inrernationalen Zusammenarbeit«, in: Monatsberichte, Februar 2002, S. 59 - 72

FATF (2000): Report on Money Laundering Typologies 1999 - 2000, Paris

Fishlow, Albert/Karen Parker (2000): "The New Inequality in the United States«. in: dies. (Hgg.) (2000): Growing Apart: The Causes and Consequences of Global Wage Inequality, New York

Florini, Ann M. (Hg.) (2000): The Third Force. The Rise of Transnational Civil Society; Washington

Forrester, Vivian (1997): Der Terror der Ökonomie, München

Freedom House (2002): Freedom in the World 2001-2002. New York

Frein, Michael (2002): »Die Globalisierung von Rechten an geistigern Eigentum«, in: Prokla, Heft 126, S. 103 - 125

Friedman, Milton (1953): »The Case for Flexible Exchange Rates«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Friedman, Milton (1984): Kapitalismus und Freiheit, Berlin

Fues, Thomas/Brigitte Harmm (Hgg.) (2002): Die Weltkonferenzen der 1990er Jahre, Ronn

Fukuyama, Francis (1992): The End of History and the Last Man, London

Furet, François (1990): 1789-1917, »Rückfahrkarte«, in: Transit, Heft 1 1990 48.62

Gaddis, John Lewis (1992): The United States and the End of the Cold

Gaddiós. John Lewis (1996): Now We Know. Rethinking Cold War History. Oxford

Galbraith, James u. a. (1999): wInequality and Unemployment in Europe - The American Cure«, in: UTIP Working Paper, Nr. 11, Austin: LBJ School of Public Affairs

Galbrairh, James K. (1998): Created Unequal: The Crisis in American Pay, Washington, D.C.

Giddens, Anthony (1999): Der dritte Weg, Frankfurt/M.

Giddens, Anthony (2001): Entfesselte Welt, Prankfurt/M.

Gilpin, Robert (1987): The Political Economy of International Relations, Princeton Goddard, C.Roe u. a. (Hgg.) (1996): International Political Economy, Boulder, Col.

Goldstein, Morris (2000): »Strengthening the International Financial Architecture«, in; IIE Working Paper, Nr. 00-8, Washington, D.C. (www.lie.org)

Goldthorpe, John H. (2001): Globalization and Social Class, MZES (Mannheimer Vorträge 9), Mannheim

Greenwood, Jeremy (1999): »The Third Industrial Revolutions:

Technology, Productivity, and Income Inequality«, in: Cleveland Federal Reserve Economic Review, 2/1999, 2-12

 $\label{eq:Green} Grefe.\ Christiane\ u.\ a.\ (2002):\ Attac.\ Was\ wollen\ die\ Globalisierungs-kritiker?,\ Berlin$

Gropp, Reint/Kristina Kostial (2000): "FDI and Corporate Tax Revenue: Tax Harmonization or Competition?«, in: Finance & Development: Bd. 38. Nr. 2, 10-13

Guirian, Manuel (1981): Fund Conditionality, Washington, D.C.

Habermas, Jürgen (1998): Die postnationale Konstellation, Frankfurt/M.

Habermas, jürgen (2001): Warum braucht Europa eine Verfassung?«, in: Die Zeit; Nr. 27/2001

Hardach, Gerd (1994): Der Marschall-Plan, Stuttgart

Hayek, Friedrich (1991): Die Verfassung der Freiheit, Tübingen Heitmeyer, Wilhelm (2001): Autoritärer Kapitalismus, Dernokraticentlehrung und Rechäspopulismus«, in: Loch. Dieter/Heitmeyer. Wilhelm (Hgg.) 2001

Held, David (1995): Democracy and the Global Order, Oxford.

Helleiner, Eric (1994): States and the Re-emergence of Global

Hirschman, Albert O. (1992): Rival Views of Market Society, Cambridge, Mass.

Hopkins. Terence K. u. a. (1996): The Age of Transition, London

Horowitz, David (1970): Imperialismus und Revolution. Westberlin

Hübner, Kurt (1998): Der Globalisierungskomplex, Berlin

Hofbauer, Gary C. (2000): Tax Policy in a Global .Economy. Washington

Huntington, Samuel P. (1991): The Third Wave. Democratization in the Late $20^{\rm th}$ Century, Norman

Huntington, Samuel P. (1996): Kampf der Kulturen, München

Huntington, Samuel P. (1996b): »Democracy for the Long Haul«, in: Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 2) 3-13 IFIAC (2000): Report of the International Financial Institution
Advisory Commission, U.S. Congress, March 8, 2000
(http://house.gov/jec/intf/ifiac.htm)

IMF (1992): Articles of Agreement, Washington, D.C.

IMF (2001a): Jahresbericht 2001. Washington, D.C.

IMF (2001b): The IMF in the Process of Change. Washington, D.C.

IMF (2001c): Financial System Abuse, Financial Crime and Money Laundering, Washington, D. C.

IMF (2001d): Governing Global Finance - The Role of Civil Society (Economic Forum, April 2, (2001) Washington, D.C.

IMF (2001e): Structural Conditionality in Fund-Supported Programs, Washington, D.C.

IMF (2002a): »Review 'of the PRSP Experience«, in: Issues Paper. Washington, D.C.

IMF (2002b): »Globalization - A Framework for IMF Involvement«, in: Issues Briefs Nr. 02/01, March 2002, Washington, D.C.

Iriye, Akira (1993): The Globalizing 9f America 1913-1945, Cambridge

Issing. Otmar (2001): »Globalisierung ist nie Gemütlichkeit«. in: FAZ. 19.Mai2001 Jellineck, Georg (1913): Allgemeine Staatslehre, 3. Auflage (Nachdruck), Kronberg 1976

Johnston, David C. (2000): »Study Finds That Many Large Companies Pay No Taxes«, in: New York Times, 20 Oct. 2000

Kaldor, Mary (2000): Neue und alte Kriege, Frankfurt/M.

Kanbur, Ravi/Lustig Nora (1999): »Why is Inequality Back on the Agenda?«, in: Annual Bank Conference on Development Economics. World Bank, Washington, D. C.

Karatnycky. Adrian (2000): »A Century of Progress« in: Journal of Democracy, Bd. 11, Nt. 1.

Keohane, Robert O. (1980): "The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes", in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Keohane, Robert O./Joseph S, Nye (1989): »Realism and Complex Interdependence«, in: Goddard. C. Roc u. a. (Hgg.) 1996

Kerbo, Harold (2000): Social Stratification and Inequality, Boston

Keynes, John Maynard (1936): The General Theory of Employment, Interest and Money, London 1973

Kindleberger, Charles P. (1986): The World in Depression 1929-1933, rev. ed., Berkeley

Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) (1991): Continuity and Change in Change in Contemporary Capitalism, Cambridge

Kitschelt, Herbert u. a. (1999): »Convergence and Divergence in Advanced Capitalist Democracies«, in: dies. (Hgg.) 1999

Knieper, Rolf (199): Nationale Souveränität, Frankfurt/M.

Köhler, Horst (2001): »Herausforderungen der Globalisierung und Rolle des LWF«, in: Deutscher Bundestag, Berlin, 2. April 2001

Korzeniewicz, Roberto/Timothy Moran (1997): »World-Economic Trends in the Distribution of Income. 1965 - 1992«, in: American Journal of Sociology, Bd. 102, Nr. 4, S. 1000 - 1039

Krasner, Stephen D. (2001): »Globalization, Power, and Authority«, in: APSA Meeting, San Francisco, Aug. 29-Sept. 2, 2001, Ms.

Krueger, Anne O. (1998): »Wither the World Bank and IMF?«, in: Journal of Economic Literature, Bd. 26 (Dec. 1998)

Layne, Christopher (2002): »Offshore Balancing Revisited«, in: Washington Quarterly, Spring 2002, S. 233-248

Lindblom, Charles E. (1983): Jenseits von Markt und Staat, Stuttgart Link, Werner (1998): Neuordnung der Weltpolitik, München

Linz, Juan J./Alfred Stepan (1996): Problems of Democratic Consolidation, Baltimore

Lipset, Seymour M. (1959): »Wirtschaftliche Entwicklung und Demokratie«, in: ders.: Soziologie der Demokratie, Neuwied

Lipset, Seymour M. (1994): "The Social Requisites of Democracy Revisited", in: American Sociological Review, Bd. 59, Nr. 1, 1-22 Loch, Dietmar/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) (2001): Schattenseiten der Globalisierung, Frankfurt/M.

Luhmann, Niklas (1997): Die Gesellschaft der Gesellschaft, Frankfurt/M

Maddison, Angus (2001): The World Economy. A Millennial Perspective. Paris

Mahler, Vincent (2001): "Economic Globalization, Domestic Politics and Income Inequality in the Developed Countries": in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 273, Differdange.

Mann, Michael (1997): »Hat die Globalisierung den Siegeszug des Nationalstaats beendet?«. in: Prokla, Heft 116, März 1997, S. 113-141.

Maull, Hanns W. (2002): "Containing Entropies, Rebuilding the States, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 9-28

McKinnon, Ronald (2002): "Spend Now, Pay Later", in: Financial Times, Febr. 5, 2002.

Meltzer, Alan/Jeffrey Sachs (2000): »Reforming the IMF and the World Bank«, in: On the Issues, April 2000 (www.aci.org)

Menzel, Ulrich (2001): Zwischen Idealismus und Realismus. Frankfurt/M.

Milanovic, Branko/Shlomo Yitzhaki (2001): »Does the World have a Middle Class? Decomposing World Income Distribution«, in: World Bank Working Paper, Nr. 2562, New York Müller, Klaus (1999): »Die Einführung des Euro. Monetäre, politische und institutionelle Aspekte der europäischen Integration«. in: Prokia, Heft 114, März 1999, S. 7-28

Müller. Kia us (2001): » Countries in Transition«, in: Osteuropa, J g. 51, Nr. 10, 1146-1167

Müller, Klaus (2002): »Modernisierung und Weltsystem. Immanuel W-Hersteins globalistische Wende der Modernisierungstheorie«, in: Stark, Carsten/Christian Lahusen (Hgg.) (2002): Theorien der Gesellschaft, München

Müller. Klaus/Andreas Pickel (2001): "Transition. Transformation. and the Social Sciences: Towards a New Paradigm«, in: Trent International Political Economy Center Working Paper, Nr. 11/2001, Trent. CA.

Münch, Richard (2001): Offene Räume, Frankfurt/M.

Mussa. Michael u. a. (2000): Exchange Rate Regimes in an Increasingly Integrated Economy. Washington, D.C.

Naim, Moises (1994): The World Bank - Its Role. Governance and Organizational Culture, Washington. D.C. (www.ceip.org)

Naim. Moises (2002): "The Missing Agenda at Monterrey", in: Financial Times, Apr. 3, 2002.

Narr. Wolf-Dieter/Alex Schubert (1994): Weltökonomie. Die Misere der Politik, Frankfurt/M.

Niess, Fank (2001): Die europische Idee, Frankfurt/M,

Nye, Joseph (2901): »Globalization's Democratic Deficit«, in: Foreign Affairs, July/August, S. 2-6

O'Brien, Robert u. a. (2000): Contesting Global Governances:

Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, New York

OECD (2000): EMU. One Year On, Paris

OECD (2001): Project on Harmful Tax Practices, Paris.

OECD (2001b): New Patterns of Industrial Globalization, Paris.

OECDIDAC (2000): Report on Development Co-operation, February 2000, Paris: OECD.

Offe, Claus (1994): Der Tunnel am Ende des Lichts, Frankfurt/M.

Offe. Claus (2002): "The Democratic Welfare State «, in: Eurozine, 8.2.2002

Olson. Mancur (1982): The Rise and Decline of Nations', New Haven

Opitz. Peter (2001): Weltprobleme im 21. Jahrhundert. München Parsons, Talcott (1966): Gesellschaften, Frankfurt/M. 1975

Platzer. Hans-Wolfgang (2002): »Europäisierung und Transnationalisierung der Arbeitsbeziehungen in der EU«. in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 103-121 Polanyi, Karl (1944): The Great Transformation, Wien 1977 Pritchet.
Lant (1995): "Divergence - Big Time", in: World Bank Policy Research
Paper, Nr. 1522, Washington, D.C.

Przeworski, Adam (1991): Democracy and the Market, Cambridge

Przeworski, Adam u. a. (1995): Sustainable Democracy, Cambridge

Przeworski, Adam/James Vrceland (2000): "The Effect of IMF Programs on Economic Growth «, in Journal of Development, Bd, 62, Nr. 2, S, 385-421

Quinn, Dennis (1997): » The Correlates of Change in International Financial Regulation«, in: American Political Science Review, Bd. 91, S. 532-551

Ramoner, Ignacio (1997): »Disarming the Markets«, in: Le Monde Diplomatique, Dezember 1997

Reinicke, Wolfgang H. (1998): Global Public Policy, Washington. D.C.

Reinicke, Wolfgang H/Francis Deng (2000): Critical Choices. The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance, Ottawa Rich, Bruce (1994): "World Bank/IMF - SO Yean is Enougha, in: Danaher, Kevin (Hgg.) (1994): 50 Years is Enough. A Case Against the World Bank and the International Monetary Fund, Boston

Reiger, Emar/Stephan Leibfried (2001): Grundlagen der Globalisierung, Frankfurt/M Rigaux, Francois (1991): »Reflexionen über eine neue Weltordnung«, in: Prokla, Nr. 84, S. 384-399.

Rigaux, Francois (1999): »Multinationale Unternehmen, Staat und Recht«, in: Prokla, Nr. 117, S. 647-660

Righter, Rosemary (1995): Utopia Lost, The United Nations and the World Order, New York

Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) (1995): United Nations, Divided World, Oxford

Rodrik, Dani (1998a): »Globalization, Social Conflict and Economic Growth«, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 12, S. 143-158

Rodrik, Dani (1998b): »Why Do-More Open Economies Have Larger Governments?«, in: Journal of Political Economy, Bd. 106, NI: 5, S.997-1032

Rodrik. Dani (2000): Grenzen der Globalisierung. Frankfurt/M.

Rucht, Dieter (2000): »Zur Europäisierung politischer Mobilisierung«, in: Berliner Journal für Soziologie, Jg. 10, Nr. 2, S. 185 -202

Rueschemeyer, Dietrich u. a. (1992): Capitalist Development and Democracy, Oxford

Ruggie, John G. (1982): »International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order«, in: International Organization, Bd. 32. Nr. 2, S. 377-415

Rustow, Dankwart A. (1970): "Transitions to Democracy", in: Comparative Politics, Ed. 2, Nr. 2, S. 337~366

Rustow, Dankwart A. (1990): »Democracy: A Global Revolution?«, in: Foreign Affairs, Bd. 69. Nr. 4.75-91

Sachs, Jeffrey (2000): »A New Map of the World", in: The Economist, 14.6.2001, S. 99-101

Sartori, Giovanni (1991): »Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics«, in: International Social Science Journal, Nr. 129, S. 437-450

Sartori, Giovanni (1992): Demokratietheorie. Darmstadt 1992

Scharpf, Fritz W. (1987); Sozialdemokratische Krisenpolitik in Europa, Frankfurt/M.

Scharpf, Fritz W. (1999): Regieren in Europa, Frankfurr/M.

Schwartz, Anna J. (2000): »Do We Need a New Bretton Woods? «. in: Cato-journal, 2000. Bd. 20. Nr. 1.S.21-25

Simma, Bruno (2000): »Dle NATO, die UN und militärische Gewaltanwendung«, Reinhard Merkel (Hg.) (2002): Der Kosovokrieg und das Völkerrecht. Frankfurt/M.

Simmons, J.P./Chantal de Jonge Oudraat (Hgg.) (2000): Managing Global Issues. Lessons Learnt. Washington.

Sklair. Leslie (1999): »Competing Conceptions of Globalization«, in: Journal of World/Systems Research, Bd. 5, Nr. 2, S. 141-159 Smeeding. Timothy (2000)" »Changing Income Inequalities in OECD-Countries«. in: Luxembourg Income Study Working Paper. Nr. 252,Differdange.

Smith. Gordon/Moises Naim (2000): Altered States: Globalization, Sovereignty, and Governance. Ottawas: IDRC,

Soros, George (2000): Die Krise des globalen Kapitalismus, Frankfurt/M.

Soskice. David (1999): »Divergent Production Regimes«, in: Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) 1999.

Spahn, Paul Bernd (2001): »Stabilizing Exchange Rates«, in: Finance & Economics, Bd. 1, Nt. 3, S. 6-10 (www.attac.org)

Stallings. Barbara/Peres, Wilson (2000): Growth, Unemployment and Equity, Washington, D.C.

Stephens, John D. u. a. (1999): "The Welfare State in Hard Times", in: Kitschelt, Herbert u.a. (Hgg.) 1999

Stiglitz, Joseph (1998a): »More Instruments' and Broader Goals: Moving Towards the Post-Washington Consensus«, in: WIDER Annual Lectures, Nr. 2, 1998, Helsinki

Stiglitz, Joseph 1998b: Towards a New Paradigm for Development, Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, October 19, 1998

Stiglitz, Joseph (1999): "The World Bank at the Millennium", in: Economic Journal, Nov. 1999.

Stiglitz, Joseph (2002): Schattenseiten der Globalisierung, Berlin

Strange, Susan (1986): Casino Capitalism, Oxford

Strange, Susan (1994): States and Markets, 2. Aufl, London

Strange, Susan (1995): "The Defective States, in: Daedalus, Spring 1995, S. 55-74

Swoboda, Alexander u. a. (2000): »One World. One Currency: Destination or Delusion?«, in: Economic Forum (IMF), 8.11. 2000. Washington. D. C.

Tanzi, Vito (2000): "Taxation and the Architecture of the International Economic System) in: Ocampo«, in: Jose Antonio u. a. (2000): Financial GIQb4lization and the Emerging Economies, Santiago

Tetzlaff, Rainer (1996): Weltbank und Währungsfonds, Opladen Tietmeyer, Hans (1998): »Financial and Monetary Integration«, in: Deutsche Bundesbank, Auszüge aus Presseartikeln, Nr. 31

Thacker, Strom C. (1998): "The High Politics of IMF Lending«, in: World Politics, Bd. 51, S. 39-75.

Tobin, James (1978): »A Proposal for International Monetary Reform«, in: Eastern Economic Journal, Bd. 4, Nr. 3 - 4; 153 – 159

Tobin, James (1997): "Why We Need Sand In the Market's Gears", in: Washington Post. Dec. 21, 1997

Touraine, Alain (2001): »Globalisierung - eine neue kapitalistische Revolution«, in: Loch, Dieter/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) 2001 UN (2002): International Forum for Social Development, Dept. of Economic and Social Affairs, Feb. 7, 2002. New York

UN/ECLAC (2000): The Equity Gap, Santiago

UNDP (1994): New Dimensions of Human Security. Human Development Report 1994, Oxford

UNDP (1999): Globalization with a Human Face. Human Development Report 1999, Oxford

UNDP (2002): Deepening Democracy in a Fragmented World. Human Development Report 2002, Oxford 2002

Vrceland, James (2001): Institutional Determinants of IMF-Agreements Ms

Vries, Margaret Garritsen de (1986): The IMP in a Changing World 1945 -85, Washington, D.C.

Waelbroeck, Jean (1998): "Half a Century of Development Economics", in: The World Bank Economic Review, Bd. 12, Nr. 3, S. 323-352

Wallensteen, Peter/Margareta Sollenberg (1999): »Armed Conflict«, 1989-1998, in: Journal of Peace Research, Bd. 5 (Sept. (1999), S.593-606

Wallerstein, Immanuel (1984): The Politics of the World-Economy, Cambridge

Wallerstein, Immanuel (1996): "The Global Picture 1945-1990" in: Hopkins, Terence K. u. a. 1996

Wallerstein, Immanuel (1999): The End of the World As We Know It, Minneapolis

Weber, Max (1922): Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen 1975

Weiss, Linda/John M. Hobson (1995): States and Economic Development, Cambridge

Wilenski. Peter (1995): "The Structure of the UN in the Post-Cold War Period, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) 1995

Willke, Helmut: (2001): Atopia, Frankfurt/M.

Wolfensohn, James D. (1999): A Proposal for a Comprehensive Development Framework, Washington, D.C.: World Bank

Woods, Ngaire (1999): "Good Governance of International Organizations", in; Global Governance, Bd. 5, Nr, 1.

Woods, Ngaire (Hg.) (2000): The Political Economy of Globalization. London

World Bank (1994); Averting the Old Age Crisis. Oxford

World Bank (1994b): Infrastructure for Development, World Development Report 1994. Washington, D.C.

World Bank (2000): Global Economic: Prospects and the Developing Countries, Washington, D.C.

World Bank (2001a): Attacking Poverty, World Development Report 2000/2001, Washington, D.C. World Bank (2001b): Trade Blocs, Washington, D.C.

World Bank (2002): Globalization, Growth, and Poverty, Building an Inclusive World Economy, Oxford: OUP.

WTO (2001a): Global Trade Statistics 2001, Genf

WTO (2001b): The WTO ... Why it Matters, Genf

ملاحق الكتاب

الصفحات الرئيسية: Homepages

توجد البيانات والتحليلات الخاصة بالجوانب الاقتصادية للعولمة وعدم المساواة الدولية والعالمية بشأن بنية معمارية التمويل الدولى في صندوق النقد الدولي WF والبنك الدولي:

www.imf.org

www. Worldbank. org

تم عرض جوانب العولمة السياسية والاجتماعية من خلال مؤسسات هيئة الأمم المتحدة:

www.un.org

www.undp.org

للتعرف على التحليلات النقدية العولمة وجوانب أخرى ابحث في المواقع التالية:

www. bretton woodsprojest. org

www. attac. org

التحليلات النقدية من وجهة نظر ديمقر اطية.

www.opend democracy. net

قاموس لأهم الصطلحات الواردة بالكتاب Glossar

البريتون وودز: Bretton Woods

هو المكان الذي تم فيه لأول مرة عام ١٩٤٤ نظام مؤسسي للاقتصاد في إلحال صندوق النقد الدولي ١٩٤٦ والبنك الدولي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ومسيت نظام هيئات "البريتون وودز" وأهداف هذا النظام تتمثل في توسيع التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتشغيل الفائق لأحوال العملة الثابئة. وقد انتقلت كلتا المؤسستين بعد فشل تثبيت أسعار تغيير الكورسات إلى أزمة ديون العالم الثالث والتحويلات المرتبطة بالدول الشيوعية المتخلفة ومشاكل العولمة.

العالم الثالث: Dritte Welt

هو عبارة عن البلاد التي كانت واقعة تحت وطأة الاستعمار وقررت شق طريق بعيدا عن رأسمالية العالم الثاني. طريق بعيدا عن رأسمالية العالم الأول، وأيضا بعيدًا عن اشتراكية العالم الثاني. وبالرغم من عدم تجانس العالم الثالث – عالم الجنوب إلا أن هذا المفهوم يستخدم للتعبير عن الفجرة بين الدول الغنية – دول الشمال – وبين اقتصادات أسواق الطوارى وخاصة في جنوب وشرق آسيا.

العوية: Globalisierung

ويقصد بهذا المصطلح الأماكن المحددة إقليميًا التي يتم فيها ممارسة التوسع العالمي وبعض الإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية ويلاحظ تاريخيًا تواجد موجات عديدة للعولمة ويمكن التقريق بينها على النحو التالي:

الموجة الأولى: ترتبط بشئون الهجرة وتصدير رأس المال وتوسيع التجارة من عام ١٨٧٠ حتى ١٩١٤ كمحصلة لسقوط الأنظمة القومية وأنظمة الحماية.

والموجة الثانية: للعولمة بعد عام ١٩٤٥ وتمثل إهداء من قبل الدول الصناعية ذات معدلات النمو الغانق. وبَبَدأ الموجة الثالثة: عام ۱۹۸۰ والتى تشخص من خلال أسواق تمويل حرة وتوزيع جديد عالمى للعمل، ولأول مرة تحصل الدول النامية المتجية نحو العولمة على أنصبة مهمة فى التجارة العالمية من خلال السلم الصناعية.

نقد العولة: Globalisierungskritik

تعبر عن صيغة احتجاج من نوع جديد متجاوزة للحدود الاطليمية ومترابطة، كما توضع في الجوانب الخلقية (العكسية) للعولمة وأزمات الشمويل (المال) المتراكمة والتي تسبب هبوط العديد من الدول إلى عالم رابع بلا أفاق أو توجهات وبالمخاطر المرتبطة بالديمقراطية، ورغم ما تتطلبه أصوات راديكالية متشددة تكون الغلبة لعدم العودة لحماية الدول القومية والتحول إلى عولمة عادلة.

عولمة الحكومة: Global Gouvernace

تنشأ بقصد عدم ممارسة دولة عالمية، ودون سياسة عالمية، نترابط فيها قوى المؤسسات الدولية والحكومات والهيئات والمنظمات غير الحكومية.

الدول الصناعية السبع الكبرى: G7

تمثل المنتدى الإعلامي، وفيه نتماون سبع دول مهمة صناعية من أجل مصالحيم في مجال العولمة. ويصل عددهم إلى ثمانية مستقبلا بانضمام روسيا.

الهيمنة: Hegemonie

مصطلح يعنى هيمنة دولة أو أكثر من خلال وضع قوتها المسبقة من منظور تجهيزات مصادرها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

المؤسسات الدولية: Internationale Institionen

مصطلح يعنى المؤسسات الدولية التي يدّم تأسسيها من قبل دول لرعاية مصالحها التي تتجاوز قدرات دولة منفردة، ولا مفر من تخطيها وتحقيقها بشكل تعاونى، وإلى أى مدى يكون هذا التعاون أمرا فيه الكثير من الخلاف، حيث يرى الواقعيون الجدد بأنها اتحادات هادفة في نقاط محددة بين دول ترغب تحقيق مصالحها القومية في مجال الأمن والحفاظ على السلطة. ويرى راغبو المؤسسات الفرصة في اتخاذ قرارات جماعية رابطة من خلال هيئات دولية ومتجاوزة المواقف من خلال أمناط وقيم فعالة.

المؤسسات فوق القومية: Supranationale Institutionen

مصطلح يعنى مؤسسات فوق حكومية (قومية) تشكلها عديد من الدول وتصدر من خلالها قرارات ملزمة لها وهى بذلك تبتعد جزئيا عن ممارسة حقوق سيادتها الوطنية.

إجراءات تغطى الحدود الاقليمية: Transnational

مصطلح يعنى إجراءات تخطي الحدود الإقليمية لعديد من البلدان من خلال ممارسات واتحادات وهيئات ومنظمات لا ترتبط مجالات أعمالها بالمصالح والحدود القومية.

معابر نحو الديمقراطية: Übergänge zur Demokratie

مصطلح بعبر عن صيغة سائدة يتم فيها تحرر أنظمة حكم استيدادية وانتقالها إلى مجال الديمقراطيات، مع حسبان تعرضها للعديد من الانتكاسات والضربات المضادة. وترتبط تدعيم الديمقراطية عادة من خلال عوامل اجتماعية وبنيوية وتأثيرات دولية.

اتفاق واشنطن: Washingtoner Konsens

برنامج بمارس من خلاله منذ القسعينيات سياسية اقتصادية لتقليل العيزانيات ومقاومة التضخم والخصخصة والانقتاح الخارجي (النتاسب البنيوى) وذلك بإطار ملزم عالميا. وتم تحفيز النجاحات المشكوك فيها وفقا لما جاء باتفاق واشنطن.

المؤلف في سطور:

كلاوس موللر

أحد علماء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والأستاذ الزائر بمعهد شرق
 أوروبا / جامعة برلين الحرة/ ألمانيا الاتحادية.

المترجم في سطور:

محمد أبو حطب خالد

- ولد في: ١٨ أكتوبر ١٩٧٣
- حصل على دكتور اه الفلسفة في اللغة الألمانية و أدابها كليــة علــوم اللغــة الألمانية وأدابها – جامعة لايبزج بتقدير امتياز ١٩٧٣م.
- عميد كلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر (١٩٨٠ ١٩٨٢)، (١٩٨٦ ١٩٨٦).
- عميد كلية الألسن ورئيس قسم اللغــة الألمانيــة جامعــة المنيــا (١٩٩٧ ٢٠٠٢).
- تجاوزت أعماله العلمية المائة والعشرين حتى نهاية عام ٢٠٠٧، ما بين بحث ومقال وكتاب (تأليف ونرجمة ومراجعة لنرجمة)، وغالب هذه الأعمال منشور باللغة الألمانية.
 - · حاصل على جائزة ووسام ياكوب فيلهيلم جريم ألمانيا ١٩٨٣.
 - حاصل على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى ألمانيا ١٩٨٤.

التصحيح اللغوى: أشــرف عويــس

الإشراف الفني: حسن كامل